٣٥

مركز البحوث العربية والإفريقية

السودان
في مفترق الطرق

حلمي شعراوي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسـم الكتاب : السودان في مفترق الطرق

المـــؤلف : حلمي شعراوي

رقـم الإيداع : ٢٠١١/٤٦٠٩

الطبعة الأولى ٢٠١١



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

تصدير

يضم هذا الكتيب خلاصة رحلة كاتبه مع الشأن السودانى لأكثر من أربعة عقود، أتيح له خلالها الانتقال مع القوى السياسية من الوضع السياسى شبه الليبرالى إلى العسكرى إلى الانتفاضات الشعبية ١٩٦٤، ١٩٨٥، وحتى تطورات جبهة الإنقاذ منذ ١٩٨٩. وأظن أن الكتابات عن السودان قد تعددت وتنوعت، وخاصة فى هذه الفترة الأخيرة، بما قد يكون مرضيا أو مثيرا، ولكنى شعرت دائما أن مسألة الجنوب لا تتمتع بقدر مناسب من هذه المقاربات، حتى أننى أخذت على الكُتَّاب والباحثين السودانيين أنفسهم، فى إحدى مقالاتى، أنهم يؤرخون للشمال وحده فى معظم ما اطلعت عليه من كتاباتهم... وأظن أن ذلك مما حمله ومازال يحمله «المثقف الجنوبى» غصة فى نفسه... وأظن أن إطار التجاهل هذا فى مجمله هو الذى وصل بحال العلاقة إلى ما وصلت إليه فى يناير ٢٠١١!

لقد أتيح لى أن أعيش فى إطار عملى فى الشؤون الأفريقية بمصر قريبا من ظروف ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وما طرحته على الجماهير السودانية، من آفاق جديدة للشمال والجنوب على السواء، حتى كانت انتكاستها، بل وعشت ظروف ١٩٦٩ «كثورة عسكرية» وطنية بما سمى «بالمايوية» بعد ذلك، وكاد اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ أن يمضى بالبلاد خطوات جديدة، حتى أننى وأنا أقوم بالتدريس فى جامعة جوبا ١٩٨٠/ ١٩٨١، كدت أشعر أن قبائل «الدينكا» تقوم بثورة التوحيد فى منطقة الاتصال بين الشمال والجنوب، وإذ بالتوترات التاريخية والحالية

تدفع الأمور فى غير هذا الاتجاه، وأسفت لذلك كثيرا لأنى كنت قبل ذلك قد عملت لبضع سنوات فى برنامج التكامل المصرى السودانى (١٩٧٥-١٩٨٠) وشعرت بحرص المثقف الدينكاوى مثل «فرنسيس دينق» «وبونا مالوال» على صياغة تضمن استمرار العمل المشترك على طول وادى النيل. لكن سرعان ما تفجر الموقف ليصبح «ثورة الجنوب» التى تسعى لوضع شروط جديدة لهذه العلاقة منذ ١٩٨٣، بادئة بخليط الانفصال الذى قادته «حركة أنيانيا الأولى» ١٩٥٥ منتهية إلى صيغة «السودان الجديد» بقيادة جامعة مثل «جون جرنق» الذى خسرته الحركة السياسية السودانية بحق؛ ولينتهى الأمر به إلى الانفصال الذى يلوح به استفتاء يناير ٢٠١١ حتى كتابة هذه السطور.

أشعر أن جانبا مختلفا من الحياة السياسية فى السودان وأطروحاتها المتنوعة جدير بالاقتراب، خاصة لدى القارئ العربى الذى تعوَّد على إيقاع واحد فى الغالب، يحتاج إلى تطويره، والتعوُّد أكثر على الاقتراب من واقع التنوع الثقافى والعرقى والسياسى، بما يدفع المطالب الديمقراطية نفسها إلى آفاق أكثر حقيقية، ومصداقية، لتمضى مجتمعاتنا إلى مصائرها وهى أكثر أمانا.

المقالات الواردة بهذا الكتيب، تريد أن تطل على هذا التطور كله فى السودان بنظرة هادئة، فى لحظات من أوائل عام ٢٠١١ تتسم بالانفعال، وهذه هى المهمة الصعبة على أى كاتب. لذا جمعت فيها كتابات من مراحل متنوعة فى الحياة السياسية السودانية تكاد تمتد لثلاثة عقود، ولكنها تتحدث فى النهاية بلغة اليو م، وهذا هو المفيد... وكثيرا ما أُوصى الأصدقاء أن يقرؤوا بعناية وقائع الفترة القادمة من يناير حتى يوليو ٢٠١١، وهى الفترة المتاحة فى اتفاق «ماشاكوس» أو «نيفاشا» «لترتيب الأوراق» بين الشمال والجنوب، بعد قرار الانفصال الراجح لنشهد ما الذى ستنتهى إليه حكمة النخبة السياسية فى الإقليميين.. وقد نجد فى كل هذه التطورات شيئا من مصداقية بعض كلمات هذا الكتيب.

القاهرة فى ١٢/ ١/ ٢٠١١



القسم الأول

عن الواقع السوداني

المسألة السودانية: الرؤية من الجنوب (*)

كثير هو الادعاء بالتزام الرؤية الموضوعية، وقليلة هى المقدرة على الاعتراف بأثر «موقع الرؤية» فى تشكيل المواقف ودفع المصالح. وتطرح «المسألة السودانية» الآن هذه الإشكالية أكثر من أى وقت مضى، فلا شك أن رؤيتها من الخرطوم، غيرها من «جوبا»، وتبدو كلاهما غيرها فى القاهرة، ناهيك عن تلك الرؤية فى واشنطن أو نيروبى! وكثيرة هى الأوراق – عن الشأن السودانى- والتى مرت من مختلف العواصم، دون أن تتوقف كثيراً عند «أوراق» الجنوب السودانى. لذلك تقترح التوقف هناك قليلا، وأى بحث إن صدق، هو – بالأساس – «مقترح للرؤية»، بما قد ينفع فى المستقبل، وإن ضرب فى بعض سنوات ماضية. والمقترح هنا مقدم لأبناء العروبة، وحتى «المصراوية»، بقدر ما هو مقدم لأطراف المسألة السودانية والملفت الذى بات مزعجاً هو استمرار التجاهل السائد فى كثر من الكتابات المصرية حتى الآن رغم جهود الاقتراب من المسألة السودانية.

وتتضمن هذه الدراسة عرض الآتى:

١-مدخل فى منهجية الاقتراب من المسألة السودانية

٢-قراءة الجذور- الإقصاء ١٩٤٧-١٩٨٣

٣-الفرصة الضائعة لبناء الثقة، ١٩٧٢-١٩٨٣

٤-رؤية السودان الجديد

(*) كتبت هذه الدراسة فى أجواء الصراع حول اتفاق ماشاكوس ٢٠٠٥.

أولا: مدخل فى منهجية الاقتراب من المسألة السودانية:

أشعر فى القاهرة، ولصلة طويلة بالثقافة السياسية العربية والسودانية، أننا فى عواصم الفكر العربى المتعددة، لم نتوصل لمعالجة مناسبة لبعض أشكال التنوع القائم – اجتماعيا وثقافيا – فى وطننا العربى رغم معايشتنا الملحة لكثير من مشاكله. وأمامنا مشكلة الأكراد فى المشرق والأمازيجية، (فى المغارب) والزنوجة فى موريتانيا، والأفريقانية فى السودان، دون أن يستقر حل، أو تسود رؤية على رمال العرب المواراة بشأن هذا «التنوع». ولا نجيد فى وطننا حتى الآن قراءة دروس التاريخ القريب، وفى العوالم القريبة، فى الاتحاد السوفيتى السابق (أو روسيا الحالية) وفى البلقان، وفى شرقى آسيا، سواء بالقلق أو بالاطمئنان. وحتى يأتى موعد التفاصيل، فإنه لا قاعدة – عندنا على الأقل- لنموذج الوحدة (وقد قبل الكثيرون هنا بفصل باكستان وتقسيمات البلقان):، ولا لعدم الضرورة التاريخية للانفصال (وقد اقُترح على البانتوستانات بل وعلى الأكراد وتم رفضه شعبيا) أو لتصميم المسيطر أحياناً على عدم التوحد (رغبة شمال إيطاليا فى الانفصال!). إذن فثمة ضرورة للقراءة من «الموقع» الصحيح من أجل معالجة مناسبة وهذا هدف الدراسة التى نأملها هنا.

تثير «المسألة السودانية» عدة مناهج للرؤية، ولنسمها مقاربات أو منطلقات. وفى تقديرى أن المنطلق سوف يتجادل مع موقع الرؤية بالضرورة وليس مجرد الموضوعية، وهذا ما يعانيه الباحث وصانع القرار معاً.

ويحاول الباحث هنا أن يتوقف عند المنطلقات كما تستقر عند أصحاب «الرؤية من الجنوب» قبل غيرها من الرؤى بأمل أن يكشف بعض الجديد. والباحث يقدر سلفاً مشكلة قياس العامل الخارجى وأثره البالغ أحيانا لكنه يلتزم هنا بتقدير خاص للعامل الداخلى فى المشكلة أو قل الرؤية من الداخل.

أ-ثمة رؤية واقعية: وعلى بساطتها تطرح أخطر المشاكل حول ظروف تكوين

الدولة وتأسس «الدولة الأمة» (الأمر الواقع عند الاستقلال) ومن ثم الهوية القومية ، وطبيعة المواطنة فى السودان. وقد تحدث أبناء السودان من القيادات الجنوبية (جوزيف جرنق- آبيل ألير- فرنسيس دينق- بونامالوال، وغيرهم) فى هذا الموضوع بجدية منذ الستينيات على الأقل. والحديث عن الوحدة الوطنية أو الاندماج الوطنى- قطريا- لابد أن يقترن بدراسة مقولات «التنوع والوحدة» اجتماعيا أو ثقافيا، وهو ما أوردته أدبيات أبناء الجنوب مبكراً كما أشرنا (انظر قائمة المصادر) بل وساهم مثقفون شماليون فى تعميق هذه الرؤية بإخلاص (محمد عمر بشير- محمد عبد الحى- عبد الغفار محمد أحمد وآخرون..)، وأشير هنا للإخلاص لأن رؤية «الأنثروبولوجيا الكولونيالية »قد لعبت دوراً سلبياً فى هذا المجال من موقع آخر، وجعلت هذا التنوع مصدراً أول لإثارة مسألة الانفصالية على النحو المثار هنا وهنالك.

ب-**الرؤية التاريخية**: لم يؤرخ كثيرون – فى الشمال - للواقع الاجتماعى- السياسى بقدر ما أرخوا للمشكلة ومصادرها فى التطور السياسى الحديث للسودان، فلم نتعرف على ثورة الزاندى (١٨٠١) أو الدينكا (١٨٢٢) أو الشلك ولا تمرد الجنوبيين عموماً على الحل البريطانى فى مؤتمر جوبا (١٩٤٧) لنتعرف على بنية سودانية «متكاملة»، شكلتها ممالك النوبة، وسنار والفور وسلطنات الدينكا والزاندى معا. وسوف نتعرض لقراءة جوزيف جرنق وفرنسيس دينق لهذا التكوين فى الوقت الذى تمت عملية التأريخ للواقع الاجتماعى السياسى برؤية «الموقع الشمالى» وحده، والذى صمت إلى حد كبير عن تاريخ الجنوب (يوسف فضل – مكى شبيكة- محمد إبراهيم أبو سليم) ضمن حديثهم عن تكوين السودان. وكثيرة هى دلالات المسكوت عنه فى مناهج البحث الحديث!

ج-**الرؤية التنموية**: وتذكر هنا فى موضوع الاندماج والإقصاء؛ لأنها تقترن

بالتاريخ الاقتصادى والاجتماعى فيما قبل الاستقلال وبعده، سواء فيما عرف من أشكال الاستغلال التاريخى (الرق وتاريخ الجلابة) أو فى غياب برامج التنمية وعدالة توزيع الثروة فى عهود سياسية متتالية (وثائق المجلس التشريعى الإقليمى للجنوب فى السبعينيات والثمانينيات) أو لظهور مطلب اقتسام الثروة، بقوة جذرية فى المساومات الحديثة للاتفاق (ماشاكوس).

د-**منطلق الهيمنة**: ليس المقصود هنا مجرد السيطرة السياسية، فهذه لم تتحقق للشماليين لوقت طويل، ولكن ثمة هيمنة عبر دخول الإقليم السودانى ككل فى نظام الهيمنة العالمية (الاستعمار) مع توسع السوق الرأسمالى العالمى أو الإقليمى، وما يتبعه من سياسات كولونيالية لا تركز عليها «الرؤية الجنوبية» أحياناً، ومن هنا تبرز الهيمنة الأيديولوجية- وفق مقولات «جرامشى» مثلاً- تفرض بها طبقة ما فى المجتمع هيمنتها - خارج منطقتها الطبيعية- عبر العنصر الثقافى (الإسلام) أو العرقى (العروبة)، مستفيدة من وقائع التاريخ والجغرافيا، التى تعاد صياغتها الأيديولوجية لتصبح هى «صيغة» السيطرة (تاريخ الجلابة فى الجنوب- المهدية - سلوك البرجوازية الشمالية). وقد يستقر هذا النهج حتى يحدث القبول النسبى للهيمنة أحيانا ممثلة فى صياغات المعتدلين الجنوبيين مثل بولن ألير- آبيل آلير- لاجو) وأثناء تطبيق اتفاق أديس أبابا فى السبعينيات، ولكن اشتداد حالة «الإقصاء» تدفع إلى الموقف المعاكس. وثمة أمثلة قائمة لهذه الهيمنات متكررة فى الهند، ونيجيريا وجنوب أفريقيا بصور مختلفة.

هـ-**الهيمنة المضادة**: لابد أن ندرس فى التطورات الأفريقية عموما نموذج حركات الهيمنة المضادة. فقد أدت وقائع الهيمنة التاريخية إلى نشوء ظاهرة العنف والعنف المضاد من قبل قوى اجتماعية (ذات مسمى قبلى أحيانا) ضد بقية القوى فى الإقليم، ويؤدى ذلك إلى تحول العنف المضاد بدوره إلى تمردات وحروب، وهيمنة

أو رؤى إندماجية جديدة أو إقصائية بدورها، ولا نقول انفصالية بالضرورة. ويتمثل ذلك فى عمليات فرض «أيديولوجيا أخرى» بهدف الهيمنة المضادة على الإقليم (القطر) ولو بقوة التمرد وليس مجرد الانفصال.

وينطبق ذلك على زحف الرافضين لهيمنات جرت فى أوغندا (من قبل الشماليين ثم الباغندة، وتمثل رفضها فى حركة المقاومة بقيادة موسيفينى) كما ينطبق على زحف «التيجرى» ضد الأمهرة بقيادة زيناوى فى اثيوبيا، وزحف قيادات شرقى الكونغو على كنشاسا بقيادة كابيلا وتتبنى هذه الحركات مفهوم حركة التحرير الثانى أو الاستقلال الثانى.

وليست هذه النماذج بعيدة عن فكر حركة التحرير الشعبية السودانية التى ترفع شعار «السودان الجديد» لكسر هيمنة البرجوازية أو الطائفية على السودان الموروث (وثائق الحركة- كتابات جون جرنق). وفى تقديرى أن «جرنق» مثل معظم قيادات النماذج المذكورة تأثر فى «دار السلام» بأفكار «ماوية» سادت هناك فى الستينيات والسبعينيات حول التحالفات الاجتماعية السياسية، والمسيرة الطويلة، والزحف الشعبى، للسيطرة على العاصمة. ولا ينكر جون جرنق هذه الاستراتيجية لحكم السودان الجديد فى مقابلاته المنشورة ولو بشكل غير مباشر، كما أنها ترد ضمنا فى فكرة التحالف مع مهمشين من أجل سودان جديد. الأمر الذى يطرح قضية النظام الاجتماعى إلى جانب نظام الحكم وليس مجرد قضية الوحدة الوطنية.

يمكننا الآن أن نستخلص كيف أدت الجوانب السلبية فى هذه المنطلقات إلى انهيار الثقة من قبل أبناء الجنوب تجاه «الشمال السودانى»، فهل ساهم الشماليون فى تيسير عملية «بناء الثقة» أو بناء «الاندماج الوطنى» من موقع قيادتهم الفعلية للإقليم عبر عقود الاستقلال؟

لا تؤدى قراءة السياسات التى طبقت فى عملية بناء الدولة السودانية الحديثة إلى

مثل هذا الهدف؛ لا فى التشكيلات السياسية للتحرير، ولا فى البرامج الاقتصادية – التنموية بعد الاستقلال ببل ولا فى معظم الصراعات على السلطة فى الخرطوم. ولذا تطرح هذه الأفكار والمطالب مجدداً، بدءًا من برامج التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض.. وحتى مشروع اتفاق ماشاكوس!

ويتطلب إثبات هذا المنحى إعادة قراءة بعض التطورات التى بدا الجنوبيون خلالها أكثر حرصا – فى رأى الباحث – من أبناء الشمال على «الوجود المشترك» – وإن بصعوبة بالغة وبدرجات متفاوتة؛ وذلك من خلال مناسبات تاريخية أو مواقف لبعض الشخصيات الجنوبية الهامة فى الحياة السياسية بالسودان من مختلف التيارات. وقد يكون ذلك ردًا على الخطأ الشائع فى الثقافة العربية – بل وعند بعض المثقفين والسياسيين السودانيين– بالانطلاق من وقائع التوتر التى ارتبطت بلحظة الاستقلال، أو منطق «أنيانيا» الأولى الذى اختفى عن المسرح السودانى على يد «جرنق» نفسه. لكن ما بقى، عند بعض كتابنا هو الموقف الانفصالى الدائم، الأمر الذى لا يسهم فى عملية بناء الثقة، بل وأدى إلى انحرافات ملحوظة مؤخراً فى موقف بعض الجنوبيين.

ثانيًا : قراءة الجذور – الإقصاء ١٩٤٧-١٩٧٢

من اللافت كما ذكرنا أن المؤرخين السودانيين لم ينتبهوا كثيرا للتأريخ للمنطقة الجنوبية من بلادهم، عندما كتبوا عن حضارة مروى فى أقصى الشمال الى ممالك سنار مشرقا وسلطنات الفور مغربا، قد يكونون قد تشككوا فى أعمال الأنثروبولوجيين عن الدينكا والشلك والنوير، وقد يكونون قد أخجلهم تاريخ الاسترقاق الذى مارسه بعض الشماليين مع بعض الجنوبيين أو حتى بمشاركة بعض أعيانهم القبليين، وقد لا يكونون قد أدركوا تحليل النظام الرأسمالى الاستعمارى العالمى الذى تنوعت أساليبه وفق نمط فى الشمال ليس هو نفسه الذى

حكم الجنوب فى ظروف ما سمى «تخلف» الأوضاع فى الجنوب عنها فى الشمال، وحكمت تحليلاتهم مناهج تربط بالتحديث وليس بتطورات «التقليدى» الذى أربك مؤرخى «الدولة الحديثة». لكل ذلك لم يدرج تاريخ مقاومة الجنوبيين أو تفاعلهم مع نظم التحديث الوافدة بالشكل المناسب عند مؤرخى الشمال السودانيين. وكان رصد هذا التفاعل ضد الاستعمار- وحتى معه- هو المفتاح الذى كان يفيد الجميع فى فهم عملية التكامل السياسى أو الاجتماعى أو ما سمى بقضية الاندماج والهوية بعد ذلك.

قد يفاجأ القارئ العربى أن اثنين- على الأقل- من أبناء التعليم الحديث ومن فصل دراسى واحد ومن أبناء الدينكا كانا فى طليعة من درسوا القانون فى جامعة الخرطوم- غوردون سابقا- مع سنوات الاستقلال الاولى قادمين من مناطق الجنوب التى كانت «مغلقة». وكلاهما حاول التأريخ للحركات التى كانت سائدة فى الجنوب رغم «الإغلاق» البريطانى الذى استمر لعدة عقود، أحدهما مضى يسارا حتى صار وزيرا أعدمه النميرى بين من أعدم عقب محاولة انقلاب هاشم العطا ١٩٧١ وهو «جوزيف جرنق» والثانى مضى وسطيا حتى عينه النميرى نفسه رئيسا لحكومة الإقليم الجنوبى ثم نائبا للرئيس خلال فترة الحكم الذاتى الإقليمى وفق اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، وحتى ١٩٨٣ وهو «أبل ألير».

يكتب «جوزيف جرنق» عدة مقالات بالإنجليزية منذ عام ١٩٦١ فى صحيفة للحزب الشيوعى باسم «الجنوبى» ويواصل فى صحيفة أخرى عام ١٩٦٥ باسم «التقدم». يضمها كتيب صادر ١٩٧١ باسم «معضلة المثقف الجنوبى... هل هى مبررة؟»، ومع ملاحظة تواريخ الكتابة ودلالتها المبكرة، سوف نلاحظ أيضا أنه يستنكر موقف الجنوبى المرتبك من «المسألة السودانية» جنوبا وشمالا وليس مجرد تفرد «الجنوبى» فى إقليمه. وسنكتفى هنا باستخلاص بعض آراء من هذا العمل

الهام المبكر تاركين للقارئ أن يلجأ للمزيد من بطون مثل هذه المصادر التى باتت ميسرة.

إن «جوزيف جرنق»- وهو ليس ذى قرابة مع «د. جون جرنق» إلا من حيث إنهما من «الدينكا- بور-» يلخص الاتجاهات التى لاحظها فى الجنوب قبل وخلال «التمرد الأول» فى الخمسينيات فى ثلاثة اتجاهات: جناح يمين وآخر مرتبك وثالث يسارى. يقول: يرى اليمينيون أن الحل الوحيد للمشاركة الجنوبية هو الانفصال الفورى.. لقد أعمتهم كراهيتهم الشديدة للشمال عن أى بديل.. وينطلقون من أن جذور المسألة الجنوبية عنصرية، وأن الجنوبيين أفارقة بينما الشماليون عرب، ولا يمكن أن يتغير أيهما إلى الآخر، وبالتالى يجب أن ينفصلا. ثم يرد على هذا الزعم وتفنيده. أما المرتبكون فى تقديره فهم مجموعة أوسع لكنهم يعيشون معضلة، إذ يكرهون الشماليين، لكنهم متيقظون لخطر الإمبريالية خاصة بعد درس الكونغو، وهم متحررون من وهم الأمم المتحدة ويتخوفون من نتائج الانفصال.. وهنا المعضلة... ورغم هذا الارتباك فهم أكثر تقدمية...إلخ» لأن تقديمهم للتناقض مع الإمبريالية أكثر أهمية، وبدون حله لن تكون هناك ديمقراطية شعبية فى بلادنا، ولا تقدم اقتصادى اجتماعى أو ثقافى لجماهير الشعب، أما التناقض مع الطبقات المستغلة الشمالية وممثليها من البيروقراطيين فى أجهزة الدولة فهى من بقايا الإدارة البريطانية، بما فى ذلك فرضهم لثقافة البرجوازية (اللغة العربية والإسلام) على شعب الجنوب. أما اليساريون الذين يعبر عنهم هو نفسه فيتبعون تكتيك التحالف مع الحركة الديمقراطية الشمالية ضد الإمبريالية ومن أجل التقدم، ولا يقبلون منطق القوى العنصرية التى تفضل الانفصال، بل ولا يشاركون المترددين فى مساواة خطورة البرجوازية الشمالية مع خطورة الإمبريالية. لأن هزيمة الإمبريالية تشكل خطوة أساسية فى أى جهد مثمر باتجاه حل المسألة الجنوبية بقيادة تحالف اليساريين

والقوميين الشماليين« ويرصد جوزيف جرنق، فى هذا الصدد، إدراك شعب الجنوب لمخاطر الاستعمار فيما بدا من مقاومة مسلحة- وإن كانت غير متكافئة - ضد الإمبريالية ممثله فى ثورة الزاندى ١٩٠١- وثورة النوير ١٩٠٢، ثم تمرد الدينكا ١٩١٩ و١٩٢٢، ثم النوير ثانية ١٩٢٧-١٩٢٩. وهى ثورات لم تتم ضد العرب- إذا استخلصناها جيدا- إلا بعد التحول إلى الاستقلال أو الاستبداد الشمالى على نمط الاستغلال السابق عليه من الإنجليز.

أما «آبل ألير» الذى بدأ تعليمه الثانوى فى الجنوب ثم واصله بالجامعة فى الشمال أواخر الخمسينيات فإنه يتناول بالتفصيل فى كتابة الهام عن «جنوب السودان.. التمادى فى نقض المواثيق والعهود».. كيف قام الإنجليز بهذا النقض باضطراد وهذا طبيعى أما ما يتابعه مع شعور بالأسى فهو نقض الشماليين حتى اتفاقية أديس أبابا سنة ١٩٧٢ التى ألغوها عام ١٩٨٣ وهى التى قامت على أكتافه أكثر من أى شخص «وسطى» آخر. وهو يرصد هنا مع «جوزيف جرنق» حرص الجنوبيين على بناء جسور التفاهم «دون جدوى».

فعندما قرر مؤتمر إدارة السودان عام ١٩٤٦ تكوين جمعية تشريعية واحدة تمثل السودان كله، انفرد الشماليون بها مع الموظفين الإنجليز لتحقيق مصالحهم الخاصة ومستجيبين لترضية الإنجليز لهم لكسبهم ضد مصر (ص١٩).

أعقب ذلك عقد مؤتمر جوبا ١٩٤٧ باشتراك بعض السلاطين من الجنوبيين، إلى جانب الشماليين والإنجليز، ودعم الإنجليز بالطبع ما ردده السلاطين الجنوبيون عن التدرج فى إعداد الجنوبيين للحكم حتى يبقى نفوذهم، لكن الجنوبيين عموما عن هذا الإعداد «لتحقيق قدر من التقدم الاجتماعى والاقتصادى قبل تحقيق الوحدة الحقيقية السليمة» (ص٢٠) بينما راح ممثلو الشمال «يعدون بالطيبات التى تنتظر الجنوب فى السودان الموحد» حتى انتزعوا موافقة المؤتمر على استقلال

السودان، وانتقل الشماليون لتشكيل الجمعية التشريعية بالترتيب مع الإنجليز، فلم يحصل الجنوبيون فيها إلا على ١٣ مقعد من ٩٣ مقعدا، بل إن مفاوضات الحكم الذاتى والاستقلال وتقرير المصير ١٩٥٣، بين الشماليين والإنجليز والمصريين لم يحضرها أحد من الجنوب (ص ٢٢) ويعلق «آبل ألير»: «بهذا لم يكن منتظرا من قانون الحكم الذاتى الذى جاء نتيجة تواطؤ مصر وبريطانيا والأحزاب الشمالية أن يشتمل على الضمانات اللازمة للجنوب والتى كان يتمسك بها ممثلوه فى مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧. وبهذا أيضاً خدع الجنوب مرة أخرى، ثم جاءت الخديعة الثالثة عند سودنة الخدمة العامة حين نال الجنوبيون ست وظائف فقط مقابل ثمانمائة وظيفة للشمال. «ولما اجتمع البرلمان فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥ ليتناول اقتراحا يرمى لإعلان الاستقلال تقدم الأعضاء الجنوبيون بشرط يلزم تحقيقه ثمنا لموافقتهم على الاقتراح هو قيام نظام فيدرالى للحكم يساير روح مؤتمر جوبا، وقد رأى الزعماء الشماليون قبول هذا المطلب لكنهم فيما اتضح بعد ذلك لم يكونوا جادين فى تأييده.. لكنه قبل لترضية الجنوبيين على حد تعبير محمد أحمد محجوب»... «وهكذا تمت حياكة الاتفاق الواهى». وفى عام ١٩٥٨ عند تأليف لجنة إعداد مواد الدستور الدائم وقيام الجمعية التأسيسية.. رفض زعماء الشمال أية إشارة لتناول الوضع الفيدرالى..» إلخ..

لم تكن جماهير الشعب السودانى غائبة عقب إعلان الاستقلال أول عام ١٩٥٦، وشعر قادة الهيمنة السائدة بأن الزخم الديمقراطى الذى كان دافقاً فى الشارع السودانى قد يودى بسلطتهم الجديدة، سواء برفض الجنوب للهيمنة عن طريق الدين، أو التجاء منافسيهم إلى الهيمنة المضادة عن طريق التحالف - أو حتى الوحدة - مع مصر، ولذلك تم تدبير الانقلاب العسكرى بقيادة الجنرال «عبود» ١٩٥٨، الذى أعلن تشديد القتال فى الجنوب، وسخر الجيش لتوجيه الهيمنة

الجديدة إلى تلك المنطقة باسم «نشر» العربية والإسلام، وكان المتوقع إزاء ذلك أن يتطرف قادة «أنيانيا» فى الجنوب برفع شعارات الانفصال، وتشديد التحالف مع «أعداء العروبة» إسرائيل. وقد رأيت بنفسى وثائق للأنيانيا فى جوبا أوائل الثمانينات عن «تدريب جميع كوادر أنيانيا فى إسرائيل أو بمعرفة فنييها فى أوغندا»، الأمر الذى استمر حتى ثورة أكتوبر الشعبية فى الخرطوم عام ١٩٦٤، وأحد شعاراتها وقف القتال فى الجنوب، والتفاهم مع «جبهة الجنوب» كوجه سياسى لحركة الرفض فى الإقليم وليس مع كوادر أنيانيا المتطرفة، وسارعت جبهة الجنوب- وآبل ألير أحد قادتها - بالالتقاء بجبهة الهيئات (المجتمع المدنى الديمقراطى فى الشمال) وبقية الاحزاب التى كانت تعارض العسكريين، لتشكيل حكومة مؤقتة عقب الثورة وسعت القوى الشمالية لأن تختار جبهة الجنوب أعضاءها فى مجلس السيادة والحكومة. وساعد ذلك على معالجة الاقتتال المستمر فى الجنوب، استعدادا للانتخابات العامة رغم شعور الجنوبيين باستمرار سلوك التجار والموظفين فى الجنوب بطريقة لا تتفق وروح التصالح.

وقد انعقد مؤتمر المائدة المستديرة الذى جميع أحزاب الشمال والجنوب فى السادس من مارس ١٩٦٥، وبحضور دول أفريقية، وأفريقية عربية (مصر- الجزائر). ورغم تنوع الآراء فيه بين أغلبية مع الوحدة أو الفيدرالية، وأقلية انفصالية (أقرى جادين)، فإن تصميم الشماليين- فى تقدير ألير- على إعلان القطر أولا ووضع السلاح، قبل المضى فى خطوات الاتفاق كاد يفشل المؤتمر. ومع ذلك فقد ظل حرص الجنوبيين على التراضى والمشاركة فى لجنة الاثنى عشر لتنفيذ إجراءات حسن النوايا. ولكن هذه الإجراءات لم تمض بشكل مرض فاستمر الاضطراب فى الجنوب مما جعل مجلس السيادة يرى إجراء الانتخابات العامة فى مايو ١٩٦٥ رغم مقاطعة أحزاب الجنوب لها، بل وعدم إجرائها فعليا فى الجنوب. ومع ذلك قبلت

أحزاب الجنوب المشاركة فى لجنة الاثنى عشر مناصفة مع الشماليين رغم قرار تشديد الإجراءات الأمنية والعسكرية فى الجنوب (ألير: ص٣٣-٣٤). واتفقت لجنة الاثنى عشر على كثير من الإجراءات القانونية والإدارية والثقافية التى قبلها الجنوبيون ولكن الشماليين تمسكوا فجأة بضرورة تعيين رئيس الإقليم الجنوبى بمعرفة رئيس مجلس السيادة وليس بالاختيار أو الانتخابات من قبل الجنوبيين، كما لم يتحدد وضع الجنوبيين بين القيادات العسكرية والشرطة وخاصة فى الجنوب مع رفض شمالى لوجود أى حرس إقليمى أو ميليشيا محلية، ولم يحسم وضع مسؤولى التعليم فى الجنوب من بين أبنائه. ويشير «آبل ألير» الذى كان مشاركاً فى كل هذه المناقشات أنه بدا تماما عدم ثقة الشماليين المستمرة فى قيادات الجنوب، وتأثروا بدفع جبهة الميثاق الإسلامية وحسن الترابى لتشديد الإجراءات العسكرية فى الجنوب. إلى أن كانت مناقشة مشروع الدستور، حيث دفعت أحزاب الشمال التقليدية فكرة «الدستور الإسلامى» الذى رأى الجنوبيون فيه تأكيدا للتقسيم العنصرى والدينى فى السودان. وانسحب ممثلو الجنوب من لجنة الدستور إزاء تصميم الشماليين على صيغتهم. وقد طالبت جميع الأطراف فى لجنة الاثنى عشر دعوة أطراف المائدة المستديرة للانعقاد مرة أخرى فى مارس ١٩٦٦ وفقا لما تقرر من قبل؛ «لكن الحكومة التى - كان يرأسها الصادق المهدى عندئذ- رأت ألا تفعل ذلك، وزعمت أن المناخ السياسى قد تغير منذ مارس ١٩٦٥»، «بل ودعت الحكومة لعقد مؤتمر آخر فى أكتوبر ١٩٦٧ من الأحزاب السياسية التقليدية، لا القوى الديمقراطية التى شكلت اللجنة الأولى المعتمدة من عناصر ثورة أكتوبر». وأعتقد أن مسار «نظام الهيمنة» الدينية والتقليدية فى الشمال لم يودى بحل مشكلة الجنوب فقط، بل أودى بمسار الحركة الديمقراطية كلها فى السودان والتى كانت تبشر بها القوى الشعبية الديمقراطية التى فجرت ثورة أكتوبر ١٩٦٤. ومن هنا عادت قوى شابة جديدة فى

المؤسسة العسكرية للظهور عرفت بثورة مايو ١٩٦٩ وبتوجه ناصرى، فأدركت خطورة استمرار الاقتتال فى الجنوب، وأعلنت «النقاط التسعة» كوثيقة للجنوب، وعينت آبل ألير عضوا بمجلس الوزراء كما عينت «جوزيف جرنق» الذى تناولنا بعضا من أفكاره وزيراً لشئون الجنوب. ورغم التطور المأسوى «لثورة مايو» ووثائقها الأولى بوجه عام فإنها كادت - ضمن عملية التفاف شاملة - أن تحقق استقراراً جديدا لنفسها كنظام، ووقعت اتفاقية أديس أبابا فى فبراير ١٩٧٢، تلك الاتفاقية التى ضمنت حكما إقليميا ذاتيا وتوحيد القوات المسلحة ووجود وجوه جنوبية بارزة فى المركز- الخرطوم، والاتفاق على تنمية نشطة للإقليم لتحقيق تكافؤ معقول فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى، وهو ما كان يمكن أن يحقق طفرة هائلة فى المسألة السودانية كلها قبل أن تعود للانهيار تدريجيا داخل الإقليم من جهة، وإلغاء المركز لكل الاتفاق من جانب واحد عام ١٩٨٣ من جهة أخرى.

ثالثًا : الفرصة الضائعة لبناء الثقة ٧٢-١٩٨٣.

رغم أن صيغة اتفاق أديس أبابا للحكم الذاتى الإقليمى لجنوب السودان، لم تكن قرينة مطلب الحل الديمقراطى الاجتماعى السياسى الذى طرحته بعض قوى «ثورة مايو» من اليسار السودانى ١٩٦٩، ورغم النقد الذى وجه لهذا الاتفاق من قبل «القوميين» سودانيين وعربا، بسبب دور مجلس الكنائس العالمى فى الترتيب لعقد الاتفاق وما تبع ذلك من اتجاهات يمينية فى الحكم المركزى بقيادة نميرى، وانفراده بالحكم فى الشمال بعيدا عن القوى الديمقراطية والتقليدية على حد سواء؛ رغم كل ذلك كانت مسيرة هذا الاتفاق فى الواقع السودانى الجنوبى، من حقائق التطور الأساسية فى المسألة السودانية حتى الآن...

ولن نمضى هنا فى عرض وقائع هذا الاتفاق لأن الدراسات المفصلة تعددت من حوله منذ ذلك الحين؛ ولكن علينا فقط أن نشير إلى مضمونه الرئيسى الذى ضمن

احترام تمثيل «أهل الجنوب»، وقد وقع الاتفاق عن حكم نميرى فى أديس أبابا «أبل ألير» الزعيم الجنوبى. وقد ضمن الاتفاق، برلماناً إقليمياً موحدًا، مع توزيع مرض للدوائر، ووجود مجلس وزراء تنفيذى فى الجنوب، ثم تمثيل ذلك فى الحكم المركزى نفسه بالشمال (فى البرلمان والسلطة) وانعكاس ذلك على النظام التعليمى والنشاط الثقافى الذى احترم بدرجة ملحوظة واقع المجتمع فى الجنوب. وبهذا ضمن الاتفاق قدرا من استمرار الحوار السياسى- الاجتماعى وقوة تفاوضية مطمئنة لأهل الجنوب حتى فى ظل الصراعات الجنوبية- الجنوبية، ثم الجنوبية الشمالية لبعض الوقت فى إطار الاتفاق. لكن ذلك لم يمنع سرعة تفجر مظاهر انتهاك هذا الاتفاق- إجرائيا ثم بالعنف- من قبل السلطة المركزية فى الشمال (وليس فقط نتيجة الصراع فى الجنوب بين نخبة المديرية الاستوائية والنخبة الدينكاوية كما يقال). من هنا نتحدث عن الفرصة الضائعة التى توفرت لبعض الوقت لبناء الثقة المتبادلة خلال عقد من الزمن (٧٢-١٩٨٣) قبل أن ينهار النظام كله عام ١٩٨٥، وتنهار معه فرصة التقدم المتاحة نسبيا للتفاوض الاجتماعى السياسى بين الشمال والجنوب. ولا أدل على ذلك من تضاعف نسب الإفقار فى السودان كله مع عودة اضطراب الموقف فى الجنوب إلى جانب الأسباب الأخرى بين ١٩٨٥- ١٩٩٥ (على عبد القادر).

ولأننى أكثف الاهتمام هنا على «الرؤية من الجنوب» فإننى لا أقصد عرض ما يرونه من سلبيات تلك الفترة بقدر ما يبدو مفيدا أن نتعرف على بناء الصورة الجنوبية، فى شكلها الآخذ فى الاندماج والتكامل ، بل وتأثير ذلك فى بناء الصورة نفسها فترة «التمرد» التالية؛ فى الثمانينيات، والتسعينيات.

مما يلفت النظر فى هذه الفترة من السبعينيات وفرة الأدبيات السودانية التى تعالج علاقات الجنوب بالشمال بحرية وجرأة سواء فى نقدها لاتفاق أديس أبابا أو

البناء عليه فى اتجاه خلق سودان موحد، وذلك من قبل كتاب جنوبيين وشماليين على السواء. (محمد عمر بشير- موم) كما ظهرت فى هذه الأدبيات دراسات سوسيولوجية وأدبية حول قضية التنوع الثقافى الاجتماعى فى بنية «المجتمع السودانى» مع ربط «التنوع بالوحدة» (فرنسيس دينق- عبد الغفار محمد أحمد- محمد عبد الحى..) بل وراح بعضها يبشر بدور السودان المتنوع هذا فى ربط علاقة العرب بأفريقيا (بونا مالوال..) وشهدت الخرطوم فى تلك الفترة جرأة الجنوبيين خاصة على نقد «النظام» من الداخل لصالح بناء «سودان موحد» حسدهم عليها أحيانا كتاب الشمال مجلة «الثقافة السودانية» بالعربية، ملحق صحيفة الأيام، مجلة سودان ناو «Sudannow» بالإنجليزية). وكان لكل ذلك دلالته على أن توفر «النية الحسنة» فى الشمال كفيل أن يبنى الثقة بقوة مع الجنوبيين فى اتجاه السودان الموحد، خاصة إذا ما أتيحت الفرصة لنخبة جديدة فى مشروع وطنى جديد، كادت ثورة مايو فى مطلع أيامها أن تبشر به قبل أن تلتهمها مرة أخرى «العسكرية والبرجوازية التقليدية الشمالية» خلال «مايو» نفسه، وما أعقب مايو من محاولات وإحباطات.

ولنمض بالقارئ سريعا إلى مثال من كتابات تلك الفترة، وفى مقدمتها أعمال« فرنسيس دينق» المثقف السودانى «الجنوبى»، وعالم الاجتماع والسياسة الأنثروبولوجي، وابن «الدينكا» التى تعتبر نفسها همزة الوصل فى هذه «المسألة السودانية» على نحو ما يكتب «دينق»- بين الجنوب الأفريقى والشمال العربى.

وتحتل أدبيات «فرنسيس دينق» عن الدينكا وغيرها أهمية كبيرة فى الدراسات السودانية(*) مقابل نهج المدرسة التاريخية الشمالية التى ظلت تقليدية متجاهلة دور «التاريخ الاجتماعى» الذى عرض به «فرنسيس دينق» أدوار «الدينكا» «والحمر»

(*) كان لى شرف عرضها بالعربية فى مجلة »الثقافة السودانية« مبكرا فى ربيع ١٩٧٧ بالخرطوم.

وغيرهما فى وحدة السودان.

ولننظر لعناوين بعض أعمال «فرنسيس دينق» وتواريخها قبل أن نعرض لبعض تفاصيلها، وقد بات معظمها مترجما إلى العربية أيضا وفى القاهرة(*) حتى لا يظل المثقف العربى غائبا عن حقائق مطروحة بين يديه. وقد انطلق «فرنسيس دينق» فى تلك الفترة المبكرة من السبعينيات من دراساته عن «الدينكا» أساسا وكذا ثقافات الجنوب، معتبرا تكوين «الهوية» المشتركة هو الأساس. وتصبح عناوين «دينق» هى: «دينكا السودان» ١٩٧٢ - «دينامية الهوية: أساس للتكامل الوطنى فى السودان» ١٩٧٣ - «أفارقة بين عالمين» (يقصد الدينكا) ١٩٧٨. ويعتبر عالم الدينكا عند «دينق»- وهم ثلاثة ملايين نسمة أوائل السبعينيات - مثالاً لبوتقة تجمع التمركز حول الذات اجتماعيا، والانطلاق بالأسطورة والتفكير والحركة إلى العوالم الأفريقية بل والعربية المجاورة، ويعكس تراثهم «التوحد والازدواج »بين« عالم الأسطورة الأفريقية، وعالم الأديان السماوية الشرق أوسطية» والدينكا -عنده- مثل السودان كله جنوبا وشمالا تجسد التنوع فى التركيب الاجتماعى والتراث الروحى.. مما يتصل بعالمى أفريقيا والعروبة فى عملية تفاعل لا تعرف هذه الثنائية المتعسفة التى تعزل العرب عن الأفريقيين»، وتتعرض الدينكا من داخلها - كتجمع بشرى - كبير لقدر من التنوع والخلافات والصراعات (الكجوك- بور) مثلما تعرفه أرض السودان ككل... ويغوص تراثها الشعبى فى التاريخ ليتصل بالتراث المصرى الفرعونى، والتراث المسيحى والإسلامى بعد ذلك، ويتواصلون تاريخيا أو ميثولوجيا مع الشلك والنوير، والحمر، وشندى والماساى ليشاركوهم مشكلات الهوية والتكامل، ومن ثم ينتقى القطع الدينكا عند دينق- بين ثنائية الأفريقى

(*) لابد من تقدير خاص لمركز الدراسات السودانية الذى قام بالقاهرة (١٩٨٨-٢٠٠١) بقيادة الدكتور حيدر إبراهيم، وترجم معظم أعمال فرنسيس دينق ضمن نشره للكثير من الدراسات السودانية الجادة.

والعربى على أساس إثنى بقدر ما هى مشكلة تسلط وهيمنة. يرصد «دينق» موقف «الدينكاوى» الجنوبى من «الآخر» كباحث معروف فى فولكلور مؤكدا تصوير تراثهم للرغبة فى الالتقاء: «زواج محمد العربى من ثلما الدينكاوية» والخوف والقلق فى نفس الوقت من وحشية الآخر: «صورة الأسد الإنسان» لكن «الإله عند الدينكا خلق جميع الناس ولكل لغته وطريقته، لكنهم مترابطون رغم تميز الدينكا وأبقارهم عن غيرهم.. ورغم هذا التميز، فإن الدينكا والعرب جاءوا من نبع واحد فى الخليقة...» ويؤكد «دينق» أكثر من مرة انتشار العناصر العربية والزنجية بين كل من يسمون النيليون والساميون أو العرب والزنج فى الشمال والجنوب.. ليعالج قضية التوحد الممكنة فى السودان على أساس «أنه لا يمكن القطع بثنائية التركيب الثقافى أو العنصرى للسودان على أساس شمال/ جنوب وبالتالى فثمة أساس قوى للوحدة، وبناء الأمة وتبقى المشكلة فى أن التاريخ السياسى هو الذى أكد على عناصر الانقسام ودعم إحساس عدم الثقة والعداوة (عالمان صـ ٢٢٧).

ولعل تأريخ «أبل الير» لحياته السياسية فى جنوب السودان أن يكون مثالا لمشكلات «التاريخ السياسى» الذى يشير إليه فرنسيس دينق، إزاء تركيز دراسات دينق على مشكلات «التاريخ الاجتماعى». ويكشف تاريخ «آبيل ألير» نفسه مدى توفر «الإدارة السياسية» الدائمة فى الجنوب للعمل فى إطار «وحدة سودانية» يتحقق فيها مكانة لنخبة الجنوب كما تتوفر للشماليين، وهذه هى المشكلة الحقيقية فى الواقع السياسى بالسودان.

والرجل ليس كاتبا ولا باحثا، ولكنه سياسى عرض تاريخ عمله بدقة منذ ١٩٥٣ حتى ١٩٨٩ فى كتابة «جنوب السودان: التمادى فى نقض المواثيق والعهود». وقد كان «ألير» عضوا فى كافة اللجان والمباحثات والبرلمانات التى سبقت ثورة مايو ١٩٦٩، ورأس المجلس التشريعى والتنفيذى للجنوب بعد اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢، وعمل نائبا لرئيس الجمهورية جعفر نميرى لفترات فى السبعينيات«

لإبعاده من الجنوب »مع بداية خرق الشماليين للاتفاقية ووضع رجالهم وحدهم فى السلطة التنفيذية فى الجنوب. وهو يعبر فى كتابه على مدى أكثر من ٣٠٠ صفحة عن مدى «الأمل» التى عايشها طوال رحلة حياته ومحاولته خلق حقائق جديدة فى الجنوب من أجل السودان: «الذى نريد أن نحافظ عليه وننميه.. ونستطيع أن ننقذ الكثير بممارسة الحكمة والكياسة والعدالة، ولكن ما أكثر ما نغفل هذه الصفات فى ثورة الهياج والعنف »على حد تعبير «ألير» (١٩٨٩). وهو يطرح الأسئلة فى كل فترة عن: «أى احتمالات هناك للسودان يصون بها كيانه كوطن صالح للحياة رغم هذا التاريخ الطويل من انعدام التوازن الاجتماعى الاقتصادى»؟

ثمة صوت آخر له مكانته أيضا فى تاريخ الحركة الثقافية السودانية هو «بونا مالوال» الذى تولى شؤون وزارة الإعلام والثقافة لفترة طويلة من السبعينيات، وخدم قضية توحيد الجنوب مع الشمال بل وخدم قضية «التكامل» بين نفسه السودان ومصر فى ذلك العقد، وواجه الحملات ضد مشروع قناة جونجلى من جانب الأوربيين وبعض الأصوات الجنوبية، ودافع عن صيغة «الاتحاد الاشتراكى» بقدر ما يحتفظ بذاتية الجنوبيين فيه. ورغم صوته المحتج« حاليا فى لندن ضد بقاء الجنوب تحت السيطرة الشمالية نتيجة للسياسات القائمة فى الخرطوم، إلا أن جوهر فلسفته هو ما عبر عنها كثيرا فى مجلة Sudannow التى أشرف عليها فترة توليه الوزارة وجعلها مستقلة بالرأى والنقد، كتعزيز لسياسة التنوع والوحدة التى رفعها مثقفو الشمال والجنوب فى تلك الفترة، وفى نص هام له عن دور السودان كحلقة وصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية؛ تكرر طبعه حتى أواخر السبعينيات يقول «بونا مالوال»: «إذا نظرنا إلى تركيب المجتمع السودانى، فإننا يمكن أن نلاحظ خطر الأخطاء التى يمكن أن يقع فيها كل من يحاول أن يقسم السودانيين إلى أقسام محددة على أساس عنصرى.. وفى الحقيقة لا يوجد فى السودان عرب وأفارقة، بل يوجد خليط متجانس من العرب والأفارقة السود، نتج

عنه نوع لا يريد السودانيون أن يعرفوه بأنه عربى فقط أو أفريقى فقط، ولا يريد أن يتخلى عن دوره العربى أو دوره الأفريقى... ولذا استقر رأينا فى السودان أن نسمى أنفسنا بأفريقيا المصغرة...».

وهذه الرؤية السياسية الواضحة - من وزير دينكاوى بدوره- هى التى ترددت فى الرؤية الثقافية الاجتماعية عند فرنسيس دينق من قبل.

وهناك أصوات أخرى قد تكون أكثر دلالة على أثر «الوفاق السياسى» الاجتماعى فى «تعديل الأصوات» فى الجنوب فى ظروف سياسية مختلفة أو مع صعود مشروع مختلف فى السودان. ها هو «جوزيف لاجو»زعيم حركة أنيانيا -١ طوال الستينيات ما سمى بعد ذلك «أنيانيا-٢» وقد وقع بنفسه اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ وأصبح عضوا بالبرلمان، ورئيسا للمجلس التنفيذى الإقليمى فى ظل الحكم الذاتى ثم نائبا للرئيس أواخر أيام نميرى. فى نص هام له أيضا أمام المجلس التشريعى الجنوبى نشره المجلس عام ١٩٧٨ يقول: «قبل انطلاقة ثورة مايو كان نسيج السودان كأمة ممزقا نتيجة القوى الانقسامية على أساس الدين، والطائفة والعنصر والتفتت الحزبى، لكن تحققت الآن الوحدة الوطنية، وانسحبت قوى التقسيم من الساحة، ومهمتنا الآن دعم هذه الوحدة الوطنية، ومواجهة القوى المعادية للسلام والأمن والرفاهية، والمحافظة على وحدة الإقليم، وألا نسمح للقبلية أن تقسمنا. إن انتخابى الآن لدليل على نضج الجنوب سياسيا وقوميا، وقدرته على تجاوز الخلافات العرقية والجغرافية عند اختياره للقيادات، وهناك الآن أساس لتحقيق شخصية الجنوب فى إطار سودان موحد ومتنوع..» هنا إذن تأكيد آخر على طبيعة الفكر السياسى الذى كان- ويمكن أن يكون - قائما على الساحة السودانية فى إطار مختلف.

من هذه النصوص يمكننا القول أنه كان ثمة توجه للاتجاه الصحيح نحو

الجنوب مدعوما بحركة ثقافية نشطة فى الشمال طوال السبعينيات لدى جيل الباحثين والكتاب الشبان. وبدت سيادة فكرية لمبدأ التنوع والوحدة واحترام ذاتية الجنوب (محمد عمر بشير- عبد الغفار محمد أحمد) بل وتنوع التيارات والأوضاع الثقافية والاجتماعية فى الشمال نفسه (محمد عبد الحى- صلاح محمد إبراهيم- إبراهيم إسحاق- خالد منصور) وذهب البعض من المخلصين لهذا التيار فى الشمال متعاونا مع أبناء الجنوب فى دراسة آثار مشروع جونجلى (عبد الغفار محمد أحمد) وإقامة جامعة جوبا كمشروع ثقافى وعلمى كبير (عبد الله السمان- عبد الرحمن أبو زيد) ومع ذلك فقد رأيت بنفسى فى جوبا أنه حتى أوائل الثمانينات حيث كنت بالجامعة هناك لم ينشط حزب سياسى تقليدى أو يسارى فى عمل سياسى ملحوظ مع أبناء الجنوب، وحتى بعض مظاهر نشاط اليساريين فى صحف «التقدم» أو «الطليعة» التى عرفها أبناء الجنوب أول أيام الاستقلال لم يعُد لها أثر أمام هجمة «الاتحاد الاشتراكى» وسياسته الشمولية البيروقراطية المعروفة عن هذا النمط من التنظيم السياسى فى الوطن العربى وأفريقيا، بما يكشف طبيعة المسؤولية السياسية للشماليين والجنوبيين على السواء بالنسبة لتطوير «السياسى» و« الثقافى» و«الفكرى» على النحو الذى ذكرناه. وقد كان لذلك آثاره المباشرة على توالد عناصر الانهيار للمشروع الذى بدا فى الجنوب، ففى غياب حركة نشطة من كافة هذه التيارات تحركت القوى المعادية.

لماذا ضاعت الفرصة منذ أواخر السبعينيات؟

لا شك الآن أن نظام الرئيس نميرى قد استخدم اتفاق أديس أبابا إعلاميا كمشروع لوحدة السودان الوطنية وذلك لحل مشاكله السياسية وأزمة تحالفاته فى السلطة، وصراعاته مع الشيوعيين تارة ومع حزب الأمة تارة أخرى، ومع ذلك فإن بنية المشروع كانت تسمح بكثير من التقدم فى اتجاه التوحد، ونسبة ترضية عالية

للجنوبيين. لكن الأمور لم تمض على هذا النحو، إذ بدأ «التحرش» بالمشروع بمجرد انتهاء المرحلة الانتقالية ٧٢-١٩٧٣ لكسر «القوة التفاوضية» التى مثلها اتفاق أديس أبابا مع الجنوبيين، ولنوجز هنا ملامح الاختراقات كما صورتها كتابات جنوبية وأيدها الواقع إلى حد كبير حول عدم استمرار توافق الشمال مع الحل الجديد للمسألة السودانية:

١- لم يتح للجنوبيين اختيار ممثلهم على رأس المجلس الإقليمى للحكم الذاتى المقترح، وإنما اختاره النميرى دائما عبر عضوية الاتحاد الاشتراكى، كتنظيم شمولى يغيب تنظيمات الجنوبيين السياسية. وإن كان رئيس الإقليم جنوبيا دائما إلا أنه مرشح السلطة الشمالية دائما أيضا (ألير- لاجو..إلخ). ويمكن الرجوع لاستعراض «بونا مالوال» لهذه التطورات فى وثيقته عن «التحدى الثانى فى السودان».

٢- بينما توقع الجنوبيون نهوضا تنمويا تبشر به «ثورة مايو» كل السودان فى ظل استقرار الحكم عموماً، وحل «مشكلة الجنوب» خصوصاً، فإن برامجها الاقتصادية التنموية التى أتيح تنفيذها تضمنت مزيدا من الإفقار فى الجنوب. وترصد وثيقة المجموعة البرلمانية الجنوبية (أم درمان- ١٩٨٠)، حالات التدهور أو نقل المشروعات فى قطاعات كانت توفر العمالة أو إمدادات التموين السهلة لأبناء الجنوب مشيرة لمشروع سكر مونجولا، وسكر ملويت، وتعبئة الفواكه فى «واو»، ومشروع أسمنت «كابيوتا» بينما أنشئت مشروعات فى الشمال لنفس القطاعات مثل مشروع سكر كنان، ومشروعات أبو نعامة وعساليا وفواكة كريمة.. إلخ بل ودخل الجدل حول قناة جونجلى فى هذه الدائرة أحيانا بإثارة مشاعر الدينكا حول ثروتهم الحيوانية وأثر القناة على حركة هذه الثروة ووحدة أبناء الدينكا الاقتصادية. وفى هذا الجو اكتشف البترول فى منطقة «بنيتو» شمال الإقليم أواخر السبعينيات)، ليثير قضية البترول وموقعه من «الوفاق السودانى» مبكرا، ويهمنا فى إطاره الاقتصادى

هنا الإشارة إلى مسارعة الحكومة المركزية بنشر الآمال حول كمياته التى ستمد لها الأنابيب حتى بورسودان - وهذا منطقى - كما نشرت الآمال حول تنقيته فى السودان وليس بيعه خاما، ومن ثم إقامة المصفاة الرئيسية فى «كوستى» - وشمالا- وليس فى منطقة إنتاجه بالجنوب! ورغم أن المصفاة لم تقم رغبة من النظام فى الربح السريع من بيع الخام أو وفق خطة المستثمر من الأجانب- فإن القضية أثارت الكثير من الشجن الذى أصبح قاعدة قضية اقتسام الثروة بعد ذلك.

٣- اعتبر الكثيرون أن الشمال الذى استمتع بوحدته- الدينية والثقافية على الأقل- لم يسترح لاحتمال توحد الجنوبيين أيضا تمهيدا للتكامل أو الاندماج الاجتماعى المتوقع مع «توقيع اتفاق أديس أبابا» ويربط «بونا مالوال» بين بناء النميرى لتحالفه مع الإخوان المسلمين وجبهة الميثاق بقيادة حسن الترابى أواخر السبعينيات، بل ومع الصادق المهدى نفسه فى تلك الفترة، وبين انتكاسة تحالفه مع الجنوبيين فى إطار اتفاق أديس أبابا. ويرصد «بونا» مع غيره عددا من الظواهر الخطيرة على عملية التوافق الجديدة، من ذلك وضع «جوزيف لاجو» زعيم الإنيانيا السابق فى مواجهة «آبيل ألير» الوسطى الدينكاوى المتفاهم، بل وإثارة قاعدتها القبلية بإتاحة فرصة الصراع بين أبناء المديرية الاستوائية «البارى» (أقصى الجنوب) ضد الدينكا فى المجلس التشريعى الإقليمى الجنوبى. وطرح مشروع «اللامركزية» لتفعيل هذا الصراع فى الجنوب ومن ثم إصدار قانون الحكم الإقليمى ١٩٨٠ والحكم المحلى ١٩٨١ من جانب واحد فى الشمال لتقسيم الإقليم الجنوبى حتى لا يبقى وحدة ذات ثقل أمام الشماليين. ويستطيع القارئ أن يقرأ وقائع الصراع فى هذا المجال، ومحتوياته الاجتماعية والاقتصادية فيما ذكرته مجموعات البرلمانيين الجنوبيين ومقابلها مذكرة «جوزيف لاجو» نفسه عن الموقف من «اللامركزية» ووضع أقلية «الاستوائية»- ٣٢ نائبا، ضد أغلبية أبناء الدينكا-٨٣ نائبا. واللافت فى هذه

المذكرات هو حديث «لاجو» زعيم أنيانيا الانفصالية السابق عن التوافق مع مبادئ الاتحاد الاشتراكى وتحقيق الديمقراطية فى الجنوب عن طريق «تفكيك» الإقليم، مقابل حماس أبناء «الدينكا» مثل بونا مالوال وآبل ألير عن ضرورة وحدة الإقليم فى مواجهة انتهاكات الشماليين للاتفاق.

٤- ثم تجئ الواقعة الكبرى مرتبطة بموضوع البترول واللامركزية معا، فى مشروعات بقرارات قدمها المدعى العام حسن الترابى للرئيس نميرى بإعادة تحديد حدود «الإقليم الجنوبى» وحل مؤسسات الجنوب المركزية، تمهيدا لمشروع التعريب والأسلمة فى رأى الجنوبيين. وقد حل النميرى الحكومة الإقليمية والمجلس التشريعى فعلا وأعاد تشكيلهما وفق التقسيم الجديد للإقليم عام ١٩٨٠ بما اعتبر تصفية نهائية لاتفاق أديس أبابا. ثم نشرت خرائط جديدة بحدود جديدة للإقليم تضم منطقة «بنتيو» الغنية بالبترول إلى الأقاليم الشمالية، مما أصبح موضع الصراع الدامى حتى الآن.

أعتقد أن كافة هذه العناصر يمكن أن تكون كافية لضرب «بنية الثقة» بمقتل بينما كانت عناصر الاتفاق فى أديس ابابا موحية بغير ذلك. والذين يقرأون كافة الأدبيات الجنوبية حتى وقت من التسعينيات لا يشعرون تلقائيا بالانهيار النهائى للثقة أو الفرصة التى أتاحتها أجواء السبعينيات فى ظل اتفاق أديس أبابا والممارسات الوحدوية التى سلم بها الوحدويون والمتطرفون بإمكان التوافق. ولذا لا يعتبر إعلان نميرى لقوانين تطبيق الشريعة أو ما سمى بقوانين سبتمبر ١٩٨٣ هو المثير الأكبر فى «المسألة الجنوبية» كما يصورها البعض أو تجرى به الإعلاميات، وإنما أصبح «تطبيق الشريعة» عنوانا على القرار النهائى فى الشمال بالانفراد بالسلطة والتشريع تتويجا لما قدمناه من إجراءات استفزازية أخرى. ومعنى ذلك التصميم على إقصاء الجنوبيين الذين عادوا بدورهم للتفكير فى استرجاع حضورهم السياسى

بالقوة المسلحة داخل الساحة السودانية أو خارجها.

رابعًا: رؤية جديدة للحركة الشعبية من أجل «سودان جديد»

لم يكن تمرد حامية «بور» فى ١٦ مايو ١٩٨٣ مجرد تمرد عسكرى شبيه بذلك الذى حدث فى حامية توريت عام ١٩٥٥. كان تمرد توريت مقدمة لحركة انفصالية عرفت بحركة «أنيانيا-١» وبدا تمرد «بور» عقب التشكيل الجديد لأقاليم السودان وكأنه «أنيانيا-٢» أو هكذا أعلنت بعض أطرافه، لكن ذلك لم يكن جوهر الحركة وإن ظل سوء الفهم أو التفهم قابعا فى وسائل الإعلام العربية خاصة، فضلا عن بعض من رأوا استثمار ذلك لأغراض أو سياسات معينة، أحدثها المواقف الأوربية والأمريكية فى السنوات الأخيرة. ومن يقرأ أدبيات الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM منذ أوائل ١٩٨٤ وحتى وثيقة الرؤية والبرنامج ١٩٩٨ لابد أن يلمس بالعين المجردة أن تحليل الحركة الجديدة للمجتمع السودانى وشعارها عن «السودان الجديد» لم يتعرض لكلمة «الانفصال» مرة واحدة، وهو يتحدث عن «سودان موحد ديمقراطى علمانى».

قد يتطلب الأمر مساحة أوسع لاستعراض مسار حركة «التمرد الكبير» والجذرى الذى عاد ينطلق من «الجنوب»، وإن لم يكن التمرد الوحيد حتى خلال مرحلة الاستقرار فيما بين ١٩٧٢/ ١٩٨٣، عن نتيجة تصرفات السلطة الطبقية أو النخبوية فى المركز الشمالى- الخرطوم.

لقد أدى سلوك «السلطة المايوية» أو النميرية، وعدم التزامها بوعودها كمشروع تنموى، فضلا عن أن يكون وحدويا إلى تحريك عوامل التفتيت، والتجاهل، والإقصاء فى الجنوب مع تغيير تحالفات النميرى وتركيزها على البرنامج الإسلامى وممثليه فى الشمال وخاصة مع النائب العام حسن الترابى فى السنوات الأخيرة لفترة اتفاق أديس أبابا. وتروى وثائق الحركة الشعبية أن التمرد فى إطار مفاهيم «أنيانيا-٢» الانفصالية

هو الذى حدث فى أكوبو ١٩٧٥، وفى واو «١٩٧٦ على سبيل المثال، هو الذى جعل «جرنق» وجماعة الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM يرون أن ذلك ليس الطريق المناسب، وأن قيام «حركة طليعية» لتحرير كل الشعب السودانى منطلقة من الجنوب« هو الحل الصحيح، لأن الحركة الأولى ١٩٥٥ كانت فى تقديرهم حركة رجعية، وتعتبر «أنيانيا-٢» امتدادًا لها حتى وقعت اتفاق ١٩٧٢ ولذلك فليس صدفة قيام حركة تحرير الشعب السودانى بتصفية جناح «أنيانيا-٢» الذى شارك نسبيا فى تأسيسها خلال عام التأسيس الأول بقيادة «جون جرنق».. وهو ما يسميه البعض انفراد «جرنق» بالسلطة منذ بداية الحركة.

يلفت النظر أيضا أن عناصر قيادته من جبال النوبة جنوب غرب السودان قد رفدت الحركة بقوتها منذ انضمام قيادة مثقفة شابة مثل محمد هارون كافى إلى الحركة فيما بين ١٩٨٦/ ١٩٩٦ مثلما دعمها من أبناء الغرب أيضا «منصور خالد» «ودريج» ومن أقاليم شمالية مختلفة« «ياسر عرمان» و«تيسير محمد على» و«محمد عمر بشير» وغيرهم؛ معبرين جميعاً عن اتجاه عام لخلق حركة رفض «سودانية» ديمقراطية واحدة فى ظل تنوع ملحوظ.

وإذا تفهمنا الفلسفة الجديدة «للطليعة الثورية» التى انطلقت من مفهوم الزحف من أنحاء السودان لجماهير شعبية منظمة إلى «الشمال» من أجل «سودان جديد» لكل السودانيين وفق رؤية الحركة -على الطريقة الماوية- أو النموذج الأوغندى والأثيوبى والكونفولى؛ ومهما كان الرأى فى هذا التوجه؛ إلا أننا يمكن أن نقارن ذلك بالضرورة مع تحرك «جحافل الأنصار» المهدية وراء بيت المهدى أو «حزب الأمة» من مناطق نفوذهم التقليدية فى غرب السودان إلى قلب الخرطوم فى عمليات تدمير واسعة لمحاولة إسقاط نميرى عامى ١٩٧٦/ ١٩٧٧، ومع ذلك لم تحسب هذه كحركة تمرد «شريرة» تمتد أصولها إلى أحداث الجزيرة «أبا »أيضا، والتى

شهدت طلعات الطيران على المنطقة عام ١٩٧١ حماية للنظام. وكان التقييم الصحيح يقتضى دراسة موضوعية حول «حالة التمرد» ضد نظام إقصائى، سواء بدعوى الشرعية الحزبية أو الطائفية على يد المهدية، أو بدعوى التحرير الشامل من القهر والاستغلال والإقصاء على يد «الطليعة الجنوبية»، وفى الحالتين ارتبط «التمرد» باتهام الخرطوم عام ١٩٧٦/ ١٩٧٧ لدولة عربية بدعم التمرد، كما كان اتهام المتمردين «الجنوبيين» لدولة عربية أخرى بدعم الحكم الديكتاتورى فى الخرطوم، ولكل ذلك دلالته!.

سوف أترك قراءة أدبيات الأنصار و(حزب الأمة- الصادق المهدى)، أو الجبهة الإسلامية (حسن الترابى) حول حركة الجنوبيين لبحوث أخرى، ولكن دعونا هنا نقرأ بعض أدبيات «الحركة الشعبية لتحرير السودان» وأحاديث قادتها وخاصة «جون جرنق» حول توجهها العام على الأقل، انطلاقا من ميثاقها أو «المانيفستو» عام ٨٣ والبيان التأسيسى عام ١٩٨٤ وحتى الرؤية والبرنامج ١٩٩٨، والتى أكدتها بيانات زيارة جرنق لها فى القاهرة أثناء زيارتها ١٩٩٨ أيضا.

كان من المتوقع أن تكون البيانات الأولى الناتجة من الواقع الاقتصادى والسياسى فى الجنوب ذات طابع انفصالى أو شبه انفصالى أكثر من تلك التى تصدر بعد سلسلة طويلة من المفاوضات فى عواصم العالم المختلفة بين «الجنوبيين» وحكومة الخرطوم الشمالية. لكن ذلك لم يحدث، مع حرص واضح على التعبير الدقيق عن قضية الشعب السودانى ككل إزاء تحليل معين لطبيعة السلطة القهرية فى الشمال. ولست هنا بصدد الحكم على النوايا، ولا بصدد تقييم مصداقية الحركة بقدر ما لابد من احترام مسار فكرى يقارب عمره الآن العشرين عاما، كما تحترم تحالفاتها المطردة- كسلوك سياسى- والتى لم تكشف عن عكس هذا الاتجاه، ويبقى على المعترضين على الأخذ بهذا التحليل أن يعاودوا النظر فى انحيازهم لنوع الاتجاه الذى

حكم الخرطوم بين فترة وأخرى، بل وانحيازهم لطبيعة الهيمنة الاجتماعية والثقافية السائدة والمتحكمة عبر مركزية الخرطوم.

منذ الإعلان الصادر عن الحركة فى مارس ١٩٨٤، بدت ملامح الفكرة الحاكمة لحركة تحرير الشعب السودانى رغم تصاعد إجراءات التفتيت والإقصاء من قبل الخرطوم.

ولنعرض لبعض النقاط الهامة هنا فقط حيث النصوص متوفرة فى أكثر من موقع:

* يعبر الإعلان عن أن التاريخ السودانى الطويل، تاريخ مقاومة ضد القهر الداخلى والخارجى على السواء، مشيرا إلى القهر التركى والمصرى والإنجليزى من جهة والنخب الحاكمة فى الخرطوم ويسميها العصبة «clique» من جهة أخرى معتمدة دائما على استغلال التعدد العنصرى والدينى والعرقى لتطبيق سياسة التفرقة بين السودانيين، والتقسيم بين شماليين وجنوبيين، بل وتقسيم الشماليين أنفسهم إلى غربيين وشرقيين، «وحلفاويين» و«أولاد البلد» ممن يتحكمون فى السلطة السياسية بالخرطوم. كما تم تسييس تقسيمات الجنوب الى «وحدة الدينكا» «والاستوائية الكبرى» والمتحدثين بلغة بارى ووحدة اللو، هذا فضلا عن تقسيم آخر إلى مسلمين ومسيحيين، وإلى عرب وأفارقة. ولن يعدم القاهرون وسيلة فى المستقبل لاستبدال التقسيمات القديمة بغيرها.

وتتهم هذه النصوص الأولى الرجعيين من الانفصاليين، والمتعصبين (يقصد فى الجنوب والشمال) بتهديد وحدة الشعب السودانى، ولذا فإن قيام «الحركة الشعبية لتحرير السودان» وجيشها كحركة طليعية هو الرد المسلح على كل مشروعات التقسيم والتفتيت والإضعاف للشعب السودانى؛ لأن الحركة تعتقد اعتقادا جازما فى وحدة الشعب السودانى، ولا يمكن أن يخضع نضالها للاعتبارات العنصرية أو

الدينية بأى حال، وتضع فى أولى مخططاتها تنمية مختلف القوميات.

* يعالج بيان الحركة منذ عام ١٩٨٤ مسألة تقسيم الجنوب ومخاطره بهدف حرمانه من قوة وحدته، ومن ثرواته وذلك، بضم مناطق البترول إلى المحافظات الشمالية، ومن هنا جاءت خطة الحركة «لتعطيل عمل شركة شيفرون ومشروع قناة جونجلى، لكن جميع المشاكل التى تثيرها الحركة- فى تقدير جرنق - يمكن حلها فى إطار السودان الموحد ونظام اشتراكى يوفر الحقوق الديمقراطية والإنسانية لكل القوميات كما يوفر الحريات الدينية وحرية المعتقدات، وهذا ما سيكفله الكفاح المسلح طويل المدى منطلقًا من الجنوب، لأن الكفاح السلمى قد ووجه دائما بالقهر العنيف.

* يدرك «جون جرنق» مبكرا أنه سيتهم- وخاصة من قبل النميرى- بأن الحركة شيوعية نتيجة طبيعة نصوصها الأولى ويعتبر ذلك خلطا بين الشيوعية والاشتراكية التى ينادى بها، كما يرد بأن الاتحاد الاشتراكى الذى يحتكر به النميرى السلطة يمكن أن يتهم بذلك، وإن كان نميرى يقصد باتهامهم الإشارة لعلاقتهم بالدول الاشتراكية وليبيا بينما كان النميرى نفسه يستغل الاشتراكية تضليلاً لهذا الغرض، كما يستغل انتهازيته (عام ١٩٨٣) .. للاتجاه نحو واشنطن. وكان النميرى نفسه هو الذى وصف «أنيانيا-١» من قبل بأنها إمبريالية، ثم اتفق معها عام ١٩٧٢ وكل ذلك يدخل فى باب الدعاية الرخيصة.

* كيف تحدثت الحركة الشعبية بعد خمسة عشر عاما من تأسيسها؟ أى عام ١٩٩٨؟

نشرت الحركة وثيقة جديدة فى مارس ١٩٩٨ بعنوان «الرؤية والبرنامج» Vision and programme تبلورت فيها كثير من النقاط التى أثارتها وقائع الزمن الذى عبرته وصارت صاحبة القوة التفاوضية الملحوظة والعلاقات المتعددة

داخليا وخارجيا كما صارت أمام حكم أكثر تحديا، وأكثر أيديولوجية فى الشمال.

وكان يمكن أن يكون خطاب الحركة الشعبية أكثر انفصالية بعد فشل عديد من المحاولات للتفاهم خلال خمسة عشر عاما من وجهة نظرها على الأقل- لكن «الخطاب» - وليس مجرد البيان الرئيسى الذى نشير إليه- ظل خاليا من أى روح انفصالية وإن كان أصبح مشحونا بالتحفظات والتلميحات إلى الحق فى اتخاذ «قرار آخر» فى إطار «حق تقرير المصير». ومن سوء حظ المتحيزين ضد خطاب الحركة الشعبية أن مبدأ «حق تقرير المصير» تقرر على موائد التفاوض المريب بين بعض العناصر المنشقة عن الحركة وحكومة الإنقاذ الإسلامية فى الخرطوم منذ ١٩٩٢، بل وكانت معظم هذه العناصر من أصول الأنيانيا-١ - أو-٢، وقبلتهم فقط نكاية فى «جوزيف جرنق» أو لإنقاذ دبلوماسية الحكم وليس لإنقاذ البلاد من الصراع المسلح. وقد دخل المصطلح نصوص المفاوضات الرسمية لأول مرة منذ اجتماع لام أكول وممثل الحكومة د. على الحاج فى فرانكفورت ١٩٩٣ حسب رواية منصور خالد، وتبع ذلك طرحه فى مفاوضات الحركة مع ممثل الحكومة فى «أبوجا» ونيروبى.. حتى ماشاكوس ٢٠٠٢. ونحن نورد هنا هذه الحقائق للذين يعتبرون الحركة الشعبية، مجرد حركة انفصالية مدمرة للسودان حتى لو لم تذكر الانفصال وألمحت له بحق تقرير المصير. وقبل أن نعود لنصوص «الحركة» الحديثة (١٩٩٨) فإننا نحيل القارئ إلى نصوص إعلان «كوكادام» ربيع ١٩٨٦، ومبادرة السلام السودانية نوفمبر ١٩٨٨ (منصور خالد ٢٠٠٠) «والإعلان» كان مع ممثلين الصادق المهدى الذين شكلوا أغلبية بين الأحزاب والهيئات الموقعة، أما «المبادرة» فكانت على يد السيد محمد عثمان الميرغنى شخصيا والذى كان حزبه «الوطنى الاتحادى» يشارك فى الحكم فى ذلك الوقت، ودون الدخول فى تفاصيل هذين الاتفاقين اللذين كانا كفيلين بحل الأزمة التاريخية فى السودان لولا مقاومة قوى

شمالية طائفية أو إسلاموية لوضعهما موضع التحقيق لدرجة مطالبة الترابى كوزير خارجية للصادق باستمرار القتال مقابل نصح وزير الدفاع وقتئذ بقبول الحل السياسى الوارد فى اتفاق كوكادام (وفق رواية منصور خالد أيضا) أما اتفاق السلام الذى جاء به الميرغنى فكان مرشحاً بالطبع للفشل حيث رئيس الوزراء وقتئذ هو الصادق المهدى! لكن الجدير بالانتباه هنا هو أن الاتفاقين اللذين أقرتهما مجمل القوى السياسية مع الحركة الشعبية لم يوردا أبدا أية إشارة للانفصال أو حق تقرير المصير، بل أشار اتفاق «كوكادام» إلى «السودان الجديد» اتفاقا مع لغة الحركة، كما رفض طرفاه تسمية المشكلة بجنوب السودان مؤكدين أنها «مشاكل للسودان»، ومشيرين أيضا إلى دساتير السودان ٥٦/ ١٩٦٤- وداعين لإقامة حكومة وحدة وطنية ومؤتمر دستورى.. إلخ. أما «مبادرة السلام السودانية» فجاءت أكثر تقدما لتؤكد على «وحدة البلاد» وأن «المشاكل قومية الأصل» كما تنص على عقد المؤتمر الدستورى (على مستوى قومى)، وإلغاء قوانين سبتمبر الخ. وكان مقررا مناقشة الخطوات التنفيذية للاتفاقية قبل أن يقع انقلاب الجبهة الإسلامية ١٩٨٩ بعدة أيام فتتوقف كل ذلك لترفع راية «الحرب الجهادية» فى الجنوب.

وفيما بين رفض الانقلاب الجديد لوثائق ٨٦/ ١٩٨٨، وبين الوثائق الجديدة للحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٩٨، مرت مياه كثيرة فى ظل الاقتتال والعنف المتبادل. ولم يكن الموقف طوال هذه الفترة يسيرًا على كلا الجانبين، فالحرب مرهقة ومكلفة على الشماليين والجنوبيين والحل العسكرى يضطرد فى استحالته بينما لايبدو الحل السياسى يسيرا على الطرح من قبل أيديولوجية إسلاموية متصاعدة فى الشمال، راغبة فى الانتشار لأبعد من حدود الشمال والجنوب على السواء. أما فى الجنوب فقد عانت قيادة «جون جرنق» بدورها كثيرا من متاعب الانشقاق منذ خرج عليه «رياك مشار» فيما عُرف بمحاولة انقلاب مدينة «الناصر» جنوب شرق

السودان، قرب منافذه على الحدود مع أثيوبيا (إعلان ناصر – أغسطس ١٩٩١) بقيادات قوية من أبناء «الشلوك» والنوير: «مشار لام أكول».

ويذكر شهود هذه التطورات فى الجنوب أنها كانت ضمن محاولات تحويل الحركة الشعبية عن اتجاهها العسكرى وفرض مبادىء التحرير الوطنى السياسى، (ومعنى ذلك ضمنا أن تكون أكثر ميلا للانفصال) إلى جانب كونها محاولة لمقرطة الحركة ضد انفراد جون جرنق بالقرار والقيادة (وبمعنى ضمنى آخر لتوازن نفوذ أبناء الدينكا، مع حضور مناسب للشلك والنوير وبقية الأقاليم وخاصة فى الاستوائية...).

قد تكون الحركة الشعبية قد عادت للتوحد والتماسك بعد ذلك منذ إعلان «لافون» (أبريل ١٩٩٥) للتوحيد مقابل إعلان «أبوكو» للانشقاق (أبريل ١٩٩٤)، وهذا ما يشهد به أحد القيادات العائدة إلى الحركة مثل P.A. Nyaba عضو اللجنة التنفيذية الحالية فى كتاب له نشر عام ١٩٩٧- ٢٠٠٠.

لكن اللافت هنا أن حكومة الخرطوم بدلا من أن تستفيد من الموقف لدفع تيار الوحدة من أجل حل قومى أو اجتماعى راحت تدعم الانشقاقات من أجل تدمير «جرنق» بأى ثمن وفق فكرة ثابتة عن انفصالية، وهو الذى قام فى ظرفين مختلفين بتصفية الانفصاليين ممثلين فى «أنيانيا- ٢ »مرة أوائل الثمانينيات، والانشقاقيين الانفصاليين مرة أخرى أوائل التسعينيات وذلك لما بدا أنه يملك مشروعا «للسودان جديد» جعل مطلبه الأساسى هو عقد «مؤتمر دستورى قومى» منذ واجه انتفاضة ١٩٨٥ وحتى وثائق «كوكا دام» و«المبادرة». لكن يبدو أن «صراع الجنرالات» هو الذى حكم موقف الرئيس «عمر البشير» بل وحكم «الجهاديين» بقيادة «الترابى»؛ وكأنه عسكرى أكثر منه أيديولوجى. وقد جعل ذلك السلطة فى الخرطوم أكثر حركة فى اتجاه دعم الانشقاقيين إلى درجة التسليم بمقولاتهم عن

«حق تقرير المصير» فى إطارهم الانفصالى ذاك فيما عرف من اتفاقيات تمت مرة مع «رياك مشار» وأخرى مع «لام أكول» وفى عواصم أفريقية مثل نيروبى وأبوجا.. إلخ مما بدا مثيرا للدهشة على المستوى العربى خاصة دون أن يتحرك «الرأى العام» للتعبير عن دهشته مثلما يعبر عن سخطه إزاء أى «انحراف» من طرف جون جرنق! وقد لفت نظرى مؤخراً – على سبيل المثال – تقييم مفكر سودانى أحترم آراءه مثل عبد الله على إبراهيم فى دراسة له بعنوان «حول البئر المعطلة والقصر المشيد فى السياسة السودانية» (المراجع). لا ينظر فيها «لجون جرنق» إلا من زاوية التسلط والفردية والشخصنة مقابل رفق ظاهر بأصحاب القصر فى الخرطوم!

فى هذا الجو تبعث الحركة الشعبية بأحدث رسائلها عام ١٩٩٨ فى وثيقة بعنوان: «رؤية وبرنامج الحركة الشعبية لتحرير السودان»، تعود فيها للتأريخ للشعب السودانى منذ حضارة «كوش» وتنوع التشكيل الاجتماعى السودانى حتى انقلاب ١٩٨٩ الانعزالى الإقصائى. ويمضى البرنامج المنشور على نطاق واسع لوضع رؤية الحركة فى عدد من النقاط الهامة نكتفى بتلخيص ما يتعلق منها بموضوعنا هنا:-

*يعرب عن أن نضاله هو من أجل «نمط جديد للسودان» الذى ينتمون إليه جميعاً، سودان موحد، لكنه موحد على أسس جديدة، سودان جديد بالتزامات سياسية تقوم على حقائق الواقع السودانى وليس السودان القديم الذى كلف الشعب ٣٢ عاماً من الحروب».

*يرفض تحكم «النخبة المحلية» اللامبدئية الساعية فقط إلى السلطة السياسية بادعاء القومية. ويضع خياراً ثنائيا: إما دولة مفتتة لعدد من الدول (الولايات) المستقلة، وإما سودان جديد فى وحدة اجتماعية سياسية يتوحد ولاؤنا لها والتزامنا نحوها دون اعتبار للجنس أو القبيلة أو الدين أو النوع. فهو سودان ديمقراطى يقوم على الإرادة الشعبية الطوعية وحكم القانون، ويعتمد النظام الديمقراطى

العلماني والمشاركة الشعبية.

*تستهدف الحركة تطبيق «حق تقرير المصير» للشعب السوداني في «سودان جديد» قبل وبعد حكومة الجبهة الإسلامية.

ثم يضع البرنامج خمسة عشر مطلباً يعدّل فيها بعض أفكاره الاجتماعية الراديكالية القديمة، حيث يستبعد «الرطانة» الإشتراكية ويتحدث عن الاقتصاد المشترك، وتعزيز الديمقراطية بالحكم السليم ووقف الفساد، كما تتعزز بذلك الوحدة والسلام والأمن. ويعيد الحديث عن حق تقرير المصير، ودعم أفكار الوحدة الأفريقية.

*يعاود الحديث عن الوحدة الوطنية والسلام في «المناطق المحررة» ويطالب بالسودان الجديد وحدة سياسية مع الاعتراف بالتنوع العرقي والديني والثقافي.

*يرى أن الحركة الشعبية لن تعزل نفسها عن الموقف السوداني ككل في المركز (الخرطوم) ولن تحول نفسها إلى حركة إقليمية كما يرغب بعض الجنوبيين والشماليين على السواء، بل تستمر كحركة وطنية ذات أهداف قومية في سياق السودان الجديد ولذا تستمر في مناشدة الشماليين أن يلتحقوا بالحركة، التي ستقيم قواعدها في مناطق الشمال السوداني التي لم تصل إليها.

*ستواصل الحركة الدخول في محادثات السلام من أجل حل سلمي مع الحكومة القائمة في الخرطوم لكن على أساس الكونفيدرالية، وحق تقرير المصير والسودان الجديد وستظل الحركة عضواً بالتجمع الوطني الديمقراطي وميثاق أسمرا مع استمرار استقلالها التنظيمي والسياسي والعسكري.

*ستواصل الحركة العمل مع التجمع الوطني الديمقراطي لتحقيق التوحد في النضال العسكري كما هو قائم في المناطق الريفية، وإنجاز الانتفاضة في المناطق الحضرية لإسقاط حكم الجبهة الإسلامية في أقرب وقت، وإقامة سودان جديد

خلال البدائل التى يطرحها التجمع الوطنى الديمقراطى (تجمع المعارضة).

*يدافع عن مطلب حق تقرير المصير بأنهم سيوفرون له الظروف الموضوعية الضرورية لممارسة شعب السودان الجديد لهذا الحق، لأنه لا يمكن أن يفرض على الناس وإنما يتم حوله التوافق بين المعنيين به ليقرروا فى استفتاء تحت رقابة دولية.... وهذا الحق اعترفت به كل القوى السياسية فى السودان، ومنظمة «إيجاد» وميثاق التجمع الوطنى الديمقراطي (المعارضة) ١٩٩٥- كما اعترفت به حكومة الجبهة الإسلامية، وهو حق يمارس ولا «يُعطى» كما تتصور حكومة الجبهة الإسلامية.

*يعود إلى الحديث عن مرجعيته الخارجية فيذكر التعاون والتكامل الأفريقى، وحركة ومنظمة الوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية، لأن «الشعب الأفريقى» يعنى كل الشعوب التى تسكن القارة الأفريقية، ومن ثم لا أساس للفهم العنصرى بل تقوم العلاقات غير العنصرية مع ثقافات الشرق الأوسط، والعلاقة الخاصة بل والدور الخاص فى العالم العربى والعلاقات العربية الأفريقية (وهنا حدود فهم الحركة لعروبة وأفريقية السودان مما يستحق المناقشة!).

بهذه المنطلقات شاركت الحركة الشعبية كافة القوى السياسية «الشمالية» ذات الطابع القومى فى حركتها لتوحيد المعارضة للنظام السودانى – وقد نصت مواثيق أسمرا منذ ١٩٩٥ على الاعتراف بحق تقرير المصير، مثلما اعترفت قبلها وبعدها حكومة الخرطوم فى اتفاقيات مع المتسقين ذوى الطابع الانفصالى. وتبع ذلك امتداد نفوذ الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى مناطق أخرى فى جنوب غرب (جبال النوبة) وجنوب وسط «أبيى» وجنوب وشمال شرق السودان فيما عرف بقوات الدفاع السودانية بقيادة الفريق عبد العزيز خالد. وفى تقدير البعض طبعا أن ذلك نشاطاً لتوسيع قاعدة ونفوذ «الانفصاليين» وهذا غير منطقى وأطرافهم الشمالية فى كسلا، أما الحركة الشعبية وحلفاؤها فاعتبرت ذلك امتدادًا لفكرتها عن

«السودان الجديد» والتحالف الشعبى الوطنى من حوله.

ومما له دلالة هنا، إعلان الحركة الشعبية لتحرير السودان فى «مؤتمرها الوطنى الأول» (١٩٩٤) عن اتجاهها لمساندة قيام «لواء السودان الجديد» ليصبح «مشروعا مفتوحا لكل الوطنيين السودانيين، دون اعتبار لانتماءاتهم السياسية السابقة». وبدأ ذلك بالفعل بإصدار وثيقة تأسيسه فى العام التالى ١٩٩٥، مستهدفا«بناء حركة قومية جديدة، تكون هى وحدها الضامنة لوحدة السودان بالإسهام فى المشروع الوطنى القومى الجديد، بحيث تأخذ من الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحركة الديمقراطية فى شمال البلاد أرقى وأكثر مكونات تجاربهما السابقة إيجابية».

ويستهدف «لواء السودان الجديد» أيضاً تمكين الأقاليم المهمشة من التغلب على واقع التنمية غير «المتوازنة». ويرد تكوين لواء السودان الجديد على تساؤلات سلبية فى الشمال بعد اتجاه «مجموعة الناصر» الانفصالية، حيث تعالج الحركة واللواء الجديد معالجة صحيحة لحق تقرير المصير.

ولواء السودان لا يجمع المثقفين فقط، ولا يقتصر مفهوم «التهميش» على الأقاليم المهمشة وحدها أو المجموعات العرقية وحدها، إذ إن نظام الجبهة الإسلامية - فى رأيها - قد أدى إلى تهميش النقابات والاتحادات ورجال الأعمال والضباط «المرفوتين» والمرأة، بل وقبائل عربية مثل «المسيرية» والرشايدة وغيرهم. وهو ليس حركة للدينكا، أو المسيحيين أو الأفارقة أو الوثنيين وحدهم.

وتمضى وثيقة الحركة المطولة فى استعراض تطورات مفاهيم الحركة الشعبية التى دفعتها للعمل مع القوى الأخرى، ليس كتجمع جديد أو تحالف خاص وإنما لكل القوى الراغبة فى الانتقال إلى سودان جديد. وعن هذا التطور انطلق العمل فى السنوات الأخيرة ليس فى الجنوب وحده وإنما من أقصى الغرب (النوبة) إلى كسلا (قوات الدفاع الشعبى). بما يصعب معه تصور حدود الانفصال، وإن كان اتفاق

ماساكوس قد عاد لتفجير سلبيات كل الفرص الضائعة التى مررنا بها.

الانحسار؟؟

إن الفشل فى استغلال فرص الاتفاق بين الأطراف المتصارعة وتكرار الفرص الضائعة، يظل من وجهة نظر الجنوبيين مسؤولية حكومة الجبهة الإسلامية التى صممت على الحل العسكرى وحده وعبأت قواعدها – شباباً وجنوداً – فى اتجاه الاقتتال وعزل الجنوب عن العالم إلا من خلال عمليات التدخل التى ارتبطت «بالمساعدات الإنسانية» والهيئات الكنسية فى أفريقيا وأوروبا حتى انفردت بها الكنائس الأمريكية مؤخراً. وقد طرحت الدول الأفريقية والعربية المجاورة للسودان مبادرات، بدت ذاتية أو إقليمية أو أخوية، وفى مقدمتها مبادرة «الإيجاد» التى سميت بإعلان المبادىء (DOP) ١٩٩٥ ثم المبادرة الليبية المصرية. وقد اتخذت الولايات المتحدة موقفا صريحا إلى جانب مبادرة الإيجاد، بل وصرحت وزيرة خارجيتها «أولبرايت» فى نيروبى نوفمبر ١٩٩٩ قبل نهاية خدمتها هى وحكومة بيل كلنتون أول عام ٢٠٠٠ «أن الولايات المتحدة لن تتعامل إلا مع مبادرة الإيجاد وحدها». وكانت التقارير التى أعدتها على أمل نجاح الديمقراطيين فى الانتخابات، يجرى إعدادها فى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بواشنطن منذ يوليو ٢٠٠٠، ثم صدر الموقف «الجمهورى» نفسه من بعد ذلك على أساس ما أعده الديمقراطيون، منتهياً بمفاوضات ماشاكوس!

فما الذى أدى إلى تدهور الموقف بهذا الشكل؟

لم تعترف الحكومة السودانية بمبادرة الإيجاد إلا عام ١٩٩٨ دون أن يعنى ذلك الموافقة النهائية عليها بالطبع، ولم تضغط أطراف المبادرة الليبية المصرية على الخرطوم أو الحركة الشعبية لإنجاح مبادرتهم، وبدا الموقف كله محاولات لكسب الوقت على الجانبين بينما عمليات استكشاف البترول والدفع للتهدئة فى مناطق

استخراجه بغرب السودان وجبال النوبة من قبل الأمريكيين تمضي وحدها، حتى أدت إلى اتفاق خاص بها لوقف الحرب هناك بنجاح أوائل عام ٢٠٠٢، وكان معنى ذلك دائماً فشل مخطط الخرطوم الدائم واستسلامها آخر الأمر أمام الاعتبار الخارجى.

وطوال هذه الفترة كانت أطراف جنوبية مثقفة وصاحبة رؤية قد أعلنت عن يأسها من الوصول لحل حقيقى، حتى فى حدود ما تطرحه الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث كان بعض هؤلاء منذ مدة على يمينها تارة، وعلى يسارها تارة أخرى. وإذا ما تذكرنا جهد شخصيات تاريخية مثل «أبل ألير» «وبونا مالوال» حول الاستقرار بالحد الأدنى للحكم الذاتى، أو جهود «فرنسيس دينق» حول التكامل، والتنوع، فى سودان موحد، أو «لام أكول» فى كرّه وفرّه بين الحكومة والحركة الشعبية، فإننا يمكن أن نشعر معهم بالأسى، وهم يعبرون عن إحباطهم مما جرى، وأعتقد أن صياغاتهم للموقف ستظل ذات أثر فيه لفترة قادمة قد تطول، مهما كانت «الحلول» التى تصيغها أطراف «ماشاكوس».

وقد يحتاج القارىء للعودة لكتاب «ألير» عن التمادى فى «نقض المواثيق والعهود» وانسحابه الأخير من الساحة بما لا يجعله مؤهلاً للعودة كشخصية توفيقية من أبناء «الدينكا» حاملة «الحركة» الرئيسية حتى الآن، كما قد يحتاج لمعرفة إحباطات لام أكول التى دفعته «للاستقالة» من العمل فى الوساطة مع الخرطوم أو الحركة عائداً إلى العمل المستقل عن الطرفين أو تشكيل طرف ثالث، كما قد يعود القارىء إلى كتابات ومواقف «بونا مالوال» وهو رجل الخرطوم السابق فى عهد النميرى، وقد أحبط مؤخراً من «الحركة» والخرطوم وحتى من لمزاته ضد العرب أنفسهم (S. News letter) وهو عضو لجان التكامل المصرى السودانى السابق!

أما «فرنسيس دينق» فقد ذهب بعيدا على غير المتوقع منه، بتعاونه الوثيق عبر

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكى (CSIS) ليصيغ مع أحد مسؤولى المعهد وثيقة هامة فى فبراير ٢٠٠١ عن «السياسة الأمريكية لإنهاء الحرب فى السودان» شكلت أساساً لمهمة «دانفورث» مبعوث الرئيس بوش إلى السودان، وعراب ماشاكوس، والتى صيغت السياسة الأمريكية الأخيرة بالفعل على أساسها لما تضمنته من مفاجأة موافقة الأمريكيين على: «سودان واحد فى صيغة دولة واحدة ونظامين»، ووضع ترتيبات سريعة لإنهاء الحرب، والعمل على أساس مبادرة الإيجاد ثم الدخول فى مفاوضات للسلام، وإقامة حكم ذاتى على أساس رسم حدود الشمال/ جنوب، وتحديد السلطة الإقليمية، وقيام الوحدة فى دولة علمانية ديمقراطية، والفصل بين الدين الدولة، واقتسام الثروة والسلطة، وضمان حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية عن طريق الاستفتاء من ناحية فى الجنوب، وترتيبات لمعالجة معاناة المجموعات المهمشة فى الشمال وخاصة النوبة والأنقسنا». بل ويشير التقرير إلى استعمال أسلوب «الجزرة والعصا» للتأثير على الخرطوم والمعارضة الجنوبية»!

هذه رؤية رجل التكامل والاندماج والتنوع والوحدة، بعد إحباطاته الأخيرة؛ يشارك فى وضعها أمام المسؤول الأمريكى الذى حول موقفه من دعم الانفصال إلى بقاء السودان واحدا ليمكن استثمار مساحته مجتمعه لا مجزأة، فى وقت يمتد فيه البترول من جنوب السودان إلى غربة، ويعلن فيه أيضاً عن اكتشاف البترول فى تشاد (المجاورة) ويتقرر مد خط الأنابيب من تشاد للكمرون (١٠٥٠ كيلو متر) بما قد يمتد لنقل بترول غرب السودان ضد ويهدد خط الحكومة السودانية من الجنوب إلى بور سودان!

أما الدكتور «**جون جرنق**» فإنه يبدو أكثر تماسكا ولم يؤد به الإحباط من حكومة الخرطوم إلا لمزيد من دعمه لجبهة غرب السودان وشرقها فى نفس الوقت. وتطلب ذلك بالضرورة تكثيف تعاونه مع القوة المقتحمة الجديدة (الولايات المتحدة) حتى

أوصلته إلى ماشاكوس رغم تصريحاته فى إطار التجمع الوطنى الديمقراطى (المعارضة) بأن ماشاكوس «فرضت» على جميع الأطراف! مذكرا بأن مواقفه الأصلية مازالت كما هى. فإذا كان الأمر كذلك- ويبدو أن زعماء التجمع لا يملكون إلا الثقة بالرجل، فإن القلق الذى انبعث خارج السودان وخاصة فى مصر لابد أن يظل متوقفا عند ما طرحه «جرنق» فى القاهرة عام ١٩٩٧، فى زيارة شملت أطراف الحكومة والمعارضة فى مصر وحرص مكتب الحركة الشعبية على تسجيل ما تم فيها ونشره جميعا على الملأ فى كتاب (عن الزيارة) تحت عنوان له دلالته بدوره: «جون جرنق: رؤيته للسودان الجديد وقضايا الوحدة والهوية.. فى ضوء زيارته لجمهورية مصر العربية نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٧». ولهذه البيانات دلالتها حيث سبقت نشر وثيقة «رؤية وبرنامج الحركة» ١٩٩٨ وهى التى أكدت نفس المعانى من داخل السودان. ونظرة سريعة على بعض ما جاء فى نصوصه بالقاهرة كفيلة بتقدير « رؤية جرنق» التى ترد على كثير من الشكوك المبتسرة السائدة:- وهو فى القاهرة (١٩٩٧) خاطب «جرنق» جموع السودانيين، وقابل الدوائر الحكومية والأحزاب والهيئات المصرية ومجموعات المثقفين والصحفيين، لأنه اعتبر أن وجوده فى القاهرة اختراقا هاما حققته الحركة والمعارضة السودانية، عبر عنه بلغة «عربى جوبا» قائلا: «دا فرصة كبيرة... ناس ترابى فى الخرطوم مبرجل النهاردة». لأنه أثبت أن الحركة تمتد فى علاقتها الودية من القاهرة حتى كيب تاون (إشارة لوساطة جنوب أفريقيا).

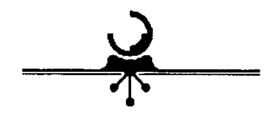
وفى القاهرة وعلى مدى أسبوعين شرح «جرنق» نقاطا هامة عن مشروع «دولة السودان الجديد» الذى يضم كل «التنوع» ويبعد كل عوامل الفرقة، بل أنه أكد على أهمية عمله مع القوى التقليدية خلافا لرؤية «القوى الحديثة» فى السودان التى تستبعدهم من العمل المشترك، وشرح «جرنق» ضرورة «التفاوض» لأنه لا يستطيع أن ينعزل، بل إنه اعتبر قبوله لمسألة «الكونفيدرالية»- فى مفاوضات نيروبى ١٩٩٧

كتكتيك تفاوضى لدفع حكومة الجبهة الإسلامية للموافقة على «سودان موحد» ولو كونفيدرالى ما دامت سلمت بالتفاوض مع «قوى انفصالية» منافسة له فى إطار حق تقرير مصير انفصالى. وتحدث عن ضرورة العمل المسلح، والانتقال به لمناطق مختلفة فى السودان ثم دفع «الانتفاضة» فى الخرطوم وليس المراهنة على الانقلاب لأن الجبهة الإسلامية باتت تسيطر على الجيش تماما. وأكد «جرنق» أنه يؤكد للقوى التى تهتم بوحدة السودان أن ذلك هو اهتمام الحركة أيضا، «وبالطبع هناك اهتمامات أخرى لمصر كموضوع المياه وقناة جونقلى، وقد تمت مناقشتها.. وأيدت مفهومى من أن القناة لها منافع تعود على كل من أهالى المنطقة فضلا عن شمال السودان ومصر.. ولم يكن هناك خلاف على ذلك. وطلب «جرنق» المساعدات الإنسانية للجنوبيين، من مصر والدول العربية لأن الأوربيين والأمريكيين وهم الذين ينفردون بهذا الأمر، ثم رد فى اجتماعات متعددة على الادعاءات التى تشوه صورة «الحركة» فى مصر والدول العربية، مثل تهمة أنها تحت سيطرة الدينكا، أو أنها ضد الإسلام والعرب أو انفصالية، وكرر هنا أن الحركة فى كل الجنوب، وبين قوميات أخرى فى غرب وشرق السودان وأن بين قادتها «يوسف كوه مكى» المسلم وقائد القوات فى جبال النوبة وجنوب كردفان، ومالك خفار قائد المناطق المحررة جنوب النيل الأزرق وعبد العزيز آدم الحلو قائد لواء السودان الجديد فى الجبهة الشرقية« وقد كانت أول دماء سالت على أرض الجنوب هى من داخل التنظيم ضد الانفصاليين هناك. ومن الطريف الدلالى أن أنهى «جرنق» خطابه فى الحشد السودانى الرئيسى بالقاهرة بالقول: «أن الترابى أصبح معجزة الدنيا الثامنة، وأننا سنضعه فى المتحف لتشاهده أجيال المستقبل باعتباره الرجل الذى أوشك على تحطيم السودان».

وقد كان مصير الترابى بعد ذلك نموذجاً لمصداقية مفاهيم «جون جرنق».

خاتمة:

أرجو ألا تحسب هذه الدراسة على جانب معسكر القائلين بأن السودان بلد الفرص الضائعة، إلا إذا استمرت وتيرة الآمال المجهضة لأنه إذا فشلت القوى السياسية والمؤسسة العسكرية، فى تحقيق الخطوات الضرورية لسودان موحد وديمقراطى يضمن لكل الأطراف مزيدا من مصالحها بالتراضى بدلا من فرضها بالقوة كما يحدث من خلال «ماشاكوس» فإن ذلك لن يحقق إلا مصالح أخرى من خارج الإطار الوطنى الديمقراطى الذى يجرى النقاش الوطنى حوله، فإذا صار الأمر كذلك رغم تبنى تجمع المعارضة نفس الموقف مع حركة الجنوب فى تجمع واحد كان يمكن تفاوض حكومة الجبهة الإسلامية معه، فإننا نصبح أمام «مشروع مجهض» فى السودان لم تكتب له بعد شهادة الميلاد، بل قد تتهدد الجنين مخاطر المصالح العالمية الكبرى التى تلتف حول السودان.



الدينكا- رابطة الوصل بين الجنوب والشمال (*)

قراءة فى أعمال فرانسيس دينج عن الدينكا:

كان لحضور قضايا العلاقات العربية الأفريقية فى الساحة السياسية «للعالم الثالث» بعد الحرب الثانية وفى إرهاصات شعوب هذه المنطقة من أجل التحرر والاستقلال، مما جعل معظم الدراسات من حولها تتركز بالأساس على الجوانب السياسية الوطنية، أو دراسة العوامل المساعدة أو السلبية داخل إطار هذه العلاقات السياسية.. ولا شك أن ذلك فى حد ذاته كان مطلباً وما زال حتى الآن خاصة والعلاقات تتصاعد فى ظل اتجاهات ومواقف سياسية متنوعة، لكن هذا وحده لم يكن كافياً بالتأكيد لتغطية الحركة الديناميكية فى هذه الساحة- اجتماعياً واقتصادياً.

ولأن الدراسات العلمية لابد وأن تتجاوز الآنية أو الخضوع «لمقتضى الحال»، ولأنها يجب أن تكون ذات رؤية مستقبلية بالضرورة حتى وهى تدرس العوامل الماضية أو القائمة، فإنه يصبح من الضرورى أن يؤكد المعنيون بالدراسات الأفريقية على أهمية الجوانب الاجتماعية والثقافية للعلاقات بين المجموعات السياسية المختلفة.

والنظرة النقدية للدراسات الأفريقية فى العالم العربى بوجه خاص لابد أنها سرعان ما تلحظ مدى سيطرة «المنهج التاريخى» عليها فيما يتنبه أى مدقق فى الدراسات عن «تأثير» العرب أو الإسلام فى أفريقيا، أو تتبع «انتشار» الإسلام أو

(*) كتبت هذه الدراسة فى أواخر السبعينيات من القرن العشرين، فترة تطبيق اتفاق أديس أبابا والحكم الذاتى فى الجنوب فى ظل حكم الرئيس نميرى وكانت كتابات فرنسيس دينج فى بداية ازدهارها لصالح التوافق.

العروبة فى «أفريقيا...» إلى غير ذلك من موضوعات أن اختلفت عناوينها فإن منهجها التاريخى «يظل ماثلا أمامنا...» بل وأن كثيراً من الدراسات السياسية الحديثة فى المنطقة العربية ما زالت محاصرة فى تلك الرؤية التاريخية للحدث الأفريقى لتنتهى المعرفة بأفريقيا إلى معرفة «بترتيب الوقائع» وتحليلها بينما تقفز الدراسات الأفريقية الحديثة سواء داخل القارة أو خارجها فوق علم الاجتماع الغربى الإمبريقى نفسه إلى الدراسات الاجتماعية الجدلية بكل متطلباتها المنهجية.

وعندما تحاصر الدراسات العربية «الأفريقية» نفسها فى إطار «التاريخية» تقع فى محظورين يؤديا بها إلى متاعب لا مبرر لها:

*فهى تتخذ موقفاً دفاعياً عن حسن نوايا «الفاتحين» أو «المرتحلين» العرب لأفريقيا وطبيعة العلاقات التى نشأت نتيجة هذا التطور التاريخى للعرب واتجاههم لمعايشة الواقع الأفريقى... الخ وينتهى بهم الأمر إلى إنكار ظواهر طبيعية لابد وأن يؤدى إليها السياق التاريخى الذى يتحدثون عنه، فبينما يفخر العرب بإمبراطورياتهم التاريخية ينسون أن العلاقات الخارجية للإمبراطوريات الإقطاعية لها قوانينها ونتائجها، وبينما يتحدثون عن رخائهم الاقتصادى وانتشار تجارتهم وتجارهم فى أنحاء العالم ينسون أن التوسع التجارى «له قوانينه ونتائجه أيضاً» كما أن ثمة قوانين للطرد الاقتصادى.. ويؤدى كل ذلك فى النهاية إلى ظواهر ثقافية واجتماعية نتيجة الاحتكاك والتماذج التاريخيين.

*يؤدى تجاهل القوانين العلمية للتاريخ على هذا النحو إلى الوقوع فى دائرة التمركز حول الذات «العنصرية» -أحياناً- وإلى منهج انتقائى يعزل العرب عن حركة التاريخ العامة وقوانينها فلا ندهش إذن حين تتخذ الآراء المضادة مواقفها إزاء ذلك لتعمم عزلة «الموقف العربى» على المراحل التاريخية التالية والتى يشارك فيها العرب غيرهم عصر التحرر الوطنى والتنور والثورة الاجتماعية بل والكفاح

المسلح المبكر فى بعض المناطق العربية. من أجل ذلك أصبح على هؤلاء الحادبين على الدراسات الأفريقية الوطنية أن ينقبوا بدأب عن تلك النماذج التى تؤكد المنهج السوسيولوجى فى دراسة العلاقات العربية الأفريقية عَلَيَّ ذلك أن يفتح آفاقاً فى هذه الدراسات جديدة ثرية ومثمرة تتجاوز بنا حدود «المدرسة التاريخية»، وتدفع بحقائق التاريخ ودراساته إلى آفاق الرؤى الاجتماعية الجديدة لهذه العلاقات ومعطياتها التاريخية والمستقبلية.

ويلاحظ القارىء أننى ركزت على أن مصاعب المنهج هذه إنما تعانى منها الدراسات العربية الحديثة عن أفريقيا بأكثر مما يحدث ذلك فى الموسوعات العربية القديمة أو الدراسات الأوربية الحديثة فالقدامى وفروا لنا الكثير من الوقائع عن حركة الاحتكاك الثقافى والتأثير المتبادل بين العرب والأفريقيين.

والأوربيون يطبقون مناهج متنوعة منذ نشطت الدراسات الأنثروبولوجية بكل منجزاتها الإيجابية والسلبية ومن خلال هذه الدراسات، حول انتشار الإسلام، «وأفرقته»، أو التماذج اللغوى الواسع فى شرق القارة وغربها يمكن استنباط الكثير، ثم جاء بعض المحدثين الأفريقيين من أمثال كى زربو وبوبو هاما وشيخ أنتا ديوب وغيرهم مما لابد أن يكون لنا عودة لتناول أعمالهم وإسهاماتهم حول الحضور العربى والأفريقى المتبادل فى الثقافات التاريخية والعصرية.

وليس انحيازاً أو مجاملة القول بأن «المدرسة السودانية» فى الدراسات الأفريقية تعتبر أنشط وأكثر المدارس وعياً واسهاماً فى تناول العلاقات العربية الأفريقية وفق منهج سوسيولوجى يدرك نتائج التداخل والتفاعل الذى حدث بين العرب والأفريقيين على أرض السودان نفسه وبين السودان وجيرانه مما يوفر نماذجاً يمكن تطويرها وإثرائها فى دراسة هذه العلاقات ولصالحها.

أن القضايا التى أصبحت محورية فى الجدل الثقافى بالسودان مثل الدراسات

التاريخية للممالك السودانية أو دراسة التاريخ السياسى للتركيب الاجتماعى السودانى فى طريق تكوين الأمة والتى يسهم فيها أساساً شيخ المؤرخين أو التنوع والوحدة الثقافية والتى يسهم فيها شباب المثقفين السودانيين، أو الدراسات الفولكلورية والتراثية التى يتبناها معهد الدراسات الأفريقية ومن يلتفون حوله وينتهجون منهجه، كلها تصب فى وعاء ذلك المنهج السوسيولوجى الذى قد نتفق أو نختلف فى إطاره.

فرنسيس مادينج دينج:

تعتبر دراسات الدكتور فرنسيس دينج فى هذا الصدد أحد أمثلة الجهود المعاصرة فى خدمة قضية الفهم الاجتماعى (السوسيولوجى) للعلاقات العربية الأفريقية. فقد تناول عبر أكثر من ٦ أعمال له مركزة على تراث الدينكا الشفاهى والمسجل لديه النسيج الاجتماعى الذى يربط الدينكا بأوسع المجموعات السلالية الممتدة فى شرق القارة وغربها، وبذلك فإنه يجعل هذا النسيج الجزئى مكملاً أو متكاملاً مع النسيج الأفريقى الأكبر فى القارة، ثم هو ينتقل من ذلك إلى بحث تداخل النسيج الدينكاوى مع النسيج العربى بدءًا من العلاقة المباشرة مع «الحمر» المجاورين ومنتقلاً إلى التشابه مع التراث الاجتماعى الروحى مع الشمال لديانات الشرق الأوسط جميعاً. وهو بذلك يقر أساس الاتصال والاستمرارية بين القضايا المحلية والعامة فى القارة وعلى رأسها قضية التداخل الاجتماعى والثقافى بين العرب والأفريقيين، أو ما يمكن تسميته «بالبنية الاجتماعية للعلاقات العربية الأفريقية».

ولا شك أن دراسة دينج فى إطار الدراسات السودانية بعامة تعتبر من أكثر الدراسات تأهيلاً للوصول لنتائج بالغة الأهمية فى هذا المجال وليس ذلك بسبب موقع السودان فى قلب أفريقيا فحسب بل بسبب العملية الاجتماعية التى تمت على أرض السودان وجعلت منه بوتقة لانصهار العنصر العربى وتحوله إلى جزء من هذا

النسيج العربى الأفريقى، وبذلك جعلت الواقع السودانى يرد على كثير من المقولات بل ويرد على الكثير من المبالغات التى يقع فيها العرب أو الأفارقة على السواء خارج هذه المنطقة- القلب.

إن النموذج السودانى هنا لا يقدم مثالاً «تاريخياً» مثل غيره من المناطق أو النماذج ولكنه يقدم مادة حية للبنية الاجتماعية المعبرة بالصيرورة.

والنظرة السريعة لأعمال فرنسيس دينج تكشف عن حصيلة معرفته بتراث بلاده الروحى والاجتماعى.. بين الدينكا على وجه التحديد، ففيما بين ١٩٧١/ ١٩٧٨ صدر لفرنسيس دينج بالإنجليزية «التراث والتحديث» ١٩٧١، «الدينكا فى السودان» ١٩٧٢- «الدينكا وأغانيهم» ١٩٧٣ «ديناميات التوحد أو تكوين الهوية» ١٩٧٣- «الحكايات الشعبية عن الدينكا» ١٩٧٤ ثم أخيراً «أفريقيون وعالمان- الدينكا فى السودان العربى الأفريقى» ١٩٧٨. وعن كتابيه «ديناميات تكوين الهوية» «وأفريقيون وعالمان» تصدر معظم ملاحظاتنا.

والتاريخ الثقافى والعلمى لفرنسيس مادينج دينج، يؤهله لأن يقول الكثير فى القضايا التى تناولها بقدر ما تسمح له أصوله الاجتماعية فى هذا الصدد أيضاً.

فهو أحد أبناء الزعيم دينج ماجوك رئيس قبائل الدينكا- نجوك، التى تقع على الحدود الاجتماعية بين ما يسمى الشمال والجنوب فى السودان، تعلم فى إحدى الثانويات العليا بالشمال وتخرج بجامعة الخرطوم حيث عين لتدريس القانون بها لبعض الوقت ثم سافر ليحصل على درجة الدكتوراه فى القانون من جامعة ييل بالولايات المتحدة كما درس القانون الأفريقى بجامعة لندن.

بعد ذلك قام بتدريس الأنثروبولوجيا بجامعة نيويورك كما عمل بقسم حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة. وقد قدمته مؤلفاته الأولى للحصول على جائزة هير سكوفيتش (العالم الأنثروبولوجى) فى الدراسات الأفريقية. وعقب الحل السلمى

لمشكلة جنوب السودان ١٩٧٢ عين دينج سفيراً لبلاده فى اسكندنافيا ثم الولايات المتحدة ثم جاء للخرطوم وزيراً للدولة للشئون الخارجية (١٩٧٥).

وقد تأثر منهج دينج فى دراساته بموقعه الاجتماعى من جهة وسلكه الدراسى من جهة أخرى، فقد دفعته دراسته للأنثروبولوجيا والقانون الأفريقى إلى الاهتمام بالتراث الشفاهى والاعتماد على «الحكى الشعبى» عن التاريخ والعلاقات الاجتماعية وقد وفر له ذلك مادة غزيرة عن التراث الروحى العميق لأبناء قبيلته كما أدت دراسته للقانون إلى اهتمامه «بالعلاقات» داخل القبيلة. وقد أثر وصفه كابن لأحد الرؤساء على اتجاهه لدراسة علاقات السلطة فيما بين هؤلاء الرؤساء وموقف بعض الفئات الاجتماعية منها وإن كان ذلك قد حصر تسجيلاته أحياناً فى إطار الرؤساء رغم إشارته إلى أنه لم يتجاهل الرجل العادى الذى قدم –فى رأيه- مادة متقاربة مع ما رواه الرؤساء.

وقد أثر ذلك بالتالى على تحليلاته الاجتماعية- الاقتصادية وتأثيراتها فى تطور العلاقات بين الدينكا وغيرهم بسبب عدم مضيه فى تحليل تطورات الواقع الاقتصادى ومحيطه الوطنى والإقليمى العام. ورغم وعيه بهذا البعد فى أكثر من موقع عندما تناول ثروة القبيلة ونظامها والفئات الاجتماعية التى تتكون فى هذا الإطار إلا أن وقوفه عند مناهج الأنثروبولوجيين الوظيفيين تارة أو المدرسة التاريخية نفسها تارة أخرى لم تجعله يمضى كثيراً بالنتائج إلى مداها المتوقع.

والمفيد البارز فى دراسة فرنسيس دينج هو وعيه بالإطار الأفريقى فى جملته وتمهيد الطريق لاستنتاجات خاصة بالعلاقات الأفريقية والأفريقية العربية على السواء حيث يتشابه الواقع بين الدينكا وجيرانها مع الواقع الذى يمكننا أن نقابله فى إثيوبيا وتشاد ونيجيريا ومالى والنيجر وغير ذلك من مناطق الاحتكاك الثقافى وما نتج عنه من تداخلات وتفاعلات يعرفها التاريخ والواقع المعاصر.

وفى هذا الصدد لا يدرس دينج تراث الدينكا ليفتش فيه عن التشابهات فقط مع التراث العربى أو التراث الروحى البلدان الشرق الأوسط على حد تعبيره وإنما يقدم أيضاً ظروف التناقضات التى نشأت داخل تراث الدينكا معادية للتوحد مع غيرهم، وهو يستخدم منهجاً أنثروبولوجيا علمياً حين لا يرجع مصدر التشابه بالضرورة إلى الاتصال المباشر الذى نشأ حديثاً فى القرنين الأخيرين وإنما يرجع التشابه إلى تماثل الظواهر الإنسانية فى أنحاء مختلفة من الأرض.

ومع ذلك تماثل الدينكا مع غيرهم من القبائل فى السودان وأفريقيا والعالم العربى. وهو يستفيد من ذلك فى الإيحاء بتأثيراته المباشرة على قضية البحث عن هوية الأمة السودانية وتكامل عناصر الشمال والجنوب فى عملية بناء الأمة، بل وبناء العلاقات العربية الأفريقية نفسها. وما يسجله دينج من روايات قديمة لعجائز «الرؤساء» الدينكاويين منقولاً بدوره عن أجدادهم العجائز أيضاً لا يرى فيه أثر الاتصال الحديث بقدر ما يشير إلى التراث الإنسانى القديم والمتوارث فى الدينكا على النحو الذى سنراه.

وفى إطار الكتابين اللذين سنرجع إليهما أساساً (ديناميات تكوين الهوية، وأفريقيون وعالمان)(*) ينتقل بنا دينج فى عالم الدينكا الواحد، المزدوج، عالم الأسطورة الأفريقية وعالم الأديان السماوية الشرق أوسطية، منطلقاً من مقولة أساسية أخرى ترى أن السودان شماله وجنوبه يعرف هذا التنوع فى التركيب الاجتماعى والتراث الروحى مما يصله –فى جملته كمركب ثقافى- بعالمى أفريقيا والعروبة فى عملية تفاعل لا تعرف هذه الثنائية المتعسفة التى تعزل العرب عن الأفريقيين. بل وأنه فى أكثر من موضع من الكتابين يكشف عن تنوع فى الروايات بين مجموعات اجتماعية مختلفة داخل الدينكا نفسها مثيلاً للتنوع على المستوى السودانى ككل، بل أنه حين يغوص فى التاريخ فإنه يكتشف تلك التشابهات بين

(*) ترجمها مركز الدراسات السودانية إلى العربية.

التراث الدينكاوى والتراث المصرى الفرعونى القديم مما يعطى أبعادًا جديدة لمثل هذه الدراسات جديرة بالمتابعة.

التركيب الاجتماعى للدينكا

الدينكا، تلك المجموعة البشرية التى يقدر فرانسيس دينج عددها بنحو ثلاثة ملايين نسمة تعتبر فى رأيه أكبر المجموعات البشرية فى السودان الذى يضم حوالى ٥٠٠ قبيلة غيرها وهم من الناحية السلالية من النيليين، يشاركون فى ذلك النوير والشلك بجنوب السودان، ومن الناحية الجغرافية فإنهم يمتدون شمال مديريات الإقليم الجنوبى (بحر الغزال- النيل الأعلى) حتى يصلوا إلى جنوب كردفان (حول مجرى النيل) حيث يبدأ التحامهم بقبائل البقارة الشماليين، وعلى مساحة معينة من هذه المنطقة (أبيبيه) تلتقى إحدى بطون الدينكا (نجوك) مع إحدى بطون البقارة (الحمر).

ويشكل الدينكاويون جزءًا من مركب إثنى وثقافى أشمل هو ما يعرف بمجموعة الشعوب الناطقة باللو والممتدة فى أقاليم شرق أفريقيا مع تشابه فيزيقى متميز مع الماساى (كينيا) والتوتسى (رواندا-بوروندى)، بل ومع بعض المجموعات البشرية التى تمتد غرب القارة حتى مالى والسنغال (طول القامة والسود الداكن والملامح غير الزنجية). ويرصد فرنسيس دينج من أهم البطون الدينكاوية:

النجوك وأبوك وأتوت وبان أروثم البور والتويك مالوال حيث يتحرك الجميع للرعى بين جنوب كردفان ومنطقة بحر الغزال والنيل الأعلى حتى بور (منطقة مشروع قناة جونجلى الذى يجرى حفرها حالياً).

إذن فنحن منذ البداية أمام مركب اجتماعى لا يحصرنا فى هذه الأطر القبلية المعزولة التى يتحدث عنها الأنثروبولوجيون ويسمون بها واقع التجزئة فى أفريقيا

وإنما نحن بصدد جزء من كل يجعل الواقع الأفريقى نسيجاً اجتماعياً مركباً يمتد على مساحات شاسعة من القارة مما يتطلب نظرة سوسيولوجية أشمل لمعنى الجامعة الأفريقية.

ويساهم فرنسيس دينج فى هذه النظرة بالتأكيد على ذلك التشابه الملحوظ بين البنية الاجتماعية للدينكا والمكونات الاجتماعية الأخرى للشعب السودانى كما أنه ثمة تشابه واضح بين الدينكا والمجموعات البشرية النيلية جنوب وادى النيل يمكن وضعه أمام التشابه بين موروثات الدنيا الروحية والتراث الدينى بخاصة لشعوب الشرق الأوسط. وبالتقاء هذا المركب على أرض السودان موفراً عوامل كافية لبناء الأمة السودانية فإن ذلك يؤدى بنا بالضرورة إلى عدم القطع بثنائية التركيب الثقافى أو حتى الأثنى بين شمال وجنوب فى السودان ومن ثم بين عرب وأفريقيين فى هذه المنطقة العربية الأفريقية الواسعة.

وبولوج دينج لمنطق الدوائر الثقافية المتداخلة فإنه يفتح الباب عريضاً أمام الدراسات المتنوعة فى هذا الصدد حيث يقتصر من جانبه على دراسة نظام القيم والمعتقدات فقط -بحكم وقوفه عند مناهج المدرسة الوظيفية- ليثبت مقولته الكبيرة.

ويتطلب الأمر هنا أن نمر معه سريعاً إلى ملامح البناء الاجتماعى الاقتصادى للدينكا لتنتقل معه إلى عالم الموروثات الروحية والقيمية التى تقوم عليها مقولاته حول تداخل عوالم الثقافات العربية والأفريقية.

ورغم أن فرنسيس دينج لا يربط كثيراً بين التكوين الاجتماعى والاقتصادى عند الدينكا ليرقب تأثير ذلك فى صياغة علاقات البنية الداخلية والعلاقة بالعالم الخارجى إلا أن مثل هذه الارتباطات ترد بشكل غير مباشر فى كثير من الظواهر التى يتعرض لها. فالأرض التى استقروا عليها هى «أفضل مكان فى العالم بل

ومركزه». وقيام اقتصادهم المحلى على رعى البقر يجعل من ملكية قطعانه هى محور تقييم المركز الاجتماعى فى القبيلة بل ومحور صياغات جمالية وأدبية حول البقر وألوانه لا حصر لها «والسوق» هو مركز التعامل والتبادل الاجتماعى والاقتصادى على السواء بين العشائر ويضمن فى نفس الوقت الاستقلال الفردى، والزواج من الخارج (خارج العشيرة) مناسبة أخرى لتبادل الثروة وتحركها، والهجرة فرصة للعمل الأجير الذى لا يتيحه الواقع الاجتماعى المحدود للقبيلة.

وبينما تتسم الدينكا بروح التمركز العنصرى حول الذات، إلا أن ذلك لا يعنى قوة مشاعر الوحدة داخلهم لأنهم فى الواقع يكرسون مظاهر التفتت الداخلى بشكل ملحوظ يجعل الوحدة تتحقق من اللاوحدة، كما يجعلهم عرضة دائمة لمظاهر التنازع والصراع.

وفى هذه البنية تصبح الزعامة ذات ثقل كبير كمصدر للتوحيد بينما تصبح الأسرة بل والفرد هما وحدة المجتمع، بل وفى إطار الأسرة يصبح الرجل القادر، هو أساس البنية الاجتماعية والاقتصادية، لينسحب وضع المرأة إلى درجة التبعية وعدم التقدير، ومع الاهتمام بالتناسل والتكاثر، تتأكد الاستمرارية عبر الرجال لا النساء، لأن الأرستقراطيون من الرجال هم الذين يمدون القبيلة بالرؤساء ويضمنون الخلود ضد الفناء- وهنا تبرز جماليات جسد الرجل الدينكاوى. وفى هذا الإطار ينشأ عدد من القيم الدفاعية مثل العاطفية والاحترام المتبادل الذى يصل إلى حد المثالية وهو ما يسميه الدينكا «الضنج» إزاء الإطار الخاص للعلاقات التى يتجاوز الثروة إلى التقدير بالسن (الأكبر) أو الجنس (الرجال) (السيينج).

ولا يمنع ذلك من وجود القيم السلبية مثل العدوانية والعنف «وعقدة البقر» أو التفاخر بملكيته... وإن كان ذلك لا يؤدى إلى الإخلال بالتوازن الاجتماعى الذى يحميه فى رأى دينج ميل معروف عن الدينكا نحو «المحافظة» أو مقاومة التغيير.

لكن دينج لا يرى هذه الصفة الأخيرة ذات ثبات «ستاتيكى» فالدينكا قبلوا الإسلام والمسيحية، وانتشرت بينهم الهجرة بحثاً عن عمل فى الشمال رغم أن ذلك مدان فى إطار قيم القبيلة، بل واحترام الدينكا سلطة الحكومات الحديثة وأخذوا بالأشكال الديمقراطية وكان ذلك مدخلاً لقبولهم بالتحديث.

بل وأن قابليتهم للتغيير قد شملت تكوينهم الاجتماعى نفسه، فبينما المعتقدات الأولى ترى أن الأجنبى لا يمكن أن يكون دينكاوياً وأن الأخير لا يمكن أن يندمج خارج الدينكا «حتى لو اختطفوه وقطعوه إربا لأن نفس الدينكاوى لا تؤسر». ورغم ذلك فإن دينج يسجل عن بعض الرؤساء كيف اندمج العرب داخل الدينكا وأن الأسر المتبادل حدث على الجانبين وأدى فى النهاية لتزاوج بينهما على نطاق ملحوظ وأن قصة زواج محمد (العربى) وثلما (الدينكاوية) تجد رواجاً فى الفولكلور الدينكاوى.. الخ مما يثبت -عند دينج- تأثير العوامل الجديدة فى انفتاح البناء الاجتماعى الدينكاوى. وهنا يشير دينج إلى أن فترة الحكم الإنجليزى هى التى عملت على تدعيم المحافظة والانعزالية عند الدينكا إلى حد جعل الرؤساء التقليديين يرون فى ذلك ميزة للإنجليز بينما أجيال الشباب قد انطلقت خارج عملية الحصار هذه إلى الانفتاح عنى المجموعات البشرية الأخرى فى أنحاء الوطن السودانى، وباستثناء مصالح «الصفوة المتعلمة» من الشباب فى اتجاه العزلة فإن القاعدة الأوسع فى رأى دينج تتجه إلى التحرك «نحو الخارج» مما يشكل عنصراً بارزاً فى حركة الاحتكاك الثقافى والاجتماعى والاقتصادى ذو التأثير فى بناء المجتمع الواحد الكبير.

البنية الثقافية:

يعطى فرنسيس دينج للبنية الثقافية أولوية لفهم البناء الاجتماعى نفسه للدينكا ومن ثم يحتل عالم المعتقدات الدينية والتصورات «أو ميثولوجيا وفلسفة» الدينكا-

على حد تعبيره مكانة بارزة فى تفسير كثير من الظواهر فى مجال الاحتكاك الثقافى أو الاجتماعى بين الدينكا وغيرهم. ويفرد دينج الجزء الأكبر من كتاب «أفريقيون وعالمان» لعرض تصورات الدينكا حول خلق العالم والحياة والإنسان وهجرة الدينكا إلى منطقتهم الحالية ليدرس من خلال ذلك أوجه التشابه والتداخل بين هذه الثقافة والثقافات الأخرى وخاصة ثقافة «بلدان الشرق الأوسط» وأديانها السماوية فهو يرجح أن هذا التشابه لا يرجع إلى الاتصال المباشر وإنما إلى تشابه فى البنية ينفى فى النهاية ثنائية التركيب الثقافى داخل السودان أو بين العرب والأفريقيين. وقد يساعد عرض مادة دينج عن مثل هذه التصورات فى إيضاح هذه القضية العامة.

حول خلق العالم:

يرى الدينكا أن الإله الأعظم- دينج هو الذى خلق العالم والأشياء وهو الذى يدمرها أيضاً حيث العالم إلى فناء ولذا يؤكد الدين عند الدينكا على المضمون الخلقى أو نقيضه كمصدر للغفران أو الحرمان وعند كلا المسألتين فى ميثولوجيا وفلسفة الدينكا تقع القرابة الوثيقة مع السمة الكونية لأديان الشرق الأوسط اليهودية والمسيحية والإسلام. ولذا يسهل على المرء - فى رأى دينج- أن يفسر توثق الصلة الذى حدث بين الدينكا والإرساليات التى وصلتهم ويعتقد دينج أن جذور هذه الصلة أعمق من مجرد الاتصال التاريخى الذى حدث مؤخراً.

والأديان النيلية - فى رأى دينج- لم تكن فقط لمجرد سعادة الإنسان فى المجتمع المعاش لكنها فى الواقع تقيم علاقة روحية مع عالم سفلى، وهو عالم يتسم بالغموض نسبياً ولا يتشابه تماماً مع عالم الجنة والنار المعروف فى المسيحية والإسلام. والخلود عندهم يتحقق فى عالمنا هذا عبر استمرارية اسم الإنسان فى أبنائه الذكور. ولذا فإن إحدى قيمهم البارزة هى زيادة النسل التى هى واجب المرأة الرئيسى. ويعتقد الدينكا بالإله الواحد، بل والتوحد فى الله، وإن كانوا يعتقدون أيضاً فى تدرج هرمى

للمعبودات وفى تنوعها، للخير أو الشر أو وفق العشيرة، وهى تتوحد فى النهاية فى الإله الأعظم. ويسمى بعضهم الدينج إله رغم أنه روح تالية للإله بل وأن البعض يوحد بين الدينج والإله الأعظم.

وقد خلق الدينج الإنسان الأول من الطين وفى روايات أخرى من الصلصال بالتحديد، وعندما اشتكى الإنسان للإله من وحدته أخذ الإله ضلعه وخلق منه المرأة وقد حاول هذا الإنسان الوصول إلى الدينج فى السماء على نحو ما تروى أسطورة البرج فى الشرق الأوسط، ويروى الدينكا أن الإله بعد أن خلق العالم والأشياء، والأشجار فإنه حرم على الإنسان الأول والمرأة أن يأكلا الشجرة المقدسة، لكن تحت إغراء الثعبان فإن المرأة حنثت بوعدها للإله ثم تبعها زوجها ليشاركها نفس المصير فلقى ثلاثتهم عقابه حيث توعدهم الإله بحياة غير سعيدة، وجعلهم يزحفون. ثم أعطى الإنسان أدوات الزراعة وتوعد المرأة أن يقتلها بنوها، وخلق قلبها صغيراً ولذا فهو سهل التغير. ثم يمضى تراث الدينكا ليروى الكثير عن وضع المرأة كزوجة وكأم فى درجة أقل من الرجل إلى حد أن أفراد الأسرة لا يستعملون صفتها كأم مثلاً وإنما ينادونها باسمها كدليل عدم الاحترام بينما ينفرد الرجل بذلك.

وقد خلق الإله بعد ذلك جميع الناس وجعل لكل لغته وطريقته ولكنهم جميعاً مترابطون ومع ذلك فإن الدينكا يتميزون عن غيرهم وكذلك تتميز أبقارهم. ورغم هذا التميز يروى أحدهم «عالمان» ص ٧٢» أن الدينكا والعرب جاءوا من نبع واحد فى الخليقة لكنهم عندما خرجوا من «حظيرة الخلق» أصبح لكل منهم بقرته كما أصبح للدينكا ثورهم الأرقط. ويعطى الدينكا – فى رأى دينج– أهمية كبيرة لتفسير دور الزعيم أو القائد تفسيراً ميثولوجيا، وتتعدد التفسيرات حول ذلك مثلما تتعدد حول مشكلة خلق العالم نفسه. والجوك عند الدينكا هو الزعيم مقابل

نجوك- الشعب فقد أعطى الله الرمح للجوك الأب المؤسس والذى قاد الناس بعد ذلك وجعل الرمح لكل السود فى العالم، ثم تتعدد الروايات عن قيادة الدينكا للعالم بأسره بفضل قيادة الرجل المؤسس، أب القبيلة وممثل الإله وعندما أراد هذا القائد أن يعبر البحر بالدينكا وهددهم أناس بالقتل والفناء قدم القائد ابنته فداء «لناس البحر» حتى يتركوا الدينكا يعبرون بعد أن شق البحر لهم ومن هذه الميثولوجيا الخصبة عند الدينكا يستنتج فرنسيس دينج التشابه الصارخ بين هذه الروايات وقصص الإنجيل والقرآن: الروايات حول خلق الإله للإنسان من الطين والمرأة من ضلعه وكيف غرر الثعبان بالمرأة وعقاب الإله لهم، والقائد المقدس الذى شق البحر ليعبره شعبه وعن مولد نبى من غير أب ومعجزاته بالحديث طفلاً ثم رسالته للناس. وينقل دينج آراء إيفانز بريتسارد وآخرين ممن يشاركونه الرأى فى هذا التشابه، ويعالج مسألة احتمال تأثير الدينكا بالفترة التى أعقبت وصول إرساليات ولكنه يؤكد تناقل هذا التراث من مسنين عن أجدادهم لفترات سبقت كثيرًا هذا الاتصال الحديث بالإرساليات (ص ٨١-عالمان).

هجرة الدينكا

يرى فرنسيس دينج أن روايات الدينكا عن موطنهم القديم ثم هجرتهم إلى الموطن الحالى الذى يعتزون به اعتزازاً أسطورياً، يفسر الكثير أيضاً من علاقات الدينكا الخارجية، رغم أن الأنثروبولوجيين لم يهتموا بهذا الموضوع باعتباره- عندهم- أدخل فى علم التاريخ كما أن المؤرخين لم يعتنوا به لأن المادة المتوفرة هى التاريخ الشفاهى فقط وليس المكتوب.

وتشير تسجيلات دينج الشفاهية أن المعتقد العام السائد هو أن الدينكا جاءوا من «الشرق» إشارة إلى الشمس والحياة، بل وأن أحدهم حدد له أنهم لم يأتوا من «الجبهة» (وأعتقد أن المتحدث يشير إلى جبهة القتال فى الجنوب.. ولذلك دلالته

أيضاً). وتبدأ الروايات تتعدد بدلالات مختلفة فى موضوعنا، فثمة رواية عن مجيئهم من سنار (تلك المملكة الزرقاء التى تعتبر أهم الممالك السودانية الموحدة فى تاريخ السودان) ورواية أخرى عن مجىء الدينكا من «شندى شمال الخرطوم» حيث كان خلقهم أول مرة وخروجهم من الماء.. إلى الحياة الاجتماعية.. لأن الخلق الأول كان سابقاً على ذلك عند الدينكا.

ويفسر دينج هذه الروايات عن مجىء الدينكا من بعيد إلى مقرهم ذلك بأنه تصوير لسعيهم وراء المرعى، وأن الدينكا بذلك قد استقروا فى «أحسن مكان» الآن وذلك كجزء من اعتزاز بأرضهم وفخرهم بها. وفى تصورى أنه مع أهمية هذا التفسير فى المجال الاقتصادى إلا أن له دلالة أخرى بالغة الأهمية فى مجال بحثنا وهى دلالة الإشارة إلى اتجاه هجرة الدينكا من مناطق مختلفة بالسودان إلى مقرهم هذا رغم أنهم ينتمون للعائلة النيلية الممتدة فى شرق أفريقيا. الأمر الذى يجعل المادة الفولكلورية حول المعتقدات والتصورات أكثر دلالة من التفسيرات الأنثروبولوجية التقليدية عن تصنيف الأجناس وأصولها.

التأثيرات المتبادلة

يرفض دينج فى كتاباته المختلفة مبدأ ثنائية التركيب الثقافى على أساس العروبة والزنوجية أو الشمال والجنوب فى السودان حيث يؤكد انتشار العناصر الثقافية العربية والزنجية بين كل من يسمون النيليون والساميون أو العرب والزنج فى الشمال والجنوب، وعلى هذا الأساس ينطلق منهجه الاجتماعى فى معالجة قضية التوحد فى السودان. ويؤدى به هذا المنهج بالتالى إلى بحث التأثيرات المتبادلة أو العلاقات المتشابكة كلما أتيح له ذلك خلال دراسة البنية الاجتماعية للدينكا خاصة فى مجال المعتقد والتصورات. وانطلاقاً من أن البجة والنوبة والفور فى الشمال فيهم زنوجية واضحة فإن علماء الأجناس يشيرون أيضاً إلى العناصر الحامية بل

والقوقازية فى مناطق كثيرة بالجنوب وكما أن القبائل الزنجية تعيش التقاليد والتنظيمات العربية للمجتمع أحياناً فإن هناك بالمقابل عرباً فى الشمال يعيشون تراثاً زنجياً لا يخفى.

وحيث تتركز دراساته على الدينكا فإنه يعدد كثيراً من أوجه انطباق هذه الأفكار على تراثهم. فالدينكا تقبلوا المسيحية كما تقبلوا الإسلام وتمثلت جماهيرهم اللغة العربية (لينجافرانكا) بينما لم تنفذ الإنجليزية إلا للمثقفين من الصفوة. وعن المصريين والترك عرفوا منصب العمدة والشيخ بل وأنه يشابه بين طقوس الدفن الفرعونية القديمة ونظيرتها الدينكاوية وتبين إجراءات تزيين قرون الثور على الجدران المصرية القديمة وبين طقوس التعامل مع قرون الثيران عند الدينكا.

وعندما وقعت الثورة المهدية فى السودان ضد الوجود التركى والإنجليز انعكست فى تمثل الدينكا لمفهوم «المهدى» فى دينهم، وأصبح المهدى ابن روح السماء العظيمة دينج «أكوك» الذى يصلى له الدينكا «ويتوسلون له.... قدس العشيرة».

وقد كان الدينكا بدورهم مؤثرين كما كانوا متأثرين، وحيث لا تمتد الدراسة إلى متابعة هذه التأثيرات فيمن حولهم على نطاق واسع فإن تأثر القبائل العربية القريبة من الدينكا يمكن أن تخدم هذه الملاحظة، فالبقارة الذين يفاخرون بعروبتهم يعكسون مثل هذه التأثيرات الزنجية بوضوح فى تعاملهم مع المرأة وإيقاعات الرقص وعلاقات الإنسان بقطيع البقر ومفردات اللغة الدينكاوية إلى غير ذلك من أشكال التأثر بأنماط السلوك الدينكاوى وثقافتهم.

التاريخ- والتأريخ

يعالج دينج بعديد من الجزئيات الدالة مسألة بالغة الحيوية فى العلاقات بين العرب والمجموعات البشرية المختلفة فى القارة الأفريقية، زنوجاً أو نيليين أو حاميين.. الخ تلك هى مسألة وقائع التاريخ من جهة وعملية التأريخ شعبياً أو

رسمياً من جهة أخرى. وكثيراً ما تحدد هذه المسألة طبيعة العلاقات أو التصورات من حولها بما يساعد فى تيسيرها أو توترها وفق طبيعة مناهج التنشئة الاجتماعية أو التثقيف أو الإعلام المستخدمة.

ويبدأ التاريخ بتعدد تصورات الدينكا حول «خلق الشعوب» أو الإنسان «الأبيض والبنى والأسود»، وحول العلاقات التى تقيمها التصورات الشعبية بين هذه الشعوب أو الخصائص التى يسقطونها على أى منهم حتى تصل إلى الحديث المر عن وقائع الاسترقاق- المتبادل. وتعتبر الرواية الشعبية للتاريخ عند دينج ذات دلالة خاصة حيث تشكل عنده مصدر بناء التاريخ الرسمى نفسه.

ويمضى تاريخ الدينكا عنده من مرحلة ما قبل «السيطرة» الأجنبية بأشكالها المختلفة مرحلة سيادة العلاقات الودية من الشمال والجنوب إلى مرحلة التسلط التركى المصرى ثم الإنجليزى إلى مرحلة الاستقلال وبناء الأمة أو الوحدة الوطنية.

وعن المرحلة المبكرة بالذات تتعدد الروايات الشفاهية حول خلق الله للإنسان الأبيض والعربى والدينكاوى، وكيف اعتنى الإنسان الأول (الأب) بالأبيض لأن الأم لم ترضعه، بينما ترك العربى والدينكاوى مع أمهما. أو تفصل رواية أخرى الأولاد الثلاثة عن بعضهم أو تجعل الأبناء اثنين فقط هما العربى (البنى) والدينكاوى (الأسود) ثم تحدد لكل خصائصه.

وفى هذه المرحلة أيضاً وقعت صراعات متنوعة بين الدينكا والنوير «وتبادلا التخريب» وهى مثيرة للصراعات بين العرب والدينكا حيث «تبادلا الاسترقاق»، وإن كان ذلك لم يمنع من تزاوج العرب والدينكا كما كان ثمة استرقاق من الدينكا لغيرهم من القبائل الزنجية أو العكس (عالمان: ص ١٣٩).

ويشير التراث الدينكاوى إلى تبنى الدينكاوية للثورة المهدية كثورة ضد القهر لكن المهدية سرعان ما لجأت للتسلط مثل الترك والمصريين «ففسد العالم» بفساد

الترك والدنقلاوى خاصة (عالمان ص ١٣٢).

ولعل هذه الإشارات الأخيرة «للاسترقاق المتبادل» بين القبائل الزنجية مثلما وقع بين العرب وغيرهم أن تريح الباحثين العرب من مشقة الموقف الدفاعى الذى يجهدون فيه أنفسهم للدفاع ضد الهجوم الموجه من أصحاب المنهج التاريخى الأحادى الجانب.

كما قد ينبههم مثل هذا التحليل الاجتماعى الذى يمكن الرجوع لتفاصيله فى دراسات فرنسيس دينج إلى أهمية دراسة طبيعة المراحل التى تمر بها المجتمعات وفق ظروف موضوعية تتخلق خلالها الظواهر والعلاقات.

ولأن موضوع هذا المقال ليس تناول العلاقات التاريخية بين المجموعات البشرية أو الأقاليم السودانية والتأثيرات السلبية والإيجابية المتبادلة مما بذل فيه فرنسيس دينج جهداً كبيراً فى إطار تناوله لقضية «بناء الأمة» فى السودان فإننا لن نواصل معه فى المراحل الحديثة حديثه عن الاستعمار الإنجليزى وتأثيراته فى الجنوب أو ظروف «الانعزالية» ثم معركة بناء الوحدة بعد ذلك.

لكننا نكتفى بأن ننقل عنه خلاصته بأنه لا يمكن القطع بثنائية التركيب الثقافى أو العنصرى للسودان (شمالاً وجنوباً) وبالتالى فثمة أساس قوى للوحدة وبناء الأمة، وتبقى المشكلة فى أن التاريخ السياسى هو الذى أكد على عناصر الانقسام ودعم إحساس عدم الثقة والعداوة (عالمان: ص ٢٢٧) وهكذا يبدو أن معالجة النسيج الاجتماعى للعلاقات هى الرد الموضوعى على معالجة «التاريخ السياسى» وحده رغم أن كل منها من معطيات الآخر.

خلاصة:

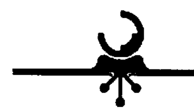
الحق أن فرنسيس دينج رغم محاولة التمسك بالمنهج الاجتماعى للهروب من مشكلاته مع التاريخ إلا أنه ظل أسيراً له فى أجزاء كثيرة من كتابيه بحيث بدت عليه

روح الرغبة فى الموازنة أحياناً كثيرة وقد حاول التغلب على هذا الموقف والخروج من دائرة التاريخ إلى الاجتماع بإشارات أعتقد شخصياً أنها محدودة وأقل مما يعد به منهج دينج مثل ذكره لمصادر الاتجاهات العروبية والأفريقانية بعرض هوامش متناثرة عن دراسات المؤرخين السودانيين الذين خدموا «المعادلة» المطروحة بإخلاص (يوسف فضل - عمر بشير- المدثر عبد الرحمن... إلخ) بل وكان يلجأ أحياناً للإسهامات الشعرية لصلاح أحمد إبراهيم لخدمة هذه الروح.

وثمة إضافة أخرى نبه إليها دينج وهى: أنه مع اهتمامه بالتاريخ المحلى وصراعات القوى السياسية التقليدية مما يشيع تأثيرها السلبى على المستوى الأفريقى أيضاً فإن ذلك لم يجعله يتجاهل تأثير تصاعد حركة التحرر الوطنى الأفريقية والعربية على تكوين وعى جديد لدى السودانيين فى «الشمال والجنوب» بأهمية بناء الوحدة الوطنية- بناء الأمة فى السودان حيث حدد تصاعد المد الوطنى فى أفريقيا بعد الاستقلال شخصية المواطن السودانى بين العرب والأفريقيين.

وهذا التناول للقضية بالمستوى السياسى أيضاً- مهما اختلف حولها فى التفاصيل- يشكل اعتباراً هاماً على المستوى الأفريقى والعربى بالنسبة لموقع السودان فى العالمين.

ولعل ذلك كله يجعل أعمال فرنسيس دينج- فى النهاية- مساهمة لا يستهان بها للباحثين عن منهج جديد لدراسة النسيج الاجتماعى والسياسى للعلاقات العربية الأفريقية.



السودان في مفترق الطرق



القسم الثاني

عن الأزمة

سلام الجنرالات ..... ومستقبل الاستقرار في السودان

يقولون أن اتفاق الأطراف «المتطرفة» أو المتصلبة كما اتفاق الجنرالات هو الأكثر ضمانا لمستقبل أكثر استقرارا. فهل ينطبق ذلك على اتفاق «ماشاكوس» بين الجنرال عمر البشير «والجنرال الدكتور» جون جرنق؟ ينسى القائلون بذلك تحديد طبيعة الموقف لدى هذه الأطراف «المتقاتلة» وقوة استقرارها وتمثيلها للطرف المعنى. والمسألة هنا بالغة الاهمية إذا كانت تتعلق بمستقبل شعب، وليس بمجرد التقاط الأنفاس لفترة هدنه قابلة لمعاودة الانفجار.

وقبل الحديث عن طبيعة ظروف أطراف الاتفاق، دعونا نلاحظ أن أفريقيا قد شهدت فى أشهر قليلة من هذا العام اختراقات أمريكية قوية فى عدة صراعات دموية شملت أنجولا والكونغو ورواندا، ومن قبلها الحرب الإثيوبية الإريترية.. وأنها جميعا تتعلق بمصالح وثروات استراتيجية، وأن الحديث عن السودان أخيرا يتعلق أيضا بمشروع بترول وسط أفريقيا شبيها بمشروع آسيا الوسطى التى اخترقت من أجله الولايات المتحدة حدودا وحضارات وأيديولوجيات! ليس معنى ذلك أن يظل «العامل الخارجى» هو وحده الفاعل الرئيسى؛ وإنما لابد أن نتأمل الأوضاع الداخلية- وخاصة فى حالة السودان- بقدر أكبر من الاعتبار. لأن مثل هذه الأوضاع على الجبهات الداخلية هى التى تسهل «الاختراقات» للقوى الخارجية.

فما الذى سهل الاختراق الأمريكى مثلا على جبهة **«الجنرال عمر البشير»**؟

لا ينكر أحد أن الرئيس عمر البشير قد نجح فى الخروج من حصار الترابى، عراب المشروع الحضارى، والذى جعل الحرب فى الجنوب «حرب جهاد واستشهاد»، وليست عملا عسكريا لقمع تمرد هنا أو هنالك لحفظ «النظام» فى

البلاد. لكن هذا السقوط للترابى، أسقط أيضا الغلالة الأيديولوجية عن الأعمال العسكرية، ووضع البشير وجها لوجه أمام قادته العسكريين الذين خسر من بينهم أعز أصدقائه ورجاله أثناء «الجهاد» مثل وزير دفاعه ورئيس أركانه من قبل، وفى ظروف صعبة تلف إيران والعراق وليبيا وجنوب أفريقيا تصبح العسكرية السودانية عارية أيضا من السلاح، وإزاء استقرار إثيوبيا والكونغو يصبح طموح القوة الإقليمية لدى السودان فى القرن الأفريقى أو وسط القارة غير وارد فى المنظور القريب. فإذا أصبح النظام بدون غطاء إيديولوجى أو عسكرى، فإنه يصبح شفافا أكثر أمام محاولات الاختراق! خاصة وأن العسكر لا يستبدلون عادة الحرب بالديمقراطية وإنما بالرغبة فى التسلط. ولقد جرب الرئيس بشير، ميزة «القابلية للاختراق» حين سلم مرة «كارلوس» لفرنسا وحديثا وثائق «بن لادن»؛ مما جلب للسودان بعض خيرات «الرضى الأمريكى»، ممثلة فى مبعوثين أمريكيين وتكشف عن قابلية أمريكية «للتعامل» مع النظام وليس عزله. وسرعان ما اخترق هؤلاء تمردات غرب السودان وجبال النوبة لصالح البشير، بمعرفة المبعوث الأمريكى الخاص جون دانفورث (قبل أحداث سبتمبر ببضعة أسابيع) للتمهيد لاستثمارات البترول فى غرب السودان على نحو ما مهدت حرب أفغانستان لمشروعاتهم فى آسيا الوسطى البترولية، ثم صدر تقرير «دانفورث» نفسه للرئيس بوش فى مارس الماضى يتحدث عن «إمكانيات تهدئة فى السودان بما لا يجعل الانفصال «ضروريا» فى الجنوب! وكانت كل هذه الإشارات والرسائل كافية «للجنرال» ليستبدل الحرب بالسلام!.

ورغم القول بأن الحل الأخير ليس أبعد كثيرا من عناصر مبادرة «الإيجاد» الإفريقية، إلا أن من يقرأ تفاصيل اتفاق «ماشاكوس» يرى فيه قسوة واضحة على «إدارة الخرطوم» تلمح الى قساوة «إدارة بوش» دون غيره كالتى نقرأها له فى

التجربة الفلسطينية. ومعنى هذا أن النخبة السياسية لحزب البشير اختارت شروط سلام أقسى مما اختارته نخبة النميرى من قبل مجلس الكنائس العالمى فى اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢. ولولا تدخل نخبة الجبهة الإسلامية عام ١٩٨٣ لتدمير هذا الاتفاق بفرض «النهج الإسلامى» على سياسة النميرى ليبدأ احتكار الجبهة للسلطة لما أصبح الحال ممهدا لثورة «أنيانيا-٢» فى الجنوب ١٩٨٣، وثورة الشعب السودانى كله ١٩٨٥. والآن لا يملك «الجنرال» فى الشمال إلا التلويح لأهله بالثروة البترولية التى تكفى لإقامة نظام ريعى أشبه بنظم الخليج، ولتصبح «إدارة السلام» بالريع البترولى- ولو بالمشاركة مع الجنوبيين، أسهل من إدارة الحرب مع المشروع الحضارى الذى لم يجلب إلا الموت والاستنزاف وهروب النخب بل وكثافة الجنوبيين «لاجئين» لأمن فى الخرطوم بما يصل لأكثر من مليونى نسمة، فضلا عن مثلهم وأكثر من السودانيين خارج السودان.

وماذا على جبهة الجنوبيين والجنرال جرنق؟

أتاحت لى تجربتى فى جامعة جوبا عاصمة جنوب السودان أول الثمانينات من القرن الماضى اقترابا من أهل الجنوب ومحاولة الإجابة على سؤال الخوف الدائم هناك من «الشماليين»، وليس من مجرد هذا النظام أو ذاك على نحو ما كشفته لهم عدة تجارب «للوفاق». فمنذ مؤتمر «جوبا» عام ١٩٤٧ لمناقشة قضية الاستقلال، تأمَّل الجنوبيون أن ينتهى عصر «المناطق المغلقة» الذى فرضه الإنجليز على الجنوب منذ ١٩٢٢ لتدريب طبقته الإدارية على الانفصال، ولم تنجح هذه الطبقة فى تحقيق أهداف الإنجليز وإنما نجح الشماليون فى إغرائهم باستقلال السودان الموحد، ثم راح زعماء الخرطوم يتفاوضون «وحدهم» مع الإنجليز ومصر لتحدث عزلة الجنوب السياسية بدل الإدارية مع استقلال السودان عام ١٩٥٦. وتكرر الموقف بعد ثورة ١٩٦٤ ومغاوضات المائدة المستديرة التى ألغت نتائجها التوحيدية

حكومة الصادق المهدى الأولى، ثم كررت حكومة النميرى الموقف إزاء اتفاقية الحكم الذاتى بأديس أبابا ١٩٧٢، وعادت حكومة الصادق ١٩٨٩ لتكرار الموقف بعد ثوره ١٩٨٥ وتوقيع وإعلانات كوكادام وأديس أبابا مع مبعوثين من قوى الخرطوم الحية؛ لتأتى بعد ذلك ثورة الإنقاذ «بأشد من كل محاولات عزل الجنوب عن الشأن السودانى الوطنى. وأشهد أنى لم أر فى الجنوب معالم إدارة حكومية أو مشروعات تنموية ذات بال تشير الى مشاركتهم الحد الأدنى المتوفر فى الشمال، ومع ذلك لم تملك نخبة الترابى إلا اتهام الجنوبيين بالانفصالية رغم أن مواثيق الحركة الشعبية لتحرير السودان تتحدث وتتحرك تحت شعار «السودان الجديد» الديمقراطى، العادل اجتماعيا، ورغم تخلص جون جرنق نفسه من عناصر «أنيانيا-٢» أى الذين ينشدون القتال والانفصال؟ لكن جرنق يلوح أيضا بحق تقرير المصير اشارة للانفصال فى حالة عدم توفر «العدل مع الجنوبيين». وقد يدهش القارى أن حكومة الإنقاذ الترابية سلمت بحق تقرير المصير بل والانفصال فى اتفاق مبكر مع بعض الفصائل المنشقة على جرنق- ونكاية فيه- منذ عام ١٩٩٥. ثم توالى الاعتراف بهذا الحق فى وثائق المعارضة الشمالية والتجميع الوطنى الديمقراطى ثم الحكومة والترابى نفسه. لا أعتقد بحق أن قضية الانفصال أو تطبيق الشريعة أو مقابلة الأفريقية بالعروبة هى شاغل الجنوبيين بقدر ما يشغلهم مدى «انشغال» الشماليين بمشاركة أبناء الجنوب فى حكم البلاد- ويروى جرنق فى بعض أحاديثه، أنه إذا كان يتطلع لحكم السودان ككل وفق برنامج السودان الجديد فكيف سيتحدى الشعب ذى الأغلبية المسلمة فى شريعته أو فى موقفه من إسرائيل أو يتحدى المستوى المعيشى الذى تحقق للشمال، وإنما يريد الديمقراطية والعدل للجميع فى دولة علمانية تلتزم بهذه المبادئ للجميع.

وجون جرنق من أبناء «الدينكا» التى تعتبر أكبر تجمع بشرى تقريبا مقابل عرب

السودان، وهم أقرب إلى وسط السودان منهم إلى أقصى جنوبه، ولذا يعتبرون «عاملا وسيطا» وليس انعزاليا، ويبتسم بعض مثقفيهم وهم يشيرون إلى تركيز تبادل السلطة فى الشمال بين الجعليين والدناقله وحدهما بينما الدينكاويون فى معزل عن هذا التداول. والمعنى البسيط لذلك هو أن الشماليين راسخون فى الانفراد بالسلطة والثروة، وإذا كانت الأخيرة كانت «التجارة» لفترة فستكون البترول فى المستقبل القريب. ويبدو أن هذا ما لن يسمح بتكراره أهل الجنوب هذه المرة. من هنا ينشط الشماليون- فى عقيدة أهل الجنوب- لاختراق الحركة الشعبية بإثارة نزعات قبلية مثل الشلك والنوير ضد الدينكا لتفتيت جبهة جرنق، بينما نشط جرنق لاختراق الشمال بمساعدة تمردات جبال النوبة فى الغرب، و«البجا» ولأنفسنا « فى الشرق بتنظيمات سياسية وروابط اجتماعية تهدد وحدة السودان ككل وليس فقط بانفصال الجنوب.

وجون جرنق ابن مدرسة دار السلام (تنزانيا) فى الفكر السياسى «الماوى» الذى أيد مبدأ الزحف على العواصم من أطراف البلاد أو ريفها كما حدث فى أوغندا ضد عيدى أمين، واثيوبيا ضد «منجستو» والكونغو ضد موبوتو، ومن ثم يرى إمكانية «غزو» أو اختراق الخرطوم وليس الانفصال عنها!

إذن فثمة مشروع للسودان الجديد (من الجنوب) مقابل المشروع الحضارى (فى الشمال) ولا تساعد الظروف القائمة فى الدول المجاورة للجنوب أن يطرح جرنق مشروعا للانفصال، فلا الكونغو أو أوغندا أو كينيا أو اثيوبيا تتحمل مشروعاً «للانفصال» فى المنطقة بينما هى ملغومة بحالات تمهيدية للانفصال. وفى هذا الإطار لابد أن يقرأ إطار السلام الذى أعلن فى ماشاكوس، كما نقرأ عدم دفع الأمريكيين لمشروع الانفصال خلال اختراقهم الأخير للوضع فى السودان وإن كان ذلك كله لا يجعل ورقة الانفصال بعيدة عن مائدة التفاوض أو مستقبل العلاقة إذا بقيت عناصر

الاضطراب أو التدخل قائمة.

.ماشاكوس، الأهداف القريبة والبعيدة:

من الوهلة الأولى يقول بعض المراقبين، أنه اتفاق هدنة بين الجنرالات أو لالتقاط الأنفاس من قبل المتحاربين. ويعني ذلك أن ثمة «شيطانا يرقد فى التفاصيل» عند مناقشتها تاليا على حد تعبير «جرنق» نفسه! يرى البعض الآخر أن الطرفين تبادلا صفقات انفرادهما بالقيادة؛ بيع خلالها الجنوب مقابل الشريعة فى الشمال، خاصة وأن المحيطين بالبشير هم الأكثر راديكالية من الترابى رغم زعامته السابقة، إذ الشريعة أداة حكم« منفرد لجناح البشير مقابل المشروع الحضارى الأكثر «موضوعية» وإمكانية مشاركة مع آخرين وهو ما يبشر به «الترابى» الآن لينضم للقوى «الديمقراطية» ضد البشير. لكن كلا من «الجنرالين» يبذل جهدا فى طمأنة أنصاره، فالحركة الشعبية ترى أنها وضعت الحكم الديمقراطى شرطا ملزما منذ فترة الانتقال على نحو ما تبشر به بنود حكومة «الوحدة الوطنية» والمؤتمر الدستورى.. إلخ والرئيس البشير يسارع باختراقات داخل القوى الشمالية تعفيه من تهمة الاقصاء. وتبقى مسألة «الثروة» البترولية التى أقيم منفذها عبر أنابيب امتدت إلى بورسودان فى الشمال بينما قد يحدد المستثمرون الأمريكيون امتداداتها فى مديريات الغرب والجنوب بتوازن قد يرضى الطرفين، ولتبقى مبادئ «العدل الاجتماعى» على برنامج الحركة الشعبية فى انتظار تسليم السلطة الريعية الشمالية بمبادئ العدل أيضا إذا كانت حقا أصولية مخلصة وليست مراوغة.

إن مد فترة الانتقال الى ست سنوات قد تكشف عن توقعات المراوغة- لكنها أيضا يمكن أن تكون لصالح التنمية المشتركة لتغيير الأوضاع المتردية فى الجنوب عموما لصالح بند «الظروف الجذابة» التى تحدث عنها إطار اتفاق «ماشاكوس» إذا ما كان الشماليون سيقدمون خيارا اجتماعيا غير النمط الخليجى الريعى فى الحياة والتنمية.

مخاوف الجوار العربى والإفريقي:

تتعدد إلى درجة لابد أن تكون موضع مراجعة لا اندفاع:

* ثمة مخاوف مصر من دولة دينية راديكالية فى الشمال- إذا ظل خيار الشريعة وحده للشمال- كما تخاف من انفصال الجنوب كدولة خاضعة لنفوذ أجنبى تراجع اتفاقيات ١٩٢٩ و١٩٥٩ بما يهدد مصالحها فى المياه، خاصة وأن قناة جونجلى فى منطقة الدينكا صرف عليها الكثير ودمر محاربو الجنوب آليات الحفر وأوقفوا المشروع الذى كان عماد برنامج التكامل الموقع منذ عام ١٩٧٣. ويمكن للدبلوماسية المصرية أن تخاف أيضا على منافذها إلى أفريقيا إذا تحولت السودان الى دولتين أو حتى قوتين متنافستين على عزلها.

* والمخاوف لدى ليبيا من مشروعات البترول القريبة من الأطلنطى فتنتزع ميزتها إلى جانب مشروعها للوحدة الإفريقية.

*مخاوف أوغندا من استقواء «جيش الرب للمقاومة» المتمترس شمالها قرب حدود السودان ومواقع الحركة الشعبية، وهى تنظيم دينى مسيحى قد يجد عون المنظمات الكنسية الدولية.

ومثل هذه المطالب «بالحكم الذاتى» تمتد فى إثيوبيا، وثمة مخاوف من حركات دينية فى أريتريا، وقبلية فى تشاد وتمردية فى إفريقيا الوسطى.

إذن فأفرقة المسألة السودانية قد لا ترتبط ببرنامج الحركة الشعبية من أجل سودان جديد ديمقراطى ولا بسياسة مشاركة جديدة لتجمعات إقليمية- وإن لم تكن عربية- مثل كوميسا لشرق وجنوب أفريقيا بحضور مصرى أو الساحل والصحراء بنفوذ ليبى، وإنما ستكون «الأفرقة» لصالح أوضاع انعزالية بحجة الشريعة أو بحكم عدم القابلية للديمقراطية عند العسكرية العائدة من معارك الجنوب، أو بسبب عبث الشيطان بتفاصيل الاتفاق النهائى التى تبقى السودان

مضطربا يسهل امتصاص أصحاب المصالح البترولية لثروته مثلما يفعلون فى الخليج.

إن هذا القدر القليل، والقريب من الاستقرار للسودان برعاية الجنرالين- لا يبشر وحده بالاستقرار للسودان ولا بالحد من القلاقل فى المنطقة المحيطة به.. وهنا يعشش النفوذ الأجنبى الذى يخترق المنطقة بهمة ملحوظة وينفرد وحده بالمبادرات!



السودان ... ما بعد جرنق

فرضت الشخصية الطاغية للراحل « جون جرنق » نفسها علي محاولات تفسير ظروف رحيله ، وعلي توقعات الموقف بعد رحيله ، بل والقلق المتزايد علي مسار اتفاق « نيفاشا » لحل « المسألة الجنوبية » المعقدة في السودان . ولابد أن نعترف - ونحن نحذر من هيمنة عقلية الشخصنة للقضايا في المنطقة العربية ، أن شخصية «جون جرنق » وظروف صعودها علي الساحة السودانية بل والدولية تساعد علي ذلك . لقد استطاع «جرنق » أن يقود تنوعا مثيرا علي ساحة الجنوب (قبليا وثقافيا وسياسيا) وذلك طيلة عشرين عاما استوعب خلالها عمليات انشقاق وتطرف وانعزالية متنوعة بدورها ، ثم استطاع بقدرته هذه وتأثيره في الجنوب أن يخترق جدران «الشمال » المستعصية ، سواء في تركيبها الطائفي التقليدي أو التاريخي والسياسي المتعالي أو في تشظيها الحديث . بل واستطاع مؤخرا اختراق سياسات جبهة الإنقاذ نفسها ، بما جعل « جرنق » كشخص وكحركة تحرير شاملة للسودان ، طرفا في المشاكل السودانية القومية ، غرب وشرق السودان ، وعضوا مؤسساً لتجمع المعارضة الوطني الديموقراطي . بل إن « جرنق » اخترق الحدود من حول السودان ليس بالانتقال فقط من أوغندا و أثيوبيا إلي إريتريا مع التجمع الوطني الديموقراطي المعارض بل وإلي القاهرة نفسها كمقر آخر للتجمع و بعلاقة خاصة وثيقة في مصر، حكما ومعارضة ومثقفين ....

لعل كل ذلك هو ما يجعل شخصنة علاقة « جون جرنق » مع العالم الخارجي وخاصة المحيط بالسودان، وعلي الأخص المنطقة العربية عاملا مؤثرا في زيادة القلق علي الحالة السودانية بعد رحيل « جرنق » .

وفي تقديري أن هذه الشخصنة هي نفسها التي أثرت علي محاولات تفسير ظروف رحيله ، إذ تفجر حجم المفاجأة وسط المجتمع السوداني جنوبه وشماله، كما تفجر وسط المحللين الذين لا يمكن أن يغيب عن أذهانهم احتمالات التآمر علي حياة الرجل ، من أطراف تمتد من شمال أوغندا (جيش الرب) إلي « عمليات قصف » تكررت ضد شخصيات شمالية وجنوبية في ظروف مختلفة . وأدي الانفعال الحاد عند جماهير جنوبية في الخرطوم وخارجها ممن ربطوا آمالهم بشخصية الرجل إلي دفع تفسيرات تآمرية متعددة الاتجاهات . ورغم أن الرد الأولي كان أجدر أن يتذكر كيف استقبل أكثر من مليون مواطن « جون جرنق» منذ أقل من أسبوعين في الخرطوم نفسها إلاّ أن التفسيرات بعد رحيله امتدت إلي علوم النفس الاجتماعية حول مدي قبول و رفض الوحدة أو بث المشاعر السلبية – ثانية- بشأن عروبة وأفريقية جماهير السودان . وطبيعي ألاّ نستبعد أية احتمالات في هذا المجال ونحن لا نملك أية إشارات من لجان التحقيق بعد ، لكن يمكن أن نضع أمام المحللين بالضرورة أن الأطراف الرئيسية من داخل السودان وخارجه إقليميا ودوليا لا تجد مبررا كافيا الآن لتدبير حادث بهذا الحجم ، والجميع في الخرطوم ما زالوا في بداية « تجريب » فرص الحل المتوقع للمسألة الجنوبية والسودانية عموما .

أما وقد حدث ما حدث ، فإن السؤال يتجه تلقائيا لما بعد رحيل «جرنق » . وإذا ما بقينا لبرهة في مواجهة منهج « الشخصنة » التقليدي ، فقد نقول مع المثقف السوداني « حيدر إبراهيم علي » : أنها فرصة تاريخية للرئيس « البشير » ليطرح نفسه مجددا كرئيس لكل السودانيين إذا استطاع أن ينهج نهجا ديموقراطيا ، من أجل حشد كل الأطراف السودانية نحو « سودان جديد » بشر به « جون جرنق » نفسه ، ويهم الشمال والجنوب الآن أن يجدد طرح مثل هذا الشعار مع كافة قيادات السودان وفصائله وقواه المتناحرة غربا وشرقا ووسطا . بل ونضيف هنا أنها أيضا فرصة

« للقومندان سلفا كير » ليقوم بعملية بناء صورته مجددا ، وليس كمجرد قائد عسكري مارس القتال بكفاءة ، وحرص مع «جرنق » علي توحيد الصفوف رغم بعض الخلافات الناتجة عن « عسكرية » الرجل أمام « تسييس» « جرنق» للقضايا والاتفاقات ، فهو الآن أمام متطلبات زعامة الجنوبيين ،و مشارك في زعامة الشمال كنائب للرئيس ، ولابد أن نقدر أنه كجندي مال لفترة إلي التشدد العسكري والسياسي معا، لكنه لم يكن عنصر انقسام كنائب لرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان لأكثر من عقد عقب وأثناء تشققات معروفة في الحركة ، وآخرها حرصه علي الوحدة في اجتماعات « رومبيك» القريبة التي يذكرها البعض في مجال منافسته لجون جرنق بل وإنه كواحد من أبناء «الدينكا»المعروفة بدورها الوسطي أيضا في قضية وحدة السودان ، يستطيع أن يدفع بهذا الدور لمداه ، في ظروف تشكيل « الحكومة الوطنية » الجديدة بالخرطوم بل وحكومة الجنوب ، في أجواء « تحالفية » قد تتعمق في هذه اللحظة التاريخية ، بقدر ما تتعرض لأهوال الانقسام أو تعكس أجواء الاختلافات المزمنة حول الشخوص أو تطبيق مبادئ الاتفاق .

وكان الراحل « جرنق » في محاضرة له قريبة في واشنطن ، قد ذكر أنه لا يعود للخرطوم «مضافا » إلي حكومتها ولكنه جزء أساسي من بنيتها ، مؤكدا أن أبناء الجنوب لن يعينوا -كالمعتاد - في وزارات الثروة الحيوانية والعمل ...الخ ، ولكنه يحمل خطة لوضعهم في وزارات السيادة ، والاقتصاد والخدمات علي قدم المساواة ليبني الجميع السودان الجديد كدولة حديثة.

فضلا عن ذلك فإننا نذكر جميعا كيف كانت تتعطل توقيعات وإعلانات تفاوضية في ماشاكوس ونيفاشا ونيروبي لساعات وأيام بسبب حرص المفاوض الجنوبي علي أدق التفاصيل في كل بند من بنود الاتفاق ، من حول الثروة والسلطة ، إلى موظفي الحكم المحلي وطرائق التعيين والانتخاب، بما جعل الاتفاق في النهاية

يمتد لمئات الصفحات ، ولعل هذه الصفحات الآن هي التي ستبرز أهميتها البالغة ، لتجعل اتفاق نيفاشا في المستقبل القريب والبعيد ، بنية مؤسسية تخرج عن دائرة « الشخصنة »، لتنفع وحدها الآن عند التنفيذ . وقد بدا ذلك بالفعل عند لحظة رحيل «جرنق» فيما تحقق من سرعة اختيار « الحركة الشعبية» لرئيسها وتعيينه نائبا أول للرئيس السوداني .

بقي أن نتابع جميعا ، مدي الالتزام «بالروح السياسية » و «الروح الدستورية » و«التفاصيل التنفيذية» للاتفاقات الموقعة حتي تظل عناصر الاتفاق «جاذبة للوحدة» علي حد التعبيرات الأولي لنص «ماشاكوس » . وهنا من المفروض أن تبرز أدوار متوقعة لجماعات المثقفين السودانيين ، والقوي الديموقراطية ، والمجتمع الحقوقي والمدني عموما ، وحتى لا يترك الأمر لأجنحة انعزالية أو انتهازية قائمة في الحياة السياسية بالسودان ، بحكم ما نشهده من تصريحات وتحركات علي الساحة السودانية ، مثلما بدا من بعض أطراف « التمرد» في الغرب ، أو من أطراف« النخبة » الإسلامية المتصارعة في الخرطوم إلي حد طلب بعضهم بانفصال الشمال ! -.إن الموقف الذي يبدو محتقنا الآن سوف يفرض في القريب العاجل : أن تصبح الخرطوم أكثر مرونة في تفهم موقف « التجمع الوطني الديموقراطي » المعارض الذي كان زعماؤه يعدون حقائب العودة قبل رحيل «جرنق» مباشرة ، بينما تصدر العقبات بين لحظة وأخري نتيجة مراجعة« التزامات الخرطوم» تجاه هذه العودة . ومعني ذلك أيضا أن يحافظ السيد النائب الأول « سلفا كير » و أمين عام التجمع « د. موم» علي جهود «جرنق» السابقة مع ناس غرب وشرق السودان ، لتمضي محادثات « أبوجا» وأسمرة في الاتجاه الإيجابي الذي كانت تمضي فيه ولو بخطي محدودة .، لقد كان حلم «جرنق» أن تتحول الحركة الشعبية إلي حزب سياسي في كل السودان إلي حد تخوف البعض علي أوضاعهم، وليس هناك ما يمنع تصورنا لبناء

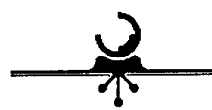
«الدولة» والمواطنة في السودان علي أسس حديثة .

- ولعل التساؤلات المتزايدة حول كل هذه العناصر القلقة في الساحة الداخلية هو ما أتاح الفرصة للتساؤلات علي الجبهات الخارجية . وقد أثار قلقي - وقلق الكثيرين بالطبع - تلك الأجواء التي تهدر فيها دماء أكثر من مائة مواطن سوداني بهذه السرعة التي مضت فيها أرواحهم في ظرف تتسم بالحركة العفوية الناتجة من انفعال جماهيري لمقتل شخصية مثل « جون جرنق » ، وذلك في شوارع الخرطوم بالأساس وبعض مدن الجنوب التي نفهم انفعالها.

- سوف يؤثر الوضع الداخلي في المدي القريب علي تصورات العالم الخارجي، وقلقه حول مسيرة تنفيذ اتفاقات « نيفاشا» . وقد يخشي البعض من استقواء الشماليين علي الجنوبيين بعد فقد « جون جرنق » وهذا ما تبدو ملامحه في منطقة منظمة « الإيجاد» بشرق أفريقيا، ولذا فثمة رائحة استنفار لروح الصراع بين الأفريقانية والعروبة في السودان مرة أخري، ويساعد العائدون من شرق أفريقيا عادة علي بث هذه الروح نفسها في الجنوب وبين «الكوادر» التي كانت «مقاتلة » إلي وقت قريب . وهنا تبدو أهمية الثقافة السياسية فضلا عن الجانب التنموي الذي يتصوره البعض حلا سحريا وحده رغم تلكؤه مع إدراك الجميع مخاطر تعميق السلبيات في هذا الإتجاه . أما الأطراف الأمريكية والأوربية ، فإن حرصها على « الغنيمة السودانية » ببترولها وملفاتها عن الإرهاب ، سيجعلها أكثر حرصا على تنفيذ « التفاصيل » التي حرص « جون جرنق » علي بثها في الاتفاقات الموقعة ، وإن كانت تجربة التنافس علي البترول والاختراقات الجانبية قد أودت بنظام موريتانيا نفسه على الطرف الآخر من الصحراء الكبرى التي تبدأ من دارفور.

بقي أن نقول أن الجانب العربي أصبح مطالبا أكثر من أي وقت آخر بالانتباه للتفاعلات السودانية ، ليس بخطاب المساعدات الاقتصادية أو التنموية وحدها

– ولدي السودان اليوم ثروة بترولية تخفف من غلواء هذا الخطاب – ولكن برؤي سياسية وثقافية بعيدة عن الشخصنة التي يخلقها الإعلام من حول أهمية الراحل « جرنق» – وهو مستحقها بالتأكيد- كذلك بناء معارف حقيقية وتعرف عميق الجذور بتطورات الحدث وممثليه الجدد . والحديث موجه للبيروقراطية المصرية من جهة ولدوائر المجتمع العربي والجامعة العربية من جهة أخري للنظر بأفق أوسع إلي أننا أمام « سودان مختلف وجديد يقوم علي فيدرالية ذات أطراف لها أراء مختلفة في نظم الحياة السودانية كافة من التعليم والاستثمار إلي شروط إعادة العمل في قناة جونجلي. ومن ثم أصبح التوجه ملحاً لبناء مجتمع شعوب حوض النيل والقرن الأفريقي بتعاون وثيق مع قوي الشعب السوداني جنوبه وشماله علي السواء .



الطائفية الدينية والدولة الحديثة في السودان

قد لا تبدو ثنائية «الطائفية الدينية » و« العلمانية »، فى صيغتها المطروحة قريبة من أى واقع ، بأكثر منها فى بلد كالسودان . لكن الصيغة قد لا تبدو مطلقة حين نضع الطائفية إزاء الدولة التى أسستها فى القرنين الأخيرين ،أوأن نضع العلمانية –إن جاز التعبير–فى مواجهة أنماط التدين فى السودان إزاء بساطة هذا التدين . لذلك لابد أن نتفق على طبيعة التناقض بين الطائفية والدولة التحديثية أو عملية التحديث التى تواجه مشروع الدولة الوطنية فى السودان وهو ما يسمى عادة صراع ثنائية «التقليدية » و« التحديث»بأكثر منه صراع الدين والعلمانية . وفى تصورى أن «الحالة السودانية » بتطوراتها التى تزيد على القرن زمنا تقدم معالجات ممثلة فى معظم أحوالها التاريخية لهذا التنازع فى الصياغة ، وفى الواقع والمستقبل أيضا . وقدعرف «السودان »أكثر من لحظة تاريخية كاد يقدم فيها تناغما فى معالجة هذه الثنائية بقدر ما كانت اللحظة شعبية ، وحقيقية، ولكن الموقف تعقد فى الغالب كلما تعممت الطائفية «الدينية » وغالبت التحديث السياسى ،فيدخل من لا صفة لهم فى الثنائية كالعسكر وتتعثر محاولة التناغم على نحو ما عبرت «الحالة السودانية» عقب معظم تطوراتها من الثورة المهدية مرورا بلحظات ١٩٢٤-١٩٥٣-١٩٦٤-١٩٨٥، وحتى مؤتمر جوبا ٢٠٠٩.

ثمة خصوصية للحالة السودانية كانت جديرة بالانتباه المبكر وقد تساعد فى التحليل الآن– وفق ما فعل كاتب مبدع فى هذا الموضوع وهو محمد المكى إبراهيم– وهى أن السودان لم يعرف مثل غيره، وخاصة القريبين فى مصر مسألة المؤسسة

الدينيــة، لا مــن هيئــة للعلــاء، ولا مــن أعــلام المــذاهب الأربعــة، ولا جامعــاتهم ومدارسهم؛ فمن الطرق الصوفية للخلوة، يُتناقـل الـتراث التقليـدى، ويسرى بـين الناس، حتى كان «حوار المهدى مع العلماء» نازعًا لفتيل أى احتمال لـلصراع حـول المذاهب أو المرجعيات، لتتطور «طائفة الأنصـار» وكأنهـا ضـمن صراعـات «القـوى الاجتماعية» بالتعبير الحديث، ولبناء «دولة» وليس كيان دينى (*) .

ومن هنا كان دخول العسكر لعالم الطائفية (١٩٥٨-١٩٨٩) تحالفًا غـير مقبـول تاريخيًا، بينما كانت ثورة أكتوبر ١٩٦٤، أو ثورة ١٩٨٥ محاولة لدرءً الفشل، كـما أن الموقف الآن فى السودان يضع هذا «الاختيار» مرة أخرى موضع «الاختبار» !

إن السودان مرشح دائمًا- فى تقديرى- لتجاوز الطائفية الدينية- باعتبارها شـأنًا اجتماعيًا، سياسيًا «وليست من نوع الإسلام السياسى ومـن ثـم يبقـى الصراع فقـط بين استبداد العسكر ومدى نضج القوى الديمقراطية الاجتماعية .

وفى التطورات السودانية ما يثبت ذلـك إن سـمحت المسـاحة بتفصيله، فالمهدية والختمية فى السودان- مثالاً- وغيرهما معروف أيضًا- لم تقوما على أساس اجتماعى كامن فى مذاهب السنة أو الشيعة، لينقسـم حـولهم المجتمـع، وقـد يعـوق ذلـك قيـام الدولة الحديثة، أو يشكلان طرفا فى ثنائية الدينى/ العلمانى، ولكنهما نشآ فى ظـروف خاصة بكل منهما ربطتهما بالسياسة مباشرة فى صيغة الحركة «الجهادية» «المهديـة» أو صوفية يتم تجييرها لعملية سياسية أخرى أيضًا كالتوجه الاتحادي عند الختمية.

(*) لانتناول هنا بالتأكيد المسألة الدينية فى ذاتها ولكن فى تمثلها فى الطائفية الدينية كأيديولوجيا تـدخل إلى المسرح طوال الوقت بمسميات مختلفة فى السودان كما فى غيره(طائفيـة -إسلام سياسـى)فتعـوق بناء الدولة الحديثة ، خاصة عندما تتحالف مع العسكر(من المماليك فى مصر حتى جبهـة الإنقـاذ فى السودان).

- نرجو ألا يسارع البعض هنا لاستدعاء نماذج من إيران أو تركيا ، فى جدلنا حـول السـودان لان هـاتين الدولتين تطرحان -فى تقديرى-بشكل أعمق معنى تسلل الدولة الوطنية لتتجاوز الدينية.

والأساس هنا هو «تطور» اقتصادى اجتماعى للعشائرية أو العائلية إن صح التعبير، تطور لتثبيت «الهوية الاستقلالية» للجماعات الاجتماعية التقليدية (العشائر/ القبائل)، وليس بناء مشروع للدولة الدينية. ولذا فإن المهدية والختمية فى السودان، لم يقوما كمؤسسات دينية على مواجهة الحداثة أو التحديث الذى تنشده الدولة الوطنية الحديثة، على نحو ما وقع فى بلدان الشرق كمصر والسعودية .. الخ.

وإنما كانت التجربة السودانية أقرب إلى التجربة الأفريقية، على امتداد «بلاد السودان» فى الصحراء الكبرى (من شمال نيجيريا إلى فوتاجالون...) فهناك أيضا قامت «الجهادية» على أساس تخليص «الجماعات الاجتماعية »(العشائر/ القبائل..) من النفوذ الأجنبى الوافد، حتى توفر لها من يقودها أحيانًا لبناء مشروع الدولة الوطنية (نيجيريا) رغم معوقات العسكر أو انكفأت على الشكل الطائفى التقليدى للمريدية والصوفية (السنغال..).

لقد خلق «الصدام واللقاء» مع قوى الخارج «الحديثة» (إنجلترا- مصر) فرصًا للطائفية السودانية لتبتعد نسبيا عن الشكل التقليدى للقبلية والعشائرية بدخولها عالم التجارة البعيدة والسوق أو الاصطدام بالرأسمال الحديث (المحاصيل النقدية والنقد نفسه..)، بل إن تطور «الحالة الصوفية» العامة التى غلبت المجتمع الدينى السودانى لقرون خلت قد تكون يسرت تعميم النمط الجهادى المقاوم «لقوى الحداثةِ الغازية» وقدمت بعض عناصر هذه الطوائف لخيار الحداثة والدولة الوطنية، وهى ليست كذلك فى جوهرها... وتكاد تكون هذه الصلة المتواضعة (مع خريجين وعسكر) هى التى وضعت الطوائف السودانية ضمن الفاعلين فى إقامة الدولة الوطنية، وكأنه لقاء بين الدين والحداثة، ذو طابع خاص فى السودان.. وفى تقديرى أن ذلك لم يكن حقيقيا، بمعنى أنه لم يصبح حقيقة «سياسية اجتماعية» مؤكدة سعت فيه قوى دينية لبناء الدولة الوطنية كما يتصور البعض الآن، تبريرا

لاستمرارية وجود عناصر الجبهة الإسلامية فى الحكم!

لقد بقيت الطوائف الدينية- كما القبائل أو العشائر- قوة جذب نحو المحافظة، ومع حدود التعلق بقوى السوق التجارية الخارجية الوافدة، إنجليزية مباشرة أو بالوكالة المصرية، طالبة لاستقرار الحال على ما هو عليه لصالح فئاتها العليا داعمة العشائرية و حتى القبلية كمطلب لقوة سياسية بينما قواعدها فى حالة صوفية مستمرة ومعزولة ، ولذا سرعان ما أصبحت خلال بضعة عقود، قاعدة استقرار للوجود الأجنبى نفسه، التى قامت على مقاومته،حيث ارتبط الأنصار بالمخطط الإنجليزى ويمكن القول نفسه على الختمية بالنسبة للعلاقة الخاصة مع مصر. ومن هذا الوضع انحازت جماهيرها إلى الحالة الثورية الشعبوية عند طلبها عام ١٩٦٤،١٩٨٥ . ويلفت النظر أن الأمر صار كذلك بالنسبة لاحتواء الفرنسيين «للمريدية» «والقادرية» فى غرب أفريقيا (أبناء مجاهدين مثل الحاج عمر تال، ومبيكى..) بل واحتواء الإنجليز لأبناء المجاهد الأكبر عثمان دان فوديو. وقد ندهش لأشكال مماثلة لاحتواء الحركات الدينية على نطاق واسع أيضا فى بلاد الشرق وشمال أفريقيا)...

وقد نقول أن الطائفية الدينية قدمت لفترة عناصر تأهلت لإقامة الدولة الوطنية، أو سمها الدولة المستقلة تمهيدا للدولة الحديثة أو الدولة الوطنية... ولكن شدة الاحتواء الذى تأهلت له الطائفية بنزوعها الدينى وقواعدها الصوفية فى السودان خاصة، جعلها فى حالة علاقة متوترة دائماً بقوى الحداثة، فإما أن تسيطر عليها لصالح النمط الطائفى التجارى الذى استقرت عليه، وإما قاومت نزوعها للاستقلالية التى بثتها أصلا «الثورة» المهدية، والقيادات الختمية،وحتى لو أدى ذلك للاصطدام ببعض العسكر الوطنيين.

وقد تكون نماذج سلطنات «الفونج» «والفور» حاضرة هنا لتأملات مختلفة ،ففى

تصورى أن مثل هذه الممالك والسلطنات السودانية طوال القرون ١٧-١٩ تفاعلت داخلها أو قربها ارستقراطيات نوبية أو بجاوية أو زاندية ودينكاوية.. الخ.

كانت فى طريقها لتأهيل السودان لإقامة «الدولة على نمط آخر، فى فترة تبلور مشروعات عديدة أخرى للدول الحديثة فى بلاد «السودان»على أسس مماثلة، لولا الهجوم العثمانى من ناحية ووصول القوى الاستعمارية من ناحية أخرى،وحتى دخول عنصر الطائفية الدينية الذى نتحدث عنه من جهة ثالثة. لقد كانت ممالك سنار والفور على صلة معروفة كسلطنات عبور وطرق لأكبر المشروعات التجارية بين أفريقيا والشرق، وعلى مثل هذه الأسس قامت دويلات وإمبراطوريات «غير دينية»، بل وكان الحضور متواضعا لدور الفقهاء بجوار السلاطين، ووفق المذاهب السنية بل والشيعية البسيطة، مما لا يمكن أن يفسر استثارة «المهدى» نفسه ضدهم إلا لبحثه عن السلطة الأوسع (وهذا فضله) دون طرح لمفهوم دينى صوفى متقدم، مما عوق تطور مشروعه هو نفسه وسقوطه على يد خليفته مباشرة . وكذا كان حال الختمية تقريبا حين أعطت الصوفية السودانية طابع الطائفة الباحثة عن السلطة، فلم تملك إلا أن تكون قوة ملحقة بعناصر التجار والوافد المصرى الجديد، حتى دخلا معا فى «العملية الاستعمارية» الصاعدة فى القرن التاسع عشر، وهى العملية الرأسمالية المتقدمة التى لم تبق ولم تذر فى السودان وغيره. إذن فالطائفية الدينية هنا شكلت باسم الدين أو بقوته قطعًا Break على طريق الدولة الوطنية بالسودان، لأن السلطنات التى كان يمكن أن تمضى فى هذا الطريق ككائن حديث لم تكن بالأساس ذات طابع دينى.

ولذا نكرر أن العودة لإمكان تصور حديث لطبخة قديمة فاشلة- رغم إضافات «ترابية» أو «مهدية»هو ما يمكن أن يعوق نمو حداثى صحيح فى سودان الريع البترولى والعسكرية المأزومة!

دعونا الآن نعمق مناقشة الملف ذى الصلة الوثيقة بهذه المخاوف: ملف ارتباك العلاقة بين «النخب الحديثة» أو التحديثية، والقوى الطائفية الدينية. فالمألوف فى عالم المستعمرات أن تنشأ مثل هذه النخب، ضمن عملية تطور رأسمالى أو شبه رأسمالى خاص وتابع، أو ضمن خطة القوى الاستعمارية المباشرة لوضع ما يدعى «بالحداثة» أو القوى الحديثة ضد قوى «التقليد» لتعويق التقدم الوطنى أو المحلى- والممكن فى تقدير مفكر أفريقى مثل محمود ممدانى. لكن قوى الحداثة هذه فى كل الأحوال -حتى عند ممدانى- لا يمكن إن تحسب على الطائفية أو القبلية (أفريقيًا) أو دينيًا (فى الشرق الأوسط) إلا فى إطار بنى أيديولوجية جديدة كما قلنا، بمعنى أنها ليست نتاجها الطبيعى، ولذا يمكن أن تقع موقع التضاد أو التناقض معها .

وقد عرفت الثقافة السودانية مثل هذا الجدل، حول نتاج التنوع الثقافى وحتى الدينى، وأزمة نشوء النخبة التحديثية، وسط هذا التنوع والتفاعل... وبدون تقدير للبعد السوسيولوجى للتكوين السودانى، يظل الباحث -على النمط الشرق أوسطى- يربط نشوء النخب الحديثة بتفاعل القوى التقليدية نفسها، كالحديث عن مثقفى مصر والمشرق أو العسكرية الوطنية فى كليهما، وبالتالى يبقى «الأزهر» و«الكنيسة» المصرية ، قوى فرز إيجابى مع التطور فى مصروهذا ما يحتاج لمراجعة جذرية وبكل تحفظ. وبالمثل يتم فى السودان ربط نشوء حركة الخريجين ووضعهم كقوى تحديثية أساسية دون اعتبار لطبيعة التطور الاجتماعى الثقافى والسياسى الخاص بالبيئة نفسها. فهل صحيح أن «الخريجين» هم فقط أبناء البيوتات الطائفية ومدارسها الدينية أصلا أم أبناء تطور سودانى لواقع التنوع الثقافى والاجتماعى بعيدا عن المهدية والختمية والتدين المؤسسى نفسه؟ وأن ذلك حدث بين قوى تقليدية -تسمى قبلية- فى الجنوب مثلما حدث وسط أرستقراطيات ملكية شمالية، وكلها أوجلها يؤدى لنشوء نخب حديثة دون هذا الارتباط بتاريخ الطائفية، هكذا

تُعلمنا كتابات جنوبية لجوزيف جرنق عن أزمة المثقفين الجنوبيين، ولفرنسيس دنق عن التنوع ونتائجه، كما نتعلمها من عبد الغفار محمد أحمد وحيدر إبراهيم، ورغم سخريات «عبد الله على إبراهيم» منا جميعا!

لا شك أن ثمة مبالغة فى تصوير بعضنا لدور القوى الحديثة، مثل تلك عن العسكرية الوطنية، هنا وهنالك، ولا يكاد أحد يرصد سببًا قويًا لضعف هذا الدور وإجهاضه أحيانا إلا من قبل القوى الدينية «المحافظة» خاصة فى السودان الذى يقال فيه أن نخبة الخريجين من إنجازات الطائفية الدينية! لقد كان المثقفون والعسكر فى أغلب الأحوال السودانية ذوى نزوع استقلالى عن الطائفية الدينية وليس تطويرها، وإنما جاء الارتباك من قوة وضع القوى الدينية هذه وتعويقها لقوى الحداثة أى السياسة المدنية أو استخدامها لبعض قوى التحديث نفسها لاستمرار السلطة الطائفية أو ذات الطابع الطائفى. كان ثمة نزوع للوطنية الخالصة فى تشكيل اللواء الأبيض وثورته ١٩٢٤ ولم ترتح القوى الطائفية لذلك، وقد كانت ١٩٢٤ بادرة يمكن أن تضع الحوار مبكرا مع قوى التقدم والوحدة فى الجنوب، ولكن التطور السلبى منذئذ ظل يتحرك فى إرباك العلاقة فى مؤتمر الخريجين وبعده مع تصاعد «الأزمة» المماثلة بين مثقفى الجنوب أنفسهم وفق ما يرى جوزيف جرنق فى دراسته المدققة عن «أزمة مثقفى الجنوب السودانى»... هل نحن فى حاجة لتفاصيل عن مأزق معروفة للقوى الدينية مع القوى الحديثة، منذ أزمة «الاستقلال» نفسه وحتى انقلاب ١٩٥٨ وثورة أكتوبر ١٩٦٤، وتأزم الموقف عبر نميرى وحتى ثورة أبريل ١٩٨٥ ثم أزمة السلام فى الجنوب وحتى انقلاب ١٩٨٩؟

لدواعى الاختصار هنا نلقى نظرة سريعة على بعض وقائع هذه الأحداث الكبرى ، حتى نعود لها تفصيلا فى البحث الموسع، وننتهى- مؤقتا- إلى خلاصة قابلة للنقاش:

* كانت لحظة الاستقلال، لحظة قبول بالتوازن من قبل القوى الطائفية لصالح القوى الحديثة نسبيا إزاء شيوع معنى «الدولة» والحداثة» وضروراتهما لضمان أى استقلال أو انفراد بالسلطة (تشكيل الأحزاب الطائفية منذ ٤٣/ ١٩٤٥ لهذا المعنى)، ولكن السلطة الدينية هذه للطوائف سرعان ما تحولت لمجرد قوة راغبة فى الانفراد بالسلطة، فتحالفت مع العسكر ضد بناء التحالف الوطنى الديمقراطى الممكن عقب الاستقلال. وصار استخدام العسكر وحتى الصدام بهم هو «التقليد» لاستمرار «الدولة السلطوية» لا «الدولة الدينية».

* تجربة الثورة الشعبية فى أكتوبر عام ١٩٦٤: بلورت هذه التجربة السؤال الدائم فى الصراع حول الدولة الوطنية بالسودان. إلى أى حد تستطيع القوى الحديثة التى أعطت للقوى الديمقراطية والشعبية والمجتمع المدنى دلالاتها منذ وقت مبكر فى السودان إلى أى حد تستطيع الصمود أمام قوة الطائفية الدينية ونمط دولتها الملتفح بالحداثة، أو زعم التوفيق بين التقليدى والعلمانى بينما يتحفز للقفز دائما على تجارب التحول.. وكُلنا يعرف فشل احتواء أزمة الجنوب منذ مارس ١٩٦٥ بسبب الرغبة فى تأكيد سلطة الطائفية باسم الإسلام، واستبعاد أى رؤى ديمقراطية حديثة للمسألة الجنوبية، وهو ما كشفت عنه انتخابات ١٩٦٥ ومشروع الدستور ١٩٦٨، واستمرار الأزمات بقيادة حكومة شبه طائفية وإقصائية حتى انقلاب النميرى ١٩٦٩ . وحتى عندما بدا أن اتفاق أديس ابابا وأجواء نجاح التجربة فيما يشبه استقرار دولة تنموية حديثة، مع حل تأسيسى للأزمة فى الجنوب، سارعت الحركة الإسلامية للاستيلاء على نظام مايو (النميرى) كحكم عسكرى بالأساس مثل الفريق إبراهيم عبود من قبل، لتلحقه بمشروع الجبهة الإسلامية بقيادة الترابى ١٩٨٣، وتُفرض قوانين سبتمبر فرضًا، مع علمها بأثر ذلك أساسًا على مشكلة الجنوب والصدام المباشر أيضًا مع قوى الحداثة الحديثة التى زعمت الجبهة

الإسلامية أنها بديلها فى مواجهة الطائفية الدينية «الرثة» من وجهة نظرها.

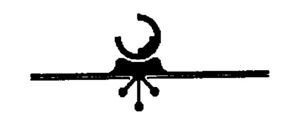
* ويتكرر المشهد مع القوى الحديثة التى قادت ثورة أبريل ١٩٨٥، فلا يمضى عام حتى يجرى احتواء نتائجها بنفس أسلوب اللجوء إلى نمط الديمقراطية الحديثة (الانتخابات) لتعود القوى الطائفية أقوى منها فى أى وقت فى برلمان ١٩٨٦ (أرقام المقاعد المثيرة: ٩٩ مقعد للأمة- ٦٣ للوطنى الاتحادى (الختمية)- ٥١ للجبهة الإسلامية القومية، مقابل عدد الأصابع للقوى الأخرى) ولتتشكل حكومة تظل كاشفة للتناقض الطائفى مع الحلول الوطنية والاجتماعية والعلمانية، سواء باستمرار الحرب فى الجنوب أو رفض جهود القوى الحديثة فى تحقيق لقاءات الحل مع حركة المقاومة فى الجنوب).(تم القبول باسقاط إجراء انتخابات فى الجنوب ، بينما كانت حركته تعلن مشروع السودان الجديد للجميع !)

* وفى ١٩٨٩ يتكرر المشهد السابق بلجوء بعض القوى الدينية- الأكثر حداثة بما يمثله الترابى والجبهة الإسلامية- للقفز على إمكان الحل الليبرالى المتواضع لأزمة العلاقات فى المجتمع وخاصة مع الجنوب ، وذلك بدفع قطاعات موالية لها فى الجيش للقفز على السلطة مثلما حدث ١٩٥٨ – أو قفزها السابق على السلطة ١٩٨٣ . ويتبلور الصراع مرة أخرى على مستوى السودان كله بدءا من ذلك التاريخ. ومحور الصراع هنا ليس حول الدولة الدينية أو إقامة الدولة الوطنية الحداثية ولكنه صراع حول السلطة بعد أن دفعت «الطائفية الحديثة» العسكر للسيطرة، ودخلت فى تنافسات وصراعات تقليدية بين الأجنحة القديمة منها والحديثة، بهذه السيطرة العسكرية وادعاء التحديث الإسلامى المرتبط ببرامج العولمة (التكيف الهيكلى- بنك فيصل الإسلامى- المدربون فى الولايات المتحدة) مقابل الطائفية الدينية القديمة التى تدعى تطوير نفسها فى برامج حزبية أو برامج «مقاومة» حديثة كالجبهات السياسية.. الخ.

إذا أتيح للقارىء المرور على وثائق تلك الأحزاب فى فترة عسكرة الطائفية بعد ١٩٨٩ (الحاكمة والمقاومة حتى دارفور..) سوف يقرأ نصوصا عائمة عن الصحوة الإسلامية، وعن عالمية «العربى الإسلامى» أو بلمسة أفريقية. وبرامج الأحزاب المقدمة للشرعية الجديدة تقول الكثير فى هذا الصدد مما كان يتوجب عرضه هنا لولا ضيق المكان. ومع ذلك فإن الفقرات المقدمة نفسها مليئة بتعبيرات العزلة وإقصاء الآخر، سواء من قبل الحكم أو المعارضة، وحتى فى نصوص معارضة تفترض أنها تعمل مع «الجنوب المسيحى» أو «الغرب» غير العربى! ولذا لا ندهش من زحف رؤى السودان الجديد وخاصة فكر جون جرنق إلى «الشمال» الشعبى المتحفز للتغيير، ولولا معوقات شمالية واضحة محصنا بمثل تلك الأفكار الطائفية، الانعزالية فى الحكم وخارجه لشاهدنا سودانًا آخر .

* وتظل الخلاصة المؤقتة أن سيناريو تبادل السلطة فى السودان بين القوى الطائفية أو الدينية مع العسكر، يستبعد فى كل الأحوال فرص دخول القوى الحديثة وعملية التحديث والنهوض الحداثى فى السودان، وفق تجارب مؤلمة بعد الاستقلال وبعد ثورة ١٩٦٤ و١٩٨٥ وحتى فترة حكم الإنقاذ. وأن ذلك إنما يرجع إلى ضعف القوى الحديثة بالطبع ومن ثم ضعف طرح أبعاد تحديثية حقيقية للقيم العلمانية لأن تلك الأخيرة أصبحت قيم تحولات اجتماعية وثقافية جذرية،تتعلق بالمواطنة والمساواة والعدل الاجتماعى،وليست مجرد حوارات فكرية أو حتى ثقافة سياسية عامة.وفى الوقت الذى تشغل فيه بعض جماعات التحديث بالجدل الثقافى أو الفكرى يجرى السيناريو فى توازن متبادل بين الطائفية والعسكر. ومن هنا بدا «التمرد» والفوضى وليس عملية التحديث هى البديل الفاعل فى المجتمع السودانى حتى الآن ويعبر طرح التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض بقيادة طائفية واضحة للعمل العسكرى لبعض الوقت عن مثل هذا التوجه . ومن هنا أيضا تبدو قوى

«الجنوب» السودانى هى بيضة الميزان فى العملية السياسية حتى الآن أيضا وكانت أكثر تأثيرًا بقيادة جرنق- لو أن النظام السودانى تركها لتفاعلها الداخلى، دون أن تشملها الفوضى الضاربة فى الشمال. لكن الجنوب نفسه يبدو مضطربا بعد «جرنق»، والعسكر وقوى الطائفية لا يشعرون بالأمان مع النمط الديمقراطى الاجتماعى المنشود، ومن ثم تعود حتمية تحرك قوى الحداثة، بدون أرضية تحديث حقيقى، وفى أجواء قوة العسكر والطائفية الدينية، فيظل السودان مهددًا بفوضى دخول الريع البترولى والنفوذ الأمريكى إلى الساحة،وهذان العنصران تحديدا يجدا أكبر الدعم من نظم الطائفية والعسكر .



من ينقذ السودان والاتحاد الأفريقي؟

تأخر الدور العربى كثيراً – مرة أخرى – فى أفريقيا، مثلما تأخر من قبل في العراق . وها هى النتائج تقترب من أن تكون واحدة. هكذا الموقف بالنسبة للسودان، والتنظيم الإقليمى المعنى وهو الاتحاد الأفريقى. ولا أحد يتحرك بإيجابية كافية لإنقاذ الوطن السودانى من أن يصبح قطرا محتلا، بقوات تحالف أو قوات دولية، كما لا أحد ينقذ العمل العربى الأفريقى من حالة العجز فى أديس أبابا أو السلبية في دوائر الجامعة العربية.

الموقف السودانى يتعرض من الداخل لحالة تكاد تكون فريدة فى اضطرابها ونتائجها المحتملة، فغرب السودان تناقش أحواله، وتمضى مفاوضاته بالسلب فى«أبوجا»، وشرق السودان تناقش أحواله مع أطراف أخرى متشددة بدورها في «أسمرة» أو العواصم الأوربية، وجنوب السودان، يشهد القلاقل أمام التنفيذ النهائى لعناصر اتفاقية الجنوب التى يحتفى بمرور عام على توقيعها بينما تتحرك بعض عناصر الرفض لها مؤخرا ، وإن لأسباب تبدو محدودة الأثر حتى الآن.

ولم نشهد مثل هذه الحالة إلا فى أسوأ الأوضاع الإفريقية مثل سيراليون وبشكل محدود في الكونغو، لأن معظم الصراعات – وكلها مريرة على أي حال – كانت بين طرفين يمكن تحديد المسئولين فيها والتعامل معها على نحو ما تم فى ليبيريا أو رواندا أو ما يتم فى ساحل العاج ...إلخ .وتبدو المشكلة أكثر قساوة عندما تبدو الحكومة المركزية أو «الاتحادية» فى الخرطوم وكأنها مستقرة أو فى الحالة التقليدية، «لمعالجة الموقف»! وكم كنا جميعا نأمل أن تكون الأحوال عادية فعلا أو محدودة فى أبعادها ومصائرها، لنهنئ الشعب السودانى وحكومته فى مثل هذه الظروف بالعيد

الخمسين للاستقلال ومرور عام على اتفاقات الاستقرار. ولكن الرياح لا تمضى بما تشتهى ...أفارقة وعربا ... فالاستقلال تتهدده التدخلات الخارجية المقترحة لمعالجة الموقف فى دارفور ، والاستقرار مهدد، بعدم استقرار الوفاق ، تماما فى الجنوب، أو كاملا مع أطراف المعارضة السودانية، فضلا عن اضطراب الموقف نفسه فى غرب وشرق السودان .... وفى هذه الظروف يستقبل السودان مؤتمر القمة الأفريقية (يناير ٢٠٠٦) ثم يليه مؤتمر القمة العربية فى مارس ٢٠٠٦ أيضا.

لا بد أن يكون فى الذهن الأهمية الكبيرة للسودان فى التقاطعات المتعددة للعروبة والأفريقية، وتقاطعات حوض النيل، وتقاطعات غرب القارة وصحرائها الغربية المتفجرة بالنزاعات حاليا مع شرق القارة وتطورات القرن الأفريقى الساخنة. وفى هذه التقاطعات عاش الشعب السودانى مأساة الجنوب لحوالى ربع قرن إن لم يكن نصف القرن كله، وأعقب ذلك استهلال القرن الواحد والعشرين بتفجر الموقف فى دارفور، ورافقه أو أعقبه الموقف فى شرق السودان. وأدت دارفور إلى التوتر مع تشاد، كما أدى الشرق والجنوب قبله مبكرا إلى التوتر مع أريتريا وغيرها. وفى كل هذه المآسى راح الحكم السودانى بمشروعه الحضارى تارة، أو مشروعه التوحيدى تارة أخرى، يتحرك وسط أجواء أفريقية وعربية غير قابلة للمعاونة، ومع قوى سياسية داخلية غير قابلة لتحمل الانفراد بالسلطة من هذا الجناح أو ذاك من ذوى السلطان ... حتى وصلنا إلى ما وصل إليه الموقف، مع الخارج والداخل على السواء.

ولندع أمر الداخل الآن ، فصيغ الوفاق الوطنى أو «الاتفاق» المؤقت على الأقل طرحت فى نيفاشا، وتعتبر قابلة للنجاح ، كما يمكن وفق عملية تصالح حقيقية أن تنجح بعض الصيغ فى «أبوجا»، وربما يطرح مثلها لأهل «البجا» والشرق عموما . لكن يبقى الخطر الخارجى الذى تسلل فجأة إلى عناصر الموقف فى غرب السودان ليلمح إلى خطر تعرض هذا الوطن « للتدويل العسكرى » مثلما حدث مع العراق،

أو يحتمل حدوثه فى سوريا ولبنان. ويكاد «النظام العربي» أن يكون متفرجا فى كل هذه الحالات، أما «النظام الأفريقي» فإنه سرعان ما راح يسلم فى حالة السودان أكثر من أي حالة أخرى سابقة باستدعاء «القوات الدولية» لأنه عاجز عن أداء دوره «لأسباب مالية»!!

وإذا ما كان هذا هو «السبب» فى استدعاء «الأمم المتحدة» فإن تلك الأخيرة نفسها سرعان ما ستعلن عجزها المالى أيضا ليتحول التدخل إلى «قوة حلفاء» نعرف مقدما من سيديرها ويمولها ليصل إلى العمق السودانى الذى تعتبر ثروته البترولية هى مبدؤه ومنتهاه. وقد بدت تصريحات « أنان» استفزازية لعدم التزامه بدوره المحايد فى مثل هذه الأمور، رغبة منه فى مواصلة موقفه لاسترضاء الولايات المتحدة. وقد بدأت إجراءات هذا المخطط المثير فى بيانات المبعوثين الدوليين، ومندوبى المانحين والمنظمات الحقوقية داعية لوجود « القوات الدولية »متهمة بالتدريج« الحكومة السودانية » وحدها بالتقصير والعودة إلى العنف مع أهالى إقليم دار فور، رغم سابق اتهامهم لتنظيمات المتمردين بمثل هذا السلوك، بل أن تلكؤ وصول المساعدات بسبب اتهام «الطرفين» كان أحد أسباب تدهور الموقف الذى تحملت «الحكومة» وحدها مسؤوليته فى النهاية. وقد التقط الطامعون فى التدخل الخيط بالتصريحات العنيفة من المسؤولين الأمريكيين والفرنسيين عقب تصريحات مسئولى الأمم المتحدة. وكاد هذا التطور أن يعرض مؤتمر القمة الأفريقية بالخرطوم لتعقيدات عدم الانعقاد بها، بل ومثل ذلك نسمعه بشأن القمة العربية نفسها. وحتى مع انعقاد القمة الأفريقية، فإن المسألة التشادية وكثرة الاعتذارات عن الحضور الأفريقى سوف تجعل من تمامه معجزة وسيتعرض «التنظيم الأفريقي» برئاسة الرئيس السودانى أو بما يترتب عن عدم رئاسته إلى تدهور جديد خاصة عدم تعاون جنوب أفريقيا ونيجيريا لتجاوز الأزمة.

والآن أصبح التساؤل أكثر مرارة عن دور الجامعة العربية !! أو فاعلية النظام

العربي؟ وهل يعقل ألا نستفيد بأي درجة من الغياب العربى السابق الذى حدث فى مسألة احتلال العراق، سواء فى مقدماتها أو نتائجها؟ وهل يمكن تجاهل دلالات التدخل المتأخر كما حدث مؤخرا؟

إن الحديث هنا يشير إلى القلق الفعلى الذى بدأ أخيرا فى دوائر كنا نظن أن لها فلسفتها الخاصة فى الصمت مثل القاهرة أو بعض عواصم الخليج، لكن التفاعلات الإقليمية السلبية أصبحت فى مثل خطر التفاعل الدولي الذي سبق نحو العراق. وها قد أصبح الحال كذلك فى السودان. فإن عجز الاتحاد الأفريقي، وعجز النظام الداخلى فى السودان عن مواجهة كارثة التدخل الدولى سوف تصيب النظام العربي بمقتل فى شمال القارة كما تصيب النظام الأفريقي المتنازع عليه أصلا. إن تشابك الأصابع الفرنسية والأمريكية يكاد يكون أكثر صراحة نحو السودان، وثمة عناصر فى غرب القارة فى مقدمتها النزاع التشادى السوداني، وأخرى فى شرقه متعددة الاتجاهات يمكن أن تجعل السودان فريسة مطلقة بل وأسهل من الحالة العراقية رغم عمق الكارثة. وقد كان من المتصور أن يكون ثمة دور أكبر للجامعة العربية تمهيدا لاجتماع القمة العربية بالخرطوم، أو أن يتدخل المال العربي بسرعة إلى جانب أدوار مباشرة فى «الاتحاد الأفريقي» تقوم به مصر والجزائر وليبيا لتفعيل دور «الاتحاد الأفريقي» وللاتصال بالدول اللاعبة فى الساحة السودانية لوقف التدخل الخارجى. كما أن ثقل هؤلاء لدى دوائر المال العربي يمكن أن ينقذ دور «الاتحاد الأفريقي» نفسه الذى أصبح له من القوات المدربة على الأرض السودانية أو المؤهلة مثل القوات المصرية والليبية بما يمكن أن يعيد الحياة لدوره كتنظيم إقليمى خاصة الفرصة متاحة فى القمة الأفريقية بالخرطوم ثم العربية بالخرطوم أيضا لاستعادة الأنفاس أو الحياة في العلاقات العربية الأفريقية ، وذلك ما لم يكن لأهمية وجودهما فى التنظيم الدولى فليكن لإنقاذ السودان و«الاتحاد الأفريقي» نفسه.

مصير العصا والجزرة في المشهد السوداني

يبدو أن شعار «العصا والجزرة» مقدر على المصائر السودانية، بما يتوجب التفكير، والأمل فى توقف هذه الآلية المرهقة التى تبلغ قمتها فى هذه الأيام، فى الموقف الأمريكى والداخلى على السواء. ولابد أن الجمهور السودانى قد تعب بما فيه الكفاية، وبما يلمح للكثير من التوقعات المتضاربة!

وتبدو «الحكومة الذكية» فى السودان، مركزة شطارتها دائما فى عبور «المفارق» بين «العصا والجزرة» خارجيا وداخليا بما لا يمنح أملا كبيرا فى استقرار قريب، لأن أطراف «العصا والجزرة» أنفسهم ليسوا مستقرين، سواء كانت الإدارات الأمريكية، أو القوى السياسية الداخلية!

النظام السودانى الذى قاتل بحدة فى الجنوب، هو الذى بادر أوائل التسعينات بإعلان «حق تقرير المصير» ثم ذهب ليعبر مفرق «العصا والجزرة» فى نيروبى مع «الإيجاد» والأمريكان، وعاد سالما على أى حال وإن كان السودان ليس سالما تماما عقب هذه الرحلة إلى «الجنوب» عبر «نيروبى». وهو نفسه الذى ذهب إلى «أبوجا» مهددا بعصا التمردات والتدخلات، وأملا فى الإستقرار بعد رحلة الجنوب، وإذ بالتوتر يعلو هنا أيضا، لكن النظام يعبر «المفرق» بين «العصا والجزرة» عبر تنافسات القوى الدولية المتنافسة على البترول، والقوى الداخلية المتصارعة فى «دارفور»..وهكذا فعل فى الشرق، بل وفعل مع قوى التجمع فى القاهرة والخرطوم...لكن أقوى الضربات كانت فى مجلس الأمن والمحكمة الجنائية، كما كانت فى إعلانات الحملة الانتخابية نفسها للرئيس «أوباما» – بل وبعد انتخابه – حول القول بجناية «إبادة الجنس» فى دارفور مما يعرض السودان كله – وليس

رئاسته فقط – للتدخل العنيف .

«وبعصا » هذا الاتهام بعدت الشقة فى المسافة بين العصا والجزرة هذه المرة ، لأن القوى الداخلية أيضا باتت أمام خيارات التحرك بالعصى أمام النظام استفادة من هذه الظروف «التاريخية » الميسرة لحركتها الشعبية ، خاصة وأن الموقف لم يسمح بتحركات « شعبوية » ناجحة من قبل القيادة السودانية وحزبها ، مما احتاج لآليات جديدة لعبور «المفرق » بين «العصا والجزرة » ...لم يكن سهلا على أى حال وإن ظل ممكنا !

كان تعيين الولايات المتحدة – بقيادة أوباما– للمبعوث الجديد، « الجنرال سكوت جرشن» عقب الصيف الأخير، بروحه «التفاوضية » العالية إشارة إنقاذ أولى للنظام السودانى . ويا للطرافة فى إعلانه أنه لا يتعامل مع الرئيس البشير المطلوب للمحكمة! ، ولكنه يسعى بحكمة بين القوى السودانية والأطراف المشاركة الخارجية . ونجح خلال جولاته بين الزعامات السودانية، وبين عواصم مثل القاهرة ةطرابلس وأديس أبابا وقطر ، بل وعبر محادثات « لأوباما» مع الصينيين والروس ، والاتصالات مع الاتحاد الأوروبى مما جعل عنده الفرصة ليبدو مهددا للحكم من جهة (بالمحكمة) ومقبلا على« السودان» لاستمرار دفع مقولة الحل الشامل «بالتعاون» مع الأطراف الداخلية ، وليس بعزلها من جهة أخرى (الجزرة) . ويبدو أن تلك هى العناصر الرئيسية ، أو المنتج الرئيسى لورقة الاستراتيجية الجديدة الأمريكية التى أعلنتها إدارة الرئيس « أوباما » فى ١٩ نوفمبر ٢٠٠٩ .

الأمريكيون فى مستنقع أفغانستان والعراق ، لا يستطيعون المغامرة فى «دارفور» الآن بأى حال ، لكن شعارات « الحرب الكاسحة » فى أفغانستان ، والسيطرة باسم الأمن فى العراق لم تتراجع بأى مسافة عن نغمة الرئيس بوش نفسه ، كما لم تتراجع نغمة مواجهة إبادة الجنس فى «دارفور» . لكن العار العسكرى الذى يحيط « برئيس نوبل» فى آسيا ، لابد أن تواجهه نزعة إنسانية نسبيا فى أفريقيا ، ولذا تظل الاستراتيجية الأمريكية

تتحدث عن حقوق الإنسان والاستقرار والسلام فى «دارفور » وجنوب السودان ، وعينها على ضمان توزيع مناطق البترول باسم الحق فى توزيع الثروة ، والحديث فى الحقيقة هو عن ضمانات من الأطراف المشاركة ، لضمان المصالح الأمريكية ، وإلا بقيت جماعة « إنقاذ دارفور » والكونجرس على سطح الإعلام الأمريكى . ولاشك أن النظام السودانى ، الذى بدأ يشعر بأمان رئيسه النسبى تجاه نغمة المحكمة الجنائية ، كما يشعر بألفة نسبية مع وجود المبعوث « الجنرال جريشن» فى الخرطوم دون تصريحات مزعجة ، بل وتلميحات الاستراتيجية الجديدة أكثر من مرة إلى توفير فرص « الحوافز إلى جانب إشارات عن فرص العقاب » ، أى التلويح الهادئ بالجزرة والعصا فى آن واحد وليس تتابعا . والإيحاء بأن الحوار يجرى فى اتصال مع أطراف عربية وأفريقية مطمئنة للنظام السودانى، وفى نفس الوقت يظل مطلب حل مشكلة « أبيى » وكردفان ملحا...، كل ذلك يجعل « للعصا والجزرة » احتمالات الفعل فى المشهد السودانى الحاكم . ، مع طمأنة النظام إلى إمكان تمرير الانتخابات – والاستفتاء عامى ٢٠١٠-٢٠١١ بأقل قدر من الإزعاجات .

الإنزعاج الأكبر الآن ، فى المشهد السودانى الداخلى ، السياسى والشعبى ، الذى تتحرك فيه قوى تناقض غريبة سيسعد بها النظام السودانى بالتأكيد . فما معنى كل هذه التصريحات والتمظهرات الصارخة للخلافات فى الحركة الشعبية أو ما حولها ؟ الحركة التى جمعت القوى السياسية المعارضة فى مشهد جديد وقوى تماما فى جوبا منذ أسابيع ، تمضى الآن وحدها – تقريبا – فى تظاهر ا حتجاجى فى الخرطوم (الاثنين القاسى ٧ ديسمبر)، وبعد إعلان عن حوار «الشريكين» حول «القضايا العالقة » يوم الأحد ٦ ديسمبر ! والأدهى من ذلك هو قرار – بدا جماعيا – من جماعة جوبا أنفسهم للقيام بالمظاهرة ثم لا يحضر المظاهرة زعماء «الأمة » و«الوطنى الاتحادى » – والشيوعى ....والروايات عن الواقعتين مستفزة بالفعل لأية جماهير تأمل فى تحرك ديمقراطى

حقيقى . فلا زعامة حزب الأمة تستطيع تبرير الموقف الذى بدا قويا فى جوبا بل وعلى لسان المناضلة «مريم الصادق المهدى » فى اجتماع أهل جوبا فى الخرطوم ، ثم الغياب فى اليوم التالى ، ولا تنسيق تفهمه الجماهير فى أحداث الاثنين التتى بدت معزولة عن «الفعل السياسى » الجامع لكل أطراف المعارضة ، ولا تفسير «للقاء زعماء الشمال وحدهم » (الرئيس البشير والسيدان الصادق والميرغنى) بما يعيد المشهد السودانى كله لذكريات لا أريد أن أشيع الأسى حولها ، من مؤتمر جوبا ١٩٤٧ ، إلى مفاوضات الاستقلال ، إلى المائدة المستديرة ١٩٦٥ ، إلى مفاوضات ما بعد انتفاضة ١٩٨٥! . ويظل السؤال الآن كئيبا بالفعل : هل يريد الشماليون أن يمضوا وحدهم ، ما داموا بعد كل هذا التفاعل من أجل سودان جديد ؟

إن الجنوبيين الآن فى حاجة للبقاء فى هذا التحالف الشمالى الجنوبى مهما تعددت أطرافه ، ومصالح المعارضة الجنوبية تبدو ملحة مع الجنوبيين ، ويستطيع موقف منسق أن يجلب بعض« الجزرات » لكل الأطراف ، لو لم يُترك الأمريكيون فى مأزقهم الحالى – يصيغون الموقف وحدهم للإيحاء بالتهدئة فى الساحة الأفريقية ولو مؤقتا . ولكن ما يبدو فى الجعبة ما زال قائما فى ثوابت – إدارتهم السابقة حول « دولة واحدة ونظامان» وهذا هو المرجع الذى بدأت إشاراته بين السياسيين أنفسهم فى جوبا ، وما زالت رياح « الكونفيدرالية » مطروحة لحل هذه التعقيدات بين السياسيين جميعا على الجانبين . كما يوحى تمسك النظام الحاكم ببقائه كما هو وبأى ثمن ، وقدرته المستمرة على النفاذ بين «العصا والجزرة » حيث لايريد « شراكة حقيقية » فى حلول تفاوضية هادئة ولا يساعد الحكم فى ذلك إلا وجود قيادات حزبية تقليدية تعودت الحضور فى فراغات السلطة .و يبدو كل ذلك محيلا إلى تحضير تقليدى للانتخابات والاستفتاء نأمل أن تجنب السودان انفجارات لا تنفع معها حتى الكونفيدرالية المتوقعة .

رسائل مؤتمر جوبا :
أي مستقبل للوحدة السودانية؟

المؤتمر الذى عقدته «القوى السياسية الوطنية» فى السودان فى العاصمة الثانية للبلاد «جوبا» فى ٢٦-٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، اتخذت معظم جزئياته دلالات بالغة الأهمية ستطلق أفقا واسعة للتأملات والتوقعات بالتأكيد. كما تبعث الكلمات نفسها فى إعلام المؤتمر وأوراق المتحدثين بدءا من خطاب رئيس الجنوب سيلفا كير ميارديت ومرورا على الخطابات المختلفة بل وقراراته الهادئة برسائل ذات قيمة بالغة بدورها.

ولا أعرف لماذا سعيت عند قراءة أوراق مؤتمر جوبا ٢٠٠٩ إلى التقاط دراستين بالغتى الدلالة فى المسألة السودانية؛ أحدها : لأستاذنا الراحل محمد عمر بشير عن «جنوب السودان: خلفية الصراع الصادر ١٩٦٨، وكتاب الدبلوماسى المفكر فرنسيس دينق عن صراع الرؤى: نزاع الهويات فى السودان ١٩٩٥. ولامست مباشرة ما أثار خواطرى عن مؤتمر جوبا ١٩٤٧ لأرقب القفزة التى تكون قد حدثت بعد مرور حوالى الستين عاما.

أعرف أننى اختلفت مع كثير من أصدقائى السودانيين فى الشمال حين قلت كثيرا أننى أشعر مع أية متابعة متواضعة أن الجنوبيين عند اللحظات الحاسمة أبدو مواقف إيجابية تجاه الوحدة الوطنية على عكس ما يشاع بل وما حدث من «كفاح مسلح» عقب ما اعتبروه نقوصا من قبل «القوى الحاكمة» أو المتحكمة فى الشمال، هكذا بدأ لى الأمر مع الجنوبيين- منذ مؤتمر جوبا ١٩٤٧ كما بدأ بعد انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤، وأبريل ١٩٨٥ ثم تجسد فى انقلاب الإنقاذ ١٩٨٩.

وهو ما أسماه الحكيم الجنوبى الليبرالى بالاتفاقات المجهضة.. وكل ذلك يجعل المراقب يتطلع بكل التعاطف مع ما يصدر عن مؤتمر جوبا ٢٠٠٩ لأنها ترسل برسائل جديدة نسبيا على الرسائل السابقة بشأن مستقبل السودان الذى يتعرض لأخطر القرارات الآن.

المقارنة الكاملة بين جوبا ١٩٤٧ والوضع الآن ستبدو ظالمة، لكنها تظل قائمة، فثمة اتفاق الآن وفى النهاية من قبل الجنوبيين على مصير الوحدة مهما لعبت الشكوك المتبادلة دور «الاحتمال» لغير ذلك، وإن كان المفوض الشمالى فى جوبا ١٩٤٧ لم يملك إلا «الإغراء» بمستقبل الوحدة، السياسى فإن المفاوض الجنوبى اليوم هو الذى يملك الإغراء بتوفير ظروف الديمقراطية للشماليين، ومن موقع قوة ملحوظ فى خطاب «سيلفا كير».. قوة ناشئة من وجود فترة عامين تقريبا قبل الاستفتاء مقابل احتياج شمالى لحسم الموقف السياسى الديمقراطى الآن!

وفى الحالتين ١٩٤٧، ٢٠٠٩ يظل العامل الخارجى حاضرا. لكن ثمة فرق بالتأكيد بين «إدارة استعمارية» فى جوبا الأولى، وإدارة تتسلح أولا بنجاح نضال عسكرى وسياسى فى جوبا الثانية وتملكك أساليب للعودة لنفس المنطلق! أما عن الخارجى، فاللجوء إليه سمة مشتركة وإن كانت الخرطوم تبالغ الآن فى التلويح بوجوده عام ٢٠٠٩ فإن علاقات الخرطوم الخارجية نفسها لا تغطى هذه الحملة الغريبة على «تمويل اجتماع فى جوبا»!

لا شك أن مؤتمر جوبا ٢٠٠٩ يعتبر نقله تاريخية فى حياة السودان، لأن وفاقا سودانيا بين كل هذه الأطراف الشمالية تحت رعاية جنوبية وإن كان ليس إجماعا يعتبر الخطوة الرئيسية فى التاريخ الحديث للسودان، لا يضعفها إلا عناصر كامنة قد تكون تدميريه فى نفس الوقت. لأن مشاكل من نوع سلوك حزب المؤتمر الشعبى بقيادة الترابى، أو «الاقصاءات» التى قامت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان، أو

الفشل فى التوصل لصيغة لحضور «أهالى دار فور»، كلها مطبات ينوء بحملها «الدينكا» وحدهم، ولا تكفى لمعالجتها التطمينات الصادرة فى خطاب «سيلفا كير» عن عمله الأكيد لجعل الوحدة جذابة، أو أن تقارب صيغة شمال/ جنوب ملزمة حتى إذا حدث الانفصال، كما أن أجواء الاطمئنان الشمالى إلى صيغة الكونفيدرلية لو حدث الانفصال تبدو رافعة إيجابية لفرص نجاح المؤتمر.

الأزمة الآن حول موقف الخرطوم.. وحلفاء كل الأطراف التى كانت فى جوبا. كيف سيمضى موقف هؤلاء جميعا، مع «روح مؤتمر جوبا»؟

هل ترغب حكومة الخرطوم حقا فى الوصول إلى انتخابات ٢٠١٠ واستفتاء ٢٠١١ بروح جديدة لصالح مستقبل ديمقراطى ووحدة وطنية حقيقية للسودان؟ فتتفاهم مع قوى جوبا تفاهما وديا، بحوار على الداخل وليس على الخارج أو الثروة، أم ستراها تراهن على ضعف مواقف معظم أطراف مؤتمر جوبا الحالية لتجهض محاولة الوفاق، وتضيف فشل جوبا الأخير لمحاولات الإجهاض السابقة جميعا بما سيسمى ويحسب على الشمال كله وليس «نظام حكم» مختلفا عليه؟

مثل هذا السؤال خاص أيضا بالأطراف الخارجية الدولية والإقليمية؛ هل يكسب الرهان الأمريكى وحده بسياسة ضبط سلوك الخرطوم عبر التظاهر بدعم الوفاق الديمقراطى فى جوبا حتى يستبعد المنافسات التى تهب دائما على الخرطوم دوليا وإقليميا؟ خاصة وأن الإدارة الأمريكية تملك من وسائل «الدبلوماسية الناعمة» الكثير التى تلوح به فى كل اتجاه وتجعلها مؤثرة فى الخرطوم وجوبا على السواء؟

أم ترى نستطيع كتلة الوفاق هذه أن تكون مجالا للإغراء تلجأ إليه الأطراف الخارجية بما سيكون فرصة لدعم موقفها الداخلى نفسه؟ وهل يعتمد الأمريكيون مخططا ديمقراطيا حقا حتى نثق فى موقفهم فى اتجاه تحالف جوبا، أم أنهم يثبتون دائما

أنهم غير راغبين فى المسألة الديمقراطية هذه كمحك فى معظم الإقليم الشرق أوسطى والأفريقى على السواء؟

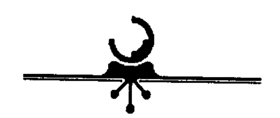
وقد لوح المؤتمرون فى جوبا فى وضع اختيار للحكم- وأصدقائه بالحديث الحاد عن إجراءات ديمقراطية قبل نوفمبر ٢٠٠٩ لضمان أجواء انتخابات ٢٠١٠، فهل يمكن تصور ذلك.

الحكم فى الخرطوم الذى أبدى عدم حماسه فى أى أزمة لمواجهة مضارها على الخرطوم، لن يقبل استسلاما لتهديد موعده بعد شهرين! كما لن تحل مشاكل «أبيي» والإحصاء العام، وتهدئة المتحاربين، وصعوبات دار فور خلال الشهرين أو حتى أبريل ٢٠١٠ ولذا فإنى أتصور أن حل التهديد بمقاطعة الانتخابات لن يسهم فى معالجة القضايا الأخرى من قبل الحكم القائم مما لا يجعل الوحدة «جاذبة بل لافتقاد الآمال كما حدث فى جوبا ١٩٤٧، ومن ثم تفتقد فرص الاستقرار. إن توجه خطاب جوبا إلى سدة الحكم فى الخرطوم وحدها إنما يعبر عن ضعف حقيقى للقوى السياسية من جهة وإبقاء عنصر القوة والرهان فى الجنوب وحده. ولا يساعد فى إنقاذ الموقف فى «الأشهر القليلة» القادمة إلا أن نأمل فى تصور جديد يقول إن سيلفا كير يتعامل مع قوى سياسية محترمة يراهن بها على جوبا جديدة ٢٠٠٩، بينما يعيد الرئيس بشير السودان إلى أجواء عدم الثقة المتبادلة مثلما حدث فى جوبا ١٩٤٧ .

بقى الحديث عن أطراف أخرى إقليمية لا نعرف لها دورا حاسما ولا تتيح الخرطوم وجوبا فرصة لموقف هذه القوى المتواضع، لا من القاهرة أو الرياض أو طرابلس أو أبوجا.

الكل يراهن فى النهاية على انتظار رد فعل الخرطوم، التى قد تعتبر أن مؤتمر جوبا مجرد مناورة جنوبية وليس أكثر لأن «السلطة الجنوبية» ملتزمة فى النهاية بتطبيق الاتفاق المشترك لنيفاشا مهما كانت قرارات جوبا؟ أم تراهن حكومة الخرطوم على

ضعف أحزاب الشمال والصراعات فى الجنوب لتكشف هذا الضعف خلال تحدياتها المتوقعة؛ واعتبارها لعنصر أمانها وحده بينها يمكن أن يكون «وفاق جوبا» جاذبا لانتعاش حقيقى للقوى السياسة الديمقراطية فيضع الحكم الإنقاذى فى مأزق يجبره على «إنقاذ» الوحدة الوطنية فى السودان.



من ينقذ السودان ..؟

تعود أحداث السودان من داخله ومن حوله، لتدفع بالتساؤلات قوية حول مصير هذا الكيان السياسى فى الأشهر القليلة القادمة.

ويبعث الارتباك السائد على كافة المستويات السياسية، خارجا وداخليا إلى عدم الاطمئنان على مصير السودان، ما لم ينقذه حل داخلى شامل يصحح علاقة الحكم بالمجتمع السياسى والاقتصادى على السواء. ولا يبدو فى الخريطة السياسية القائمة أن ثمة بشائر حقيقية، رغم نغمة التفاؤل فى رسائل بعض «حكماء أفريقيا والعرب» على نحو ما جاء فى بيان الأب «ديزموند توتو» و«الأخضر الإبراهيمى»، ومن وورائهما مانديلا نفسه بمناسبة الإعداد لليوم العالمى للسودان. المتفائلون يأخذون فى الاعتبار، ذكرى مرور خمسة أعوام على اتفاق «نيفاشا» بين شمال وجنوب السودان فى كينيا عام ٢٠٠٥، وأن القلق السائد على السودان قائم بين أهله، وليس مجرد الاطمئنان على مسيرة الاتفاق، هو الذى قد يدفع ببعض التماسك أمام تهديدات الاضطراب فى ساحة الجنوب، ودار فور على السواء. بل ويلمح المتفائلون بعض الهدوء فى الموقف الأمريكى المتشدد بالأساس والمتمسك بالإشارة إلى تهمة «إبادة الجنس» فى دارفور والالتزام بحكم المحكمة الدولية ضد الرئيس بشير ورفاقه ويلاحظ هؤلاء أن نغمة المبعوث الأمريكى إلى السودان «الجنرال جريش» ليست بهذه الحدة بعد مقابلاته مؤخرا لأطراف سياسية عديدة فى الخرطوم،وأنه يشير إلى «فرص الحوافز» إلى جانب فرص العقاب« وفق منطق العصا والجزرة، أو منطق فلاسفة أوباما عن القوة الناعمة والقوة الذكية، وأن مأزق الولايات المتحدة فى أفغانستان والعراق، بل ومع إسرائيل والفلسطينيين لا يساعد على إضافة التشدد

الآن مع السودان. وأن تهدئة العلاقات بين حكومة الخرطوم وحكومة الجنوب عبر الدور الأمريكى قد تهدئ هذه المنطقة ولو مؤقتا. لكن «السلة السودانية» ليست مليئة فقط بأوراق فلسفة «الإدارة» فى الولايات المتحدة، إذ يلفت النظر أيضا تصاعد الهجمة من قبل أصحاب المصالح فى الكونجرس الأمريكى من أصحاب حملات «إنقاذ دارفور» وكأن المسألة السودانية محصورة فقط فى «المظالم الإنسانية» فى دارفور، لتنطلق حملات «إنقاذ دارفور» كبيرة ومدوية فى أكثر من عاصمة عربية وعالمية؛ متجاهلة دعوة «العقلاء الأفارقة والعرب أيضا« نحو المطالبة «بحل شامل»؛ «لا يعزل مأساة دارفور عن الأزمة الحاكمة فى أنحاء السودان»، وإن الأمر يحتاج أيضا «للتطبيق الشامل لاتفاق السلام، بما فيه اتفاق الشمال والجنوب، ليضمن ذلك كافة مناطق تهديد الوحدة السودانية، من جوبا إلى «أبيي» إلى جنوب كردفان، كما يشمل حل قضايا الفقر (اقتسام الثروة) بالإضافة لحكم مسؤول عن المشاكل العرقية والدينية، فى البلد الشاسع الأطراف.

ولأن الحكمة تقتضى هذه النظرة الشاملة فى بيانات صدرت مؤخرا، فإن «بيان الأخضر وتوتو» تضع بعض المسؤولية على «شهود اتفاق نيفاشا» من منظمة الإيجاد (فى شرقى أفريقيا) إلى أصحاب المصالح الأوربيين، وفى مقدمتهم الولايات المتحدة لتقوم بمتابعة هذه الحلول الشاملة!

لكن المتشائمين يحملون مرارات أخرى عن الموقف لا يرونها تساعد فى حله، إلا إذا نهضت الأطراف الداخلية على حلول ديمقراطية جديدة تتسم بالتوافق، والتفاوضية وليس الصراع الذى تبدو مرارته الآن فى الساحة السودانية، وهى مرارة لا تحيل إلا لتسلطية مركزية ظاهرة، ولا تلمح إلا لعدم الاعتراف بأية قوى أخرى فى السودان باستثناء مصطلح «الشريكين» أى حزب المؤتمر الوطنى الحاكم مركزيا فى الخرطوم، بأجنحته المتعددة، والحركة الشعبية لتحرير السودان، بشعابها

المتنوعة! أى أن الكتلة الحاكمة للموقف، ولاتفاق السلام معا، لا تتمتع هى نفسها بهذه الوحدة التى تدفع عمليا لأداء انتخابات سليمة، وإلى «حكم رشيد» أو «حكومة مسؤولة» فعليا عقب انتخابات أبريل ٢٠١٠..! ويظل الأكثر مرارة فى الساحة السودانية، أن الموقف الذى يبدو أميل للهدوء أو التهدئة فى غرب السودان من دارفور لحدود وموقف تشاد، وهبوط حدة التحارب فى المنطقة، لاعتبارات كثيرة تحيط بقوى «التمرد» لا يقابله موقف مماثل على ساحة القوى السياسية.

ويبدو الحكم فى السودان سعيدا تماما بهذا التطور الداخلى الذى يتيح له فرص الانفراد والإقصاء، وفق جوهر سياساته، بأكثر من إثارة قلقه على استقرار حقيقى، وعملية إنقاذ حقيقية.

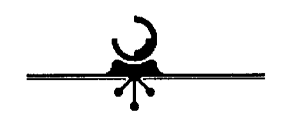
لا أتصور إلا أن النظام السودانى قد أقلقه اجتماع قوى المعارضة السياسية، وبعض أطراف التنظيمات الشعبية، فى جوبا (سبتمبر ٢٠٠٩) وفى حضن الحركة الشعبية لتحرير السودان، شريكه فى الحكم! فى إشارة للقاء الجنوب والشمال خارج الأطر التقليدية، لكن المؤسف أن هذه القوى السياسية نفسها التى لوحت بإمكان مقاطعة انتخابات أبريل ٢٠١٠ ما لم تعدل كثير من قوانين الأمن والانتخابات.. الخ لم تستطع أن تحسم أمرها بعد بشأن محاصرة الحكم، أو الضغط الحقيقى عليه من أجل أداء موضوعى قبل الانتخابات، لذا ظل الحكم يراهن على أن «شراكته» غير ملزمة إلا مع «الحركة الشعبية» وهذه تعانى الكثير فى الجنوب ويمكن محاصرتها هى نفسها فى أشكال من الاضطراب وإشاعة الانقسام وإثارة الصعوبات أمام سيطرتها وحدها فى الجنوب، بل ومحاصرتها فى واشنطن نفسها! والحزبان المواجهان بقيادة السيدين، الصادق والميرغنى يعانيان بدورهما مشاكل داخلية، بل وذهبا للرئيس البشير يستطلعان حقيقة الموقف، أو يتبادلان الإشارات..! ولم نعرف إلا ميلهما «للعمل السياسى» لترتيب الأوضاع داخلهما بدلا من إنجاح تحركات «أطرافهما»

المعارضة فى الشارع السودانى أوائل ديسمبر ٢٠٠٩ دون حضورهما، وهناك أطراف أخرى يسارية أو يمينية لم تبرز بين تحركاتها لدعم آثار مؤتمر جوبا إلا انفراد «الترابى» بمزيد من إغراء الحركة الشعبية لإبقاء سندها له، وذلك بإعلانه ترشيح «جنوبى» عن جبهته الإسلامية لمعركة الرئاسة القادمة. أما أهل دارفور فمن المؤسف أن كافة الأطراف غابوا أو غُيبوا عن اجتماع المعارضة فى جوبا، ولم توجه لهم دعوات فعلية إلا فى خطاب البشير الأخير عن إمكان الرجوع لاجتماع «الدوحة» مع بعض أطرافهم... بهذا لا نستطيع أن نتوقع فى أشهر قليلة- حتى أبريل ٢٠١٠- إلا مزيدا من الاضطراب فى الصيغة السودانية التى تصورنا أن اجتماع «جوبا» سيكون فرصة تاريخية للمعارضة الشاملة أو التوافق الممهد لحل شامل...

فكيف سيأتى إذن الحل الذى يأمله «ديزموند توتو» و«الأخضر الإبراهيمى» وأصدقاؤهم الحادبين على «الوضع الشامل» فى السودان؟ إن هذا الوضع لم يساعد إلا حملات «إنقاذ دارفور» التى إن لم تكن متوافقة مع لوبى الكونجرس الأمريكى ضد «إبادة الجنس» فى دارفور»، فإنها ليست إلا صرخات خارجية حول الحل الجزئى لأزمة السودان، التى تشكل قضية دارفور جزءا واحدا منها.

هل ثمة ضغط جماعى شامل يدفعه بيان «توتو- الأخضر» إلى الظهور؟ لم تأت المساعى الحميدة للاتحاد الأفريقى إلا بتقرير «ثوبا مبيكى» عن محكمة أفريقية سودانية مختلطة لإنقاذ رأس الحكم، لا جوهره! ولم تأت تهديدات «مؤتمر جوبا» للقوى السياسية الوطنية، إلا بتهديدات حول مقاطعة الانتخابات أو التظاهر الوطنى فى الشارع سياسيا وشعبيا للضغط على الحكم أو على القيادة السياسية لتعديل القوانين أو مقاطعة الانتخابات. وهذه كلها ليست ضمن أجندة الحل الشامل للمسألة السودانية التى يطلب لها الحكماء «حكومة مسؤولة» وحكما رشيدا.

قال بعض المتعاطفين الذين تأملوا الخطاب السياسى فى جوبا: أن «أشكالا جذابة» أخرى لوضع الجنوب على الأقل قد تكون مطروحة لإنجاح اتفاق نيفاشا بشكل مرض. فإزاء استحالة تصور انتخابات حقيقية فى أبريل القادم مع أوضاع الجنوبيين الحالية فى الشمال والجنوب والخارج على السواء، وإزاء الوضع غير المريح بالضرورة فى دارفور، وإزاء المراوحة بين حالات الإقصاء، وحالات الالتقاء، بين شركاء الحكم وأطراف المعارضة، فإننا سوف نشهد فى النهاية «تمثيلا» بعناصر الوضع الراهن، ومن هنا يمكن الاستغناء عن صيغة «الاستفتاء» لحسم الخيارات الصعبة مع الجنوب بعد إجراء مثل هذه الانتخابات انتقالا إلى صيغة «التراضى» داخل البرلمان القادم- الذى لن يعنى تمثيلا حقيقيا- ولكن التراضى يظل ممكنا حول إعلان «الكونفيدرالية» فى السودان عن طريق «البرلمان» القادم وليس الاستفتاء، حتى لو بقى الترابط رخو بين أقاليم السودان ومستعدا فى النهاية ليصلب فى ظروف أفضل، مثلما حدث عند استقلال السودان نفسه الذى كان مقررا أن يتم باستفتاء أيضا فى اتفاقية دولية، لم يجر الالتزام بها عندما أدرك عبد الناصر والأزهرى أن إجراء الاستفتاء سيشكل ارتباكا فى سياسة ووضع الطرفين. فهل تقبل الأطراف السودانية بمثل هذا الحل، وهو ما يمكن أن يمثل رغبة داخلية لإنقاذ الأوضاع، بدلا من الإلحاح الخارجى الجزئى- والمفرض فى أحيان كثيرة- لإنقاذ دارفور.؟



بين مآزق الداخل والخارج: من ينقذ السودان ؟

كتبت من قبل ذلك (عام ٢٠٠٩) أتساءل: «من ينقذ السودان»؟ وكان الموقف يومها أقل سوءًا مما هو عليه الآن (أواخر ٢٠١٠)، كان الضغط المثير للخوف قادماً من الأوضاع الداخلية المتدهورة بالأساس قبل انتخابات أبريل ٢٠١٠، حيث القوى السياسية المعارضة تحزم قواتها فى «تحالف جوبا» بينما تقوم فلسفة الحكم على عزلها، والخلافات تحتد بين الشريكين (فى الشمال والجنوب) حول من يقود العملية السياسية، التى تبدو وكأنها لعبة لانفراد الشريكين، واللذين لا يريدان للشراكة السياسية شرعية أوسع بمشاركة «الآخرين»... وكان ذلك فى أجواء محاولة المبعوث الأمريكى «جريشن» للتهدئة من حول دارفور ولو فى الدوحة أو القاهرة دون استجابات فعالة مما بدا لنا فى مجموعه مربكاً ومحتاجاً للإجابة عمن ينقذ السودان قبل لحظاته الحاسمة باقتراب نهاية ترتيبات نيفاشا نحو الوحدة أو الانفصال..

والآن وقد أصبح الجو أكثر تلبداً بالغيوم التى تحجب الرؤية بكثافة الموقف المضطرب فى الشمال والجنوب على السواء، مقرونا بتهديدات كل أطرافها بالحرب ناهيك عن الانفصال.. مما يعود بنا إلى التساؤل عمن ينقذ السودان؟

لا تنبئ لغة «شريكى الحكم»- كما تجرى تسميتها لتعنى هذا الانفراد الإقصائى الصارخ- الآن بما كانت توحى به أواخر عام ٢٠٠٩ من احتمال القبول بنوع من الفيدرالية أو تأكيد «خيار النظامين فى دولة واحدة» أو الكمنولث ذو العلاقات الكونفيدرالية السلسلة داخله، والتى تضمن لأكثر من إقليم ذاتيته. هكذا كانت تذهب أكثر الآراء تفاؤلاً، طالما أن هناك انتخابات عامة قد تتيح بعض الفرص

لشركاء آخرين ولو بدرجة أقل. وكان «تحالف جوبا» ممثلاً لمختلف القوى المعارضة برعاية الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان يضمن قدراً من تنفيذ جاد لنيفاشا حتى لو واجهت هذا التحالف قوة جبهة «الإنقاذ» و«الجيش» متمترسين فى مركزية اللذين يهددان دائما بالقوة العسكرية لا السياسية الخرطوم بأى ثمن.

لم يبد أن القيادة السودانية الحاكمة أو الصقور المحيطة بالرئيس أحمد حسن البشير بضرورة لم الشمل سريعاً لإنجاح الاتفاق على شكل جديد للدولة قد يختار فيه الجنوبيون «الانفصال الناعم» أو الوحدة المشروطة فى أجواء من التراضى السياسى والاجتماعى العام لدولة السودان المدنية، لا دولة جبهة الإنقاذ الإسلامية والاقصائية بطبعها.

اليوم يبلغ الموقف غاية تأزمه مرة أخرى، وكل عوامل الأزمة تحيط به. ففجأة يبلغ الموقف الأمريكى عنفوانه بتصريح من الرئيس أوباما أن الموقف فى السودان يأتى فى «أعلى أولوياته» مصحوباً بالإشارة إلى الاقتتال السابق والقادم! خاصة بعد أن فشل لقائه بوفود شمالية وجنوبية مؤخرا.

ولا نجد لذلك إلا تفسيرات تقليدية حول انتخابات الكونجرس، أو «اللوبى الأسود» أو اشتداد التنافس الدولى فى أعالى النيل والصحراء الكبرى! تفاعل سريع يجعل مجلس الأمن يرسل مبعوثية ليروا ألا مفر من مزيد من القوات الدولية على حدود الشمال/ جنوب فى السودان (تبلغ القوات الدولية فى أنحاء السودان حالياً لمن لا يعرفون أكثر من ثلاثين ألف جندى دولى! بتراضى الشمال والجنوب من قبل).

وفى هذه الأجواء تنطلق لأول مرة تصريحات «سيلفا كير» وقيادات جنوبية متنفذة بأنهما مع خيار الانفصال بالطبع. وليلاحظ القارىء أن الزعيم الجنوبى يتبع ذلك بمصالحة القيادات المعارضة له من متمردى الشلك والنوير والباريا وغيرهم،

بل ومن قيادات دنكاوية كانت شاردة مثل بونا مالوال وغيره، ناهيك عن قوة خطاب ياسر عرمان من الخرطوم نفسها وهو القيادة الشمالية الجنوبية البارزة حول خيار «السودان الجديد» الذى يهدد «الإنقاذ بالطبع»!. هذا الاحتشاد بالطبع الزعيم سيلفاكير وهو يصرح بأنه يقف الآن إلى جانب خيار الانفصال، ولذلك يطلب القوات الدولية على «حدوده» قبل الاستفتاء بدعم أمريكى لطلبه فى هذا الوقت لا تلجأ قيادة الشمال فى الخرطوم إلا للتهديد باستعمال القوة، وبمعنى أنه يمكن اللجوء للقتال مرة أخرى لضبط الاستفتاء بشروطه أو تأجيله، وعلى الأقل خاصة فى أبييه! حتى يضمن ذلك، ومعنى ذلك أن الاتجاه فى الشمال هو لتطويع الجنوب لنتائج أخطاء تبدو - فى تحليلها البسيط بالطبع - نتاجاً شمالياً: فالجنوب قد شكى مبكراً من تأخير إجراءات المفوضية العليا للاستفتاء. واشتكت قبائل المسيرية (من ناخبى أبييه) من قبل من تغيبهم عن محادثات أديس أبابا حول مشاكل أبييه حتى اللحظات الأخيرة، مما يصعب الآن شروط شراكتهم فى الثروة والإقامة الدائمة. والشريكان عموماً لم يتفحصا مبكراً نتائج التحكيم بشأن أبييه وحدودها الدائمة وهل هى حدود ١٩٥٦ نهائياً، أم حدود وشروط نيفاشا ٢٠٠٥.

وتتتابع قضايا الخلاف بلا حدود فيها لا يبقى على الاستفتاء إلا أقل من مائة يوم! فمن المسؤول عن هذا التلكؤ الذى قد يؤدى بالبلاد إلى حافة الحرب!

والذى يمكن قوله أن الجنوبيين كانوا مطمئنين بالطبع لتهيئة أنفسهم للانفصال بتكوينهم الداخلى، وعلاقاتهم الدولية (أمريكية أو أفريقية). لقد استوردوا ما يكفى من السلاح، ومهدوا الطريق إلى سواحل كينيا والاستعداد لتصدير البترول من ميناء لامو على الساحل الكينى ودربوا تمثيلهم السياسى والدبلوماسى فى أنحاء العالم، وهدؤوا اللعب مع أوغندا التى كانت لا ترتاح لسلوك «الشريكين» لفترة مع «جيش الرب» المعارض لحكومتها.

إذن فالجنوب يجد من ينقذ خطته ومستقبله، سواء بالشكل «الناعم» أو «الخشن». ولذا يتوقع الكثيرون مضى خطة الانفصال فى سلاسة جنوبية وبثمن شمالى باهظ.

أما فى الخرطوم فلا نجد من ينقذ النظام هناك حيث لا تتوفر إلا «عجرفة القوة» كما يقول علماء السياسة؛ وهو ما نجده كل يوم فى تصريحات مسئولى الخرطوم. المهددين بعدد من الأسلحة، من مقاطعة ومحاكم، وعواصم خارجية مطيعة، وكل ذلك على رقاب النظام، الذى لا يحب أحد أن يراه متورطاً فى عمليات عسكرية بهذه القوى الهشة فى الحكومة والبرلمان.

ولذا قد تتوقع إنجاز الاستفتاء بانفصال سلس أو وحدة كونفيدرالية كما تمنى كثيرون من قبل. ولابد أن النظام السودانى يعى أن التحالفات الطامعة فى البترول أو السوق السودانية ومعادن غرب السودان، وأية التفافات فى حوض النيل أو شماله، لن تساعده فى عمل عسكرى تجاه الجنوب أو دارفور، مركزى الإغراء لكل القوى. ومن هنا يسقط خيار القوة والإقصاء السياسى، لتبقى العملية الديمقراطية التى تخدم التنوع الثقافى والسياسى فى السودان... هى الحل، لأن أسلحة الخارج الآن هى الأقوى.

فى الطريق إلى ذلك نأمل أن تكون مقررات القمم الأخيرة عربية وعربية أفريقية ذات جدوى فى العمل العام بالقارة وتكليف الدول المعنية بالسودان فى شكل جديد لوفود التوفيق لأننا عرفنا مساع سابقة من الرئيس السابق «مبيكى» الذى حمل إغراءات التنمية برأس المال الجنوب أفريقى، والسياسى البارز سالم أحمد سالم الذى قدم مشروعاً «للاتحاد» بخبرته التنزانية.. وكلها تحتاج لمساندات سياسية قوية من ذوى مصالح جديدة. ولا أفهم غياب دول حوض النيل عن دور يمهد - بإنقاذ السودان- لنشأة قوة إقليمية جديدة بين دول الحوض.

خريطة طريق انفصال الجنوب

يتابع الإعلام العربى بقلق مسار انفصال جنوب السودان، وذلك من الإشارات الخارجية بأكثر مما يتابع الواقع السودانى شمالا وجنوبا، بل إنه عندما يتجه إلى هذا الواقع، مع هدوء الإشارات الخارجية، يتجه لسلبيات الموقف فى الجنوب بأكثر مما ينتبه لتعقيدات الموقف فى الشمال. وأظن أن ذلك ما يجعلنا فى حالة الترقب والإثارة من الأخبار يوما بيوم حتى الحادى عشر من يناير ٢٠١١، وهذا بدوره موضع الدهشة، وعدم التعميق.

ولا أدرى بدورى، لماذا لم يبدأ هذا العد التنازلى منذ أبريل ٢٠١٠ أى عقب الانتخابات الرئاسية والعامة بإشراف، مشتركة بين المؤتمر الوطنى فى الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير الجنوب، ويومها قال الكثيرون، هذه شراكة التقسيم وليست الوحدة، فثمة قوى للمؤتمر الوطنى هو الرئيس زعيم «جبهة الإنقاذ» والحاكم سياسيا، مقابل اختيار قوة جنوبى بترشيح قيادة «تحدى» شمالية اجتذبت دعم كامل، ومنفصل فى الجنوب دون نسبة تذكر لزعيم الخرطوم هناك، ويومها ....، ومن خلال الهدوء النسبى الذى اتسمت به هذه العملية «السياسية» أن الرجلين- الشير وسلفاكير- على وفاق، أو مساومة- للوصول بهدف لرحلة الاستفتاء، بها أظهر كل منهما من بعض أشكال التشديد؛ إما ذرا للدماء، أو لكسب أكبر عدد ممكن أوراق الثروة أو السلطة أو لمواجهة مشاكل فى الإقليم وهى أعمق فى أحدها عن الآخر، وهذا المشكل .... ونعرف جميعا أن الجنوب قد بدا مستقرا على ملامح خريطة الانفصال، وأن الأرض ممهدة إلى حد كبير فى هذا الاتجاه، فالجنوب لا يعانى حضور قوى سياسية ضاغطة هناك بسبب الغياب

الطويل للأحزاب السياسية الشمالية طوال فترات الصراع، كما أن القوى التى تبدو واقفة للحركة الشعبية أو منافسة نسبيا هى قمة «تمرد» أكثر قوى سياسيا، سواء كان ذلك فى منطقة جونجلى أو «الوحدة» أو ....، والجميع سيتسامح عند مواجهة حركة تمرد أو احتجاج محدودة، ومن ثم يمضى الجنوبيين فى ترتيباتهم تحت زعامة استعادت السيطرة بعد رحيل جون جرنق ويحرص رئيس حكومة الجنوب بين فترة وأخرى على لم الشمل فى إقليمه بالإجماع فى جوبا وخارجها مع تلك «القوى» التى قد تكون «شاردة» عن خط الوفاق الانفصالى، أو طامعة فى موقع .... عقب الانفصال، قواعد التأكيد أن تشمل خريطة الانفصال إعادة الانتخابات فى الجنوب، بل والتلويح بتوزيع السلطة والثروة أيضا فى الجنوب فى عملية تبدو ديمقراطية سياسية واجتماعية فى آن لتستقر مفاتيح الخريطة فى يده بينما يواصل لبعض أهله التمسك «بالسودان الجديد» فلسفة لهم فى الشمال!

وهو من ناحية أخرى يفتح الأبواب لكل المتنافسين .... على العمل مع الجنوب كوحدة مستقلة، فالزيارات «..........» تحت «للغرب» «والشرق»، والتحذيرات صدرت للصينيين والماليزيين لاحترام الموقف الجنوبى فيما سيستمر معهم من استثمارات، والإثيوبيين تمت طمأنتهم على مشروعات الطاقة المشتركة، والمصريون يتحركون باطمئنان ومعهم أكثر من مائة شركة لاستثمار هناك، وإن لم يناقش أى منها بعد كيف سيمضى العمل فى استعادة مشروع قناة جونجلى الاستراتيجى والمنطلق، وقطر والإمارات والكويت ذوات أيد منكرة هناك، فما الذى يقلق الجنوب، والموقف الغربى كله يصدر التنظيمات صباح مساء، بل وبدا «السيد أوباما» وكأنه يصدر التعليمات بإشارته لما هو مفروض أن يكون «رجاء» للدول الصديقة لدعم «مسيرة الاستفتاء»، ومن ثم «الانفصال» لتهدئة جبهة لا يريدها أن تشتغل الآن وهو الفارق فى مستنقع .... وكوريا وغيرها.

فى المقابـل، تبـدو الخريطـة مضـطربة فى الشـمال، وإزاء نفـس «عنـاصر الموقـف» الهادئة فى الجنـوب إلى حـد كبير. الأمـواج المتلاطمـة فى الخريطـة السياسـية لا تجعـل النظام ويبدو هادئاً، بل إن طريقة التصريحات الاستفزازية نحو كافة الأطراف ومـن قبـل معظـم الأطـراف الحاكمـة، تبـدو غـير مطمئنـة، فثمـة تهديـدات وممارسـات فى دارفور تؤجل «حلقات النقاش» حولها فى الدوحة وغيرها، وثمة تجاهل وتشدد مـع القـوى السياسـية جعلـت الصـادق يهـدد بالاعتـدال أو «التطـرف»، كـما جعلـت الاتحاديين يناشدون مصر بما لا تستطيعه فى الواقع السودانى الآن.

ومن ثم لم يستطع أحد التنبؤ بإدارة الحكم فى الخرطوم للحوار مع النظام الحـاكم فى الجنوب أو مع القوى السياسية فى الشمال بعـد ينـاير ٢٠١١ إذا مـا استمرت لغة العنف من قبل النظام فى الشمال تجاه قواه المحليـة أو تجاه الجنـوبيين فتكـون الكارثـة التى قد تتحدث عنها لاحقاً. وقد أدت إجراءات النظـام منـذ العمليـة الانتخابيـة فى العام الماضى إلى التمهيد لهذا الارتباك، فلـم يجـد .... حـول «الرئاسـة» أو التمثـل البرلمانى المتوازن، ولا حوار للتهدئة مع هذا الطرف أو ذاك من بين القوى السياسـية المتفاعلة، ولا وعود مطمئنة لما بعد الانفصـال بـل إننـى أرى، فى مشـهد نـادر، كيـف تصبح صيغة «إيديولوجية» مثـل «دولـة الشريعـة» –أى الدولـة الإسـلامية المطلقـة، تهديداً للداخل والخارج بهذا الشكل الذى أعلنته به مؤخراً ولم أعرف أن توجه هـذه الرسالة «المحتـدة»، بينما أطـراف الشريعـة أنفسـهم التنميـة المشـتركة أو المتكاملـة فى المنطقة، مع غياب أى خريطة استراتيجية حقيقية فيها وحتى رأس المال العالمى باتت تشغله قضية توليد الطاقة فى توجه منافس لاستخراج البترول الأمر الـذى سيجعل العمل فى «حوض النيل» فوق مجرد العمل فى «وادى النيـل»، وهـذا جـزء مـن عولمـة القضايا الذى يتوجب دراسة تطور آلياتها بعناية.

بل وتحدثت الدبلوماسية المصرية عن أفكار مماثلة رغبـة فى التهدئـة. فهـل يمكـن

أن تمضى خريطة الانفصال سليمة فى هذه الأجواء المتوترة فى الخرطوم؟ .... يسمى بضرورات التماسك وتحقيق مظاهر «الاندماج القومى» تطح بها الآن تصريحات رسمية وشبه رسمية عن عدم قبول فلسفة «التنوع العرقى والثقافى» فى الشمال. ومعنى ذلك الإطاحة بكل إمكانيات التحالفات الجبهوية أو الوطنية ذات الضرورة الملحة فى هذه اللحظة. أو إتمامها - للضرورة- خارج إطار النظام ثانية!

وهنا يظل السؤال على أى أساس سيعالج المثقفون العرب وخاصة فى مصر العلاقة مع الخرطوم وهى تصدر هذه الإعلانات الغريبة على لغة العصر وكل المنطقة العربية كيف مع تطورات تلمح إلى إمكانيات قبول «التنوع» ونتائجه السياسية فى العراق ولبنان والمغرب وموريتانيا.

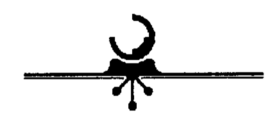
ومن أهل الجنوب السودانى نفسه؟ ومن يقبل الآن حديث «الشراكة الاستراتيجية» فى ظروف الانفصال مع مثل هذه التوجهات الانعزالية أو الإقصائية فى الشمال؟ ألا يستدعى ذلك من أطراف مثل هذا الجدل فى الخرطوم وخارجها أن يراعو منطق العمل الإقليمى أفريقيا وعربياً على السواء.

وحيث سيبدو الموقف فى حوض النيل أخطر من مجرد موقف تجاه نظام الشمال السودانى، فإن يصبح على أطراف أى حوار إقليمى عدم التوقف عند مجرد «تسييس» قضية المياه، حيث لم يعد موقف الحكم فى الخرطوم نفسه بسيطاً فى هذه المسألة تجاه مصر كما هو تجاه أوغندا.. وهكذا، بينما يجرى «التسييس» على أشده فى إثيوبيا، وتتوه قضية قوى مهددة للنظام أو متحفزة تجاهه، مثل زعماء الصحوة الإسلامية من المهدية (أحزاب الأمة) أو المؤتمر الشعبى بقيادة زعيم «الإنقاذ الإسلامى»، د.حسن الترابى.

ناهيك عن موقف القوى الحديثة واليسار، وحتى الجنوبيين المتعاطفين مع «المراجعة» مع الشمال رغم الانفصال أو قل فى حوار يأتى بعده.. من يستطيع أن

يفسر بسهولة، أثر هذه الحدة والنظام على مشارف «حادث أليم» بالنسبة له مثل انفصال الجنوب.

لن تكسب الخرطوم بهذا الشكل إلا توتر علاقاتها مع أطراف خارجية وداخلية هامة بالنسبة لها فى وقت تتجه هذه الأطراف بهدوء للتعامل مع الجنوب. وقد يكون موقف مصر وبعض الأطراف العربية نموذجاً، لرغبة فى توصيل رسالة «التوفيق» هذه إلى الخرطوم فى الوقت الذى ترسل فيه الخرطوم رسائل التشدد هذه إلى الخارج كله. وقد كنا تصورنا عقب تهدئات ما بعد انتخابات ٢٠١٠ أنه من الممكن الحديث عن «فيدرالية» أو «كونفيدرالية» بين الإقليمية تجعل حقوق الجنوبيين مطمئنة فى ظل الوفاق الذى تحدثنا عنه، وحتى وقت قريب كانت الإدارة الأمريكية تراجع فلسفتها عن «دولة نظامين».



الدولة السودانية ... بين قلق الوحدة .. وأزمات الانفصال

لم يكتمل مشروع وطنى فى السودان منذ استقلاله حتى الآن؛ ولذا تتعثر آخر حلقات الوجود السياسى الاجتماعى للكيان السودانى بهذا الشكل المؤسف، وذلك فى آخر طرح لدولة متعددة الثقافات والهويات بل والنظم. ولأن مشكلات هذا الكيان لا تتوقف مع إجراء استفتاء، كما لم تتوقف بإجراء انتخابات عامة منذ أكثر من عام، فإن الاستفتاء المنتظر فى يناير ٢٠١١ لن يكون فاصلا كما يتوقع البعض، بل سيكون جزءا من عدة سيناريوهات قلقة بدورها فى وادى وحوض النيل، بل وعلى مستوى العالم العربى والأفريقى.

ويااليت السائد كما بشرت اتفاقيات نيفاشا ٢٠٠٥ هو الخيار الحاسم بين الوحدة أو الانفصال ، ولكننا سنصبح أمام سيناريو ثالث هو الاقتتال وتوابعه من صراعات التفتت.

واللافت هو أن هذا الموقف المضطرب والمحتمل، يستحضر كل مساوئ المشروعات السابقة لتكوين الكيان السودانى ومحيطة، كما يستثير شهوات الاقتراب الاستفزازى من قوى متعددة فى الأقليم الجغرافى والقارى والقومى والدولى على السواء. وهذه الصورة هى التى قد تجعل معالجة دعم المشروع السودانى شديدة الصعوبة بل وتُعرضه الآن لصفات خبيثة مثل الدولة الفاشلة.. هذا ما لم يعمل أهله فى غير هذا الاتجاه بكل ما عرف أيضا عن القوى السياسية والثقافية السودانية من وعى شهدت به أحداث كبرى فريدة فى ثورات ١٩٦٤- ١٩٨٥ .. وإن لم تكتمل..

كيف تؤثر المشروعات الوطنية السابقة فى الوضع الراهن أو القادم؟: موروث

التصورات:

لو تصورنا لحظة الاستقلال عام ١٩٥٦، والذى قام على اختيار حر لإعلان كيان ذى طابع خاص فى تكوينه السياسى والاجتماعى منفصلا عن مسيرته مع مصر، فإننا كنا نتوقعه منطقة عبور واسعة بين شمال أفريقيا وجنوب الصحراء يندمج فيه إقليم الجنوب الذى كان مغلقا على الإدارة البريطانية منذ ١٩٢٢ أو نموذجا لممارسة «ديمقراطية وستمنسر» منذ وقت مبكر فى أفريقيا .لكن هذه الصيغة التى تعود لتلح كحلم الآن، ووجهت مبكرا بانفراد نخبوى فى «الشمال» جعلت ثنائية التوحيد والاستبعاد شبه متعمدة إزاء الجنوبيين منذ مؤتمر جوبا ١٩٤٧ ودستور ١٩٥٤ وحتى فى برلمان الاستقلال ١٩٥٦،واستمر يتشكل فى صور مختلفة من النهج الإسلامى لنميرى حتى ثورة الإنقاذ ١٩٨٩ ممثلا فى تجاهل احترام التنوع الثقافى ودونية المواطنة.. الخ رغم وعود مستمرة فى كل مرحلة سياسية جعلت مثقفين وسياسيين مرموقين يسمونها إدمان الفشل أو «نقض العهود» (منصور خالد وآبل ألير مثالا..).

٢-لو تصورنا موروث النسيج الثقافى والدينى الصوفى، والتمازج العرقى الذى عرف ممالك الفور وسنار والنوبة، والمهدية والختمية، وثورات على عبد اللطيف والشلك والنوير والزاندى من أجل أهداف متبادلة على مدى قرنين على الأقل، بل لو تصورنا كيف يوجد ملايين من غرب أفريقيا وأثيوبيا والقبائل الجنوبية فى الشمال نفسه، لعرفنا أن شعارات «الوحدة فى التنوع» كصيغة سودانية روجها مثقفون وسياسيون أيضا طوال السبعينيات (فرنسيس دينج- بونا مالوال- عبد الغفار محمد أحمد) عقب اتفاق أديس أبابا الواعد بوجه خاص، لما عدنا الآن نتحدث عن الدونية والعرقية والطائفية والقبلية بهذا الشكل، وعبر السلاح طويلا أو التهديد به الآن.

٣-ولو تصورنا ما كاد يستقر فى فترات متقطعة من طرح التعددية السياسية

والتشكيلات الحزبية النشطة فى الشمال والجنوب فى فترات عرقت بالديمقراطية الأولى والثانية والثالثة فى تاريخ السودان، وبرموز كبيرة اكتسبت الاحترام فى مواقع مختلفة، وحتى ما طرحه العسكريون أحيانا من مشروعات اللامركزية (نميرى) والفيدرالية (البشير) نجد أن ذلك سرعان ما كان يتآكل، عبر المشروعات الانقلابية، أو الدينية الإقصائية التى لم تستطع أن تقيم «الدولة الوطنية» عبر المؤسسة العسكرية أو الدولة المدنية الحديثة عبر نخبها المعروفة وذلك إزاء منطق الانفراد بالسلطة الذى مازال يهدد السودان، وحتى عبر «الشريكين» اللذين لا يريدان التخلى عن عسكرية «رجال الإنقاذ» فى الشمال ولا «جيش التحرير» فى الجنوب.

٤-ولو تصورنا منطق «التمردات» أو والثورة «كمنلقات لتغيير جذرى فى السودان، إشارة إلى تمردات الجنوب (١٩٥٥-١٩٨٣) أو تواصل ميراث ثورة أكتوبر المدنية الشعبية ١٩٦٤- ١٩٨٥، أو تمرد دارفور منذ التسعينات من القرن الماضى،. فإننا نجد أن طروحتها للدولة الحديثة أو دولة «القوى الحديثة» أو «السودان الجديد» أو عدالة توزيع السلطة ثم الثروة، لم يصل لمداه بسبب قوى اجتماعية وسياسية غير قادرة على إنجاز المرحلة بمتطلباتها الديمقراطية والثقافية، وهذا ما يمكن أن تعانى منه الفترة القادمة مجددا مهما كان الخيار للوحدة أو الانفصال.

٥-ولو أخذنا فى الاعتبار إمكانيات السودان الاستقلالية، معتمدا على ثروات متوفرة من الأراضى الزراعية والمياه والمساحات الشاسعة التى تنتشر عبرها ثروات معدنية وبترولية مرئية وغير مرئية مما جعل السودان يعرف لفترة بسلة الغذاء العالمى. وفى تعريف أحدث: مخزن المعادن الاستراتيجية؛ لو عرفنا ذلك لقدرنا القيمة الإيجابية لجاذبية السودان للاستثمارات وتتنوع مواقع وأشكال التنمية على نحو ما جرى ويجرى فى أكثر من دولة أفريقية أقربها له إثيوبيا التى قفز فيها معدل النمو فى بضعة سنوات مؤخراً إلى ٩٪ و ١٠٪ وهى من أفقر دول العالم.

إذن ما هو منتج هذا الموروث فى السودان الحالى أمام الخيارات الصعبة القادمة؟ خيار الوحدة والانفصال؟

قلق خيار الوحدة

ليس من الضرورى أن يقودنا التشاؤم مباشرة إلى الحديث عن احتمال الانفصال الذى يبدو مطروحاً بشدة فى الساحة السودانية والإقليمية هذه الفترة. دعونا نبدأ بمغريات خيار الوحدة الذى تتوفر له أيضاً عدة عناصر وحجج تتداولها أدبيات ومواقف كثيرة فى نفس الفترة. وإن كان يحيطه القلق عليه دائما.

*المقولات العامة حول الوحدة وضرورة التوحد كثيرة، إذ لا مجال للكيانات الصغيرة فى عصر العولمة، وحتى فى عصر نداءات الوحدة العربية والإفريقية أو التجمعات الإقليمية. الأمر الذى يؤكده علماء السياسة والديمغرافيا طول الوقت.

*ثم إن «للهوية السودانية» «مذاقها الخاص»، استعملها الجنوبيون كثيراً فى عقود ما بعد غلق الإقليم، ويختلط «جوبا أرابيك» بالعربية والآن بالإنجليزية، وتتغذى هذه الهوية باندماجات تشهدها مختلف الأقاليم من قبل جنوبيين فى العاصمة، ومن قبل غرب السودان فى الجيش مثلاً ومن قبل غرب أفريقيا كله فى مشروع الجزيرة والفونج... الخ.

ويمكن لسياسة اجتماعية وثقافية جديدة تقوم على العدل الاجتماعى واحترام التنوع والوحدة أن تستفيد من كل ذلك فى إقامة «السودان الجديد». هكذا تطرح العناصر الوحدوية فى الجنوب والشمال حالياً، يردون به على القول بالدفع إلى الانفصال مشيرين إلى أن الحركة الشعبية لم تقم على مطلب الانفصال أساسا وإنما على مشروع للسودان الجديد (أموم- ياسر عرمان..).

*ينتقل الوحدويون إلى تأمل تكتيكات السياسة الواقعية أو «الريل بولتيك» ليروا فى اجتماعات الرؤساء البشير وسلفاكير معاً فى اللحظات الحرجة دائماً؛ نوعاً

من اتفاقهما على المحافظة على سلطتهما، وأن ثمة «صفقة» ودية ما داخل ملفاتهما. وإن ذلك ظهر فى إدارة الانتخابات والمجلسين، واتفاقات عديدة حول القوات الحدودية، وعمل الميليشيات، وحتى موعد الاستفتاء ويقول الخبثاء أن حجم التوترات التى يرغب الشريكان فى مواجهتها معاً نتيجة اضطراب الموقف أمامهما بين قبائل جنوبية ودارفور... إلخ سيضمن اتفاق الشريكين على أن ذلك هو ما تلمح إليه فى النهاية الإدارات الأمريكية التى تتخذ من خيار «دولة واحدة ونظامان» سياسة وهدفا أساسيا.

*ومع توقع خيار الوحدة لاعتبارات ملحة لدى الشريكين، فإن المحللين يلمحون إلى أنها لا تعنى الاستقرار الحقيقى للسودان الموحد:-

*فهناك استمرار مطلب الدولة المدنية العلمانية عند الجنوبيين وما يرتبط به من إجراءات ديمقراطية سياسية واجتماعية، بينما تصر سلطة «الشماليين» على الدولة الإسلامية، أو ما يشبه ثنائية المواطنة فى الخرطوم، أو احتمالات العودة للمشروع الإسلامى السياسى. وهذا كله مما يجعل الوحدة نفسها مشروعاً قلقاً مرة أخرى. بل إن مشاركة القوى السياسية الشمالية للجنوبيين قلقهم حول طبيعة النظام هذه لا تشكل جوا مريحا للتوحد.

*سوف تثار أمام الدولة الموحدة ذات السلطتين أو النظامين مشكلة التعامل مع قضية دارفور حيث يتجه «الشماليون» إلى الحل العسكرى رغم اجتماعات الطرفين فى هذه العاصمة أو تلك، وتتجه الحركة الشعبية إلى نوع من دعم «حركات التمرد» كورقة فى يدها إزاء تعنت الشماليين.

*هناك طبيعة العلاقات فى الفترة الانتقالية لترتيب العلاقات بين إقليمى الدولة الموحدة بعد الاستفتاء؛ أى «النظامين» والتى تقوم حتى الآن على عناصر حددها الخيار الأمريكى فى تقرير «دانفورت» المعروف.

وهذا النظام المقترح هو منفذ «التدخل الأمريكى» فى مجمل الفضاء السودانى وإن كان الأمريكيون غير مستقرين حتى الآن على موقف إزاء التوحيد أو الانفصال إلا إذا جاءت طبيعة العلاقة بين الإقليميين على هواهم، يبدو ذلك فى خلاف بين رؤية المبعوث الأمريكى، وأصحاب الملف السودانى فى الرئاسة الأمريكية وخارجيتها، وفى سياسة «العصا والجزرة» والخاصة بالمعونات وتهمة الإرهاب وقرار المحكمة الجنائية الدولية، ودارفور، والقوات الدولية الحدودية.. الخ. ولم تنجح اجتماعات مشتركة فى واشنطن ونيويورك مع الطرفين على محاصرة هذا الموقف حتى الآن. بل إن هذا التردد الأمريكى يدفع الطرفين إلى التشدد.

*سوف يكون الصراع حول منح امتيازات البترول مصدر توتر دائم فى الدولة الموحدة خاصة وأن شركات التنقيب تلعب بهذه الأطراف بشكل مقلق. يبدو ذلك من مجمل التصريحات حول حجم البترول المستخرج أو المخزون فى «أبيى» مرة، وحدودها المتوترة مرة أخرى، وإنتاجها الذى يصل فى رأى الشماليين إلى ٥٪ من بترول السودان مرة، و ٢٥٪ عند مستقبليه مرة أخرى، وعن استمرار تصديره من بورسودان مرة، أو الاتفاق مع الكينيين لتصديره من ممباسا أو لومو مرة أخرى.. وهكذا..

لا تبشر ثروة البترول فى السودان وعلاقتها بنمط الإنتاج الريعى للحياة الاقتصادية فى بلد يضم أكثر من أربعين مليوناً، إلا بنمط حياة ريعية تعتمد على السيولة المالية والشلل الإنتاجى مما يهدد أى دولة حديثة.

*قد يشعر النظام السودانى مع تحقيق خيار الوحدة، بأن «الشمال» هو المنتصر فى المعركة وإن «الوحدة» التى أعلنت هى قوة مضافة لنفس النظام الحالى الموصوف بالإقصائية والأسلمة، مما يطرح ... التساؤل عن مستقبل علاقاته الخارجية التى يرى الاكتفاء بدعمها مع شركاء الصين وماليزيا والآسيويون عموماً، ولا يرى قيمة كبيرة للمحافظة على علاقات مع المجموعة الأفريقية أو حتى دول ذات صلة وثيقة

بمستقبله مثل مصر وليبيا.

بينما سوف يرى الجنوبيون استبقاء السند الأمريكى الأوروبى الذى يهدد الرئاسة السودانية.

ومعنى ذلك ألا يؤدى خيار الوحدة إلى توحيد خيار النظامين تجاه العديد من القضايا، فهنا يزداد تعقد خيار دارفور، ويصعب أى تقدم ديمقراطى فى دائرة المشاركة مع القوى السياسية المتنوعة خاصة أن «الحركة الشعبية» مثلها مثل «المؤتمر الوطنى» ليست دائما فى «علاقة سعيدة» مع تحالف جوبا وغيره مما انعقد لها أخيراً بالتأييد الذى يبدو مؤقتاً.

أزمات الانفصال

يعتبر ما طرحناه من مشاكل كامنة فى احتمال التصويت «للوحدة»، مقدمات مؤسفة لخيار الانفصال، وهذا ما يتأمله الرأى العام القلق إزاء أى من الخيارين فى «الدولة السودانية» الحالية.

ثمة أقوال ترى فيما رصدناه وما سنقوله ترجيحا لحتمية الانفصال كإعلان عن اختلاف «الإرادات» الأساسية فى الإقليمين، أو استجابة لحمية الشباب فى العاصمتين، وقد يكون ترضية للمتطرفين فى الجانبين.. لكن يظل أن «القيادتين» لم تحسما أمرهما لكثرة الموازنات والمساومات، وأحيانا الصفقات التى تجرى فى نهيرات الجل المتوقع. وعندئذ يجرى الحديث عن انفصال «ناعم» أو مؤقت خاصة وأن ثمة شهورا تالية للاستفتاء يجرى خلالها التفكير فى صيغ «القطيعة» أو التعاون، أو إعادة الاشتباك «بأشكال أخرى» سواء كانت الفيدرالية أو الكونفيدرالية، أو اتفاقات التعاون الاستراتيجية. ولو إن العلاقات سلسة وطيبة بقدر مناسب بين دول «النيل» لقلنا بخيار «كمنولت حوض النيل» على نسق الكمنولت الروسى أو غيره!.

والقائلون بمثل هذه الخيارات «الناعمة» لا يرون كارثة فى الانفصال،

والتجارب عديدة بما لا داعى لإعادة جرده، خاصة من آسيا وأوروبا، كما أن التوحد فى رأيهم ليس نعيما دائما!. ونخطئ إن كنا نتصور أن الرأى العام السائد فى الشمال يجمع على مطلب الوحدة، وليس هذا بالطبع ذلك الذى تعبر عنه صحيفة محدودة القيمة أو بعض عناصر النخبة غير المبالية، ولكنى أتحدث عن ثقافة عامة وواسعة نسبيا ترى أن «يترك الجنوبيون للتجربة»، ويتمنى البعض ألا تعاد تجارب الفشل فى الشمال، ويرد أصدقاؤهم الجنوبيون، بأن إقامة دولة أو تجربة جديدة ليس أمرا مستحيلا، وثمة أمثلة عديدة على ذلك أيضا بين دول أفريقيا وآسيا، والأمر يعتمد على نوع الاتفاق الذى تقوم عليه التجربة، ومثال التحول السلمى فى جنوب أفريقيا يظل مطروحا.

والبعض يرى أن معالجة معظم مشاكل الانفصال يمكن أن تتحقق بنجاح مع احتمال مد فترة الانتقال لتجنب مشاكل القطيعة العصبية، ومعالجة ما بدأ تقصيرا قبل الاستفتاء رغم مرور ست سنوات دون تحديد المسؤول تماما عن ذلك حتى الآن! فهناك مشاكل لا يمكن حلها فى ست شهور مثل الحدود، والمشورة فى «أبيى» والديون وأصحابها، والأصول الثابتة والمتحركة، والمشروعات الممتدة على الجانبين، أو المستدامة فى ضرورات تنفيذها، بل والقوات المسلحة، والأسلحة، والاتفاقات الخارجية، ووضع مواطنى الدولتين والجنسية والمواطنة، واتفاقات تقسيم المياه - خط تصدير البترول- الأسس الجديدة لاقتسام ثروة البترول.

ولنتخيل بعض المشاكل الناتجة من إثارة هذه المسألة أو تلك:

*البترول: كيف سيتم تقسيم ثروته مع مستثمرين فى حقوله المتسعة وقد بدت الصين مثلا تسعى للجنوبيين وحدهم، بينما تدفع السلطة الشمالية بعض الاستثمارات إلى خارج نطاق الحدود مع الجنوب.. وهكذا.

*الأصول والديون: يجرى من الآن رصدها، ولكنها تتعلق بعلاقات خارجية لم

تحسم طبيعتها فى ظل الموقف من الوحدة، والمحكمة الدولية.. الخ. وقد تتعقد بإعلان رفضها أو قبولها من هذا الطرف أو ذاك.

*العمالة والبطالة والمواطنة: لم يصدر إحصاء متفق عليه عن عدد الجنوبيين فى الشمال ولا شروط مواطنتهم خاصة. الجنسية المزدوجة أو طلبهم لعقود العمل، بل إن الخلاف على الإحصاء الرسمى للسكان الذى صدر منذ عامين تقريبا وجرت على أساسه الانتخابات السابقة مازال قائما. وهناك مبادئ نيفاشا فى تمييز وضع الجنوبيين بالعاصمة على أساس تطبيق الشريعة من عدمه على الجنوبيين (فترة الاتفاقية؟) فماذا بعد إعلان الدولة الإسلامية الخالصة بعد الانفصال؟ وأى قدر من التوتر محتمل اجتماعيا وسياسيا؟

*على المستوى الأفريقى: قد تمر المسألة بهدوء لو اتفق على خيار الانفصال بهدوء مما يمهد لعودة الالتقاء كما طرحنا فى تصور سابق، لكن لو تم الانفصال السلس فى أجواء «صراخ المفارقة» وإرهاب السيطرة أو التفتت أو العجرفة، فإن ذلك سيضع العالم أمام سودان يعيش أجواء «الخيارات الرواندية» فى التسعينيات: انقسام ودعم وتدخل وتصفية نصف مليون من شعب لا يزيد عن سبعة ملايين! لتصبح أفريقيا، والعرب الأفارقة أمام خيارات صعبة للغاية نعرف نتائج بعضها بشكل أقل حدة فى حالة « دولة (الصحراء العربية» بل وبشكل ما فى الحالة الصومالية ويزداد حرج العرب عموما كما تزداد أعمال الضغط المتبادل على مستوى القارة، هذا ما لم تمتد الآثار لأثيوبيا والكونفو ونيجيريا بوجه خاص.

*تصاعد أزمة حوض النيل: سوف تصبح الدولة الجديدة، الدولة الحادية عشر فى حوض النيل دون تحديد صفتها نهائيا كدولة مصدر للمياه، أو دولة عبور، حيث تتوفر المياه بكثافة لا تجعلها ضمن المطالبين بحق انتفاع أكثر، لكنها دولة مشروعات تنظيمية للمياه.

وقد تكون العلاقة التى تتوثق بين مصر والجنوب حاليا، مصدر قلق للشمال السودانى، بل ولعدد من دول الحوض الآخرى، بينما يحرص الجنوبيون على الجميع بما سيستغرق فترة تفكير أطول مما يحتاجه الاتفاق على مصير المياه.

وقد تتحول أزمة مياه النيل من إطارها المائى إلى إطار سياسى على نحو ما دفع إليه الموقف الأثيوبى الأخير مما صدر من تصريحات استفزازية لمصر، وكأن المسؤول الأثيوبى يتصور أن ذلك يقربهم ذلك للجنوبيين أو الشماليين، ولكن يبدو أن التصرف الأثيوبى يرتبط بقلق من مطالب الصوماليين والأورومو عندهم وهذا ما يعقد فرص طرح كمنولث لحوض النيل لمعالجة مشاكل المنطقة كلها.

السيناريوهات الأخرى

هى سيناريوهات «الفوضى غير الخلاقة» التى أسس لها ما يسمى «بالمجتمع الدولى المسيطر» عبر معالجات نيفاشا أو تمهيدا لها، وتمضى الاحتمالات هنا على النحو التالى:

*ليس الاقتتال محتملا فقط بين قبائل فى المناطق الحدودية مثل المسيرية والدينكا فى «أبيي غربا أو مناطق النوير والشلك شرقا، ولكن احتداد موقف العسكريين وتصريحاتهم فى معسكرات الشريكين (الوطنى- الحركة) قد تذهب بعيدا فترة الاستفتاء إزاء قوة الاحتجاجات بالتدخل على الجانبين، ويتوفر السلاح لذلك فى كل موقع كما كشفت معظم التقارير.

*تتجه القوى الدولية صاحبة المصلحة بشدة إلى إعداد دارفور لمثل أجواء الاقتتال تلك بين فرقاء «التحرير» أو مع الجيش السودانى، والقوات الدولية التى تهيا لدور مثلما يحدث فى الصومال مع القوات الأفريقية. إن رفع سقف مطالب الدارفوريين مؤخرا وتسرب مطلب «حق تقرير المصير» إلى بعض دوائرهم، قد يجعل الحل العسكرى حاسما لدى سلطة الخرطوم، ويجعل القضية تنتقل إلى دوائر

التدخل المباشر. وإذا كانت دوائر التسلط فى مجلس الأمن قد استدعت «شركاء نيفاشا» «لجلسات اعتراف» فى نيويورك وهما المتفاهمان على معظم الحلول، فما بالنا بالحال مع «متمردى» دارفور حين يتعاملون كقوى سلطوية بدورهم تطلب حق تقرير المصير؟

*الموقف فى الوسط العربى، ليس أسعد حالا إزاء التطورات القريبة هذه، وقد عبرت اجتماعات الجامعة العربية مؤخرا عن أجواء اضطراب الموقف العربى بما سيجعل الموقف بين السودان، ومصر وليبيا على الأقل فى أشد حالات «الحرج العربى». فمصر- فى تقدير الخرطوم- تبدو مرنة بزيادة مع الجنوب، وليبيا عندهم أيضا قد تبدو معنية بزيادة بدارفور، وان بدأت تتحفظ على انفصال الجنوب، وأهمية المياه لمصر مثل الاتحاد الأفريقى لليبيا يبدوان معوقات لحالة وفاق عربى حول قضايا السودان. وقد تدرس الخرطوم ردودا عصبية مع كل من ليبيا ومصر، أخطرها عودة الحديث عن حلايب على الأقل.

والخلاصة:

*إن انفصال الجنوب المحتمل ولو بشكله الناعم أو المبسط سوف يشكل قنابل موقوته وغير موقوته على المستوى العربى والأفريقى، بما يصير موضع تدخل سلس لقوى خارجية بدت نشطة، بدورها (التنافس الأمريكى الصينى) وإسرائيل تستفيد من جو الفوضى بدون عناء، ولإيران مداخل سابقة إلى الشمال تمهد لحضورها مجددا، وجنوب أفريقيا وتركيا يسعيان للاستثمارات الكبيرة وإلى أدوار جديدة فى الجنوب والسودان على السواء، وهذه الفوضى فى العلاقات الخارجية والداخلية. بالسودان لا يساعد على حالها إلا مشروع داخلى لتحالف وطنى وديمقراطى فى نفس الوقت، يطمئن الجنوبيون إليه، ويلم شمل الشماليين بما لا يتيح الفرصة لإعلان السودان دولة فاشلة على نحو ما تلوح دوائر مجلس الأمن.



القسم الثالث

عن السودان في الإطار العربي والمصري

السودان.. وإعادة التكوين في العالم العربي

كنا نظن أن «خريطة الطريق» الأمريكية بالنسبة لفلسطين، هى التى تعنى «إعادة التكوين» النهائى لوجود فلسطين، شكلاً وهوية، حيث تتحدد مساحة معينة من الأرض، وقدر معين من السكان، وشكل محدد للدولة بدون سلطة عسكرية.. الخ ثم أضيفت «وثائق معينة» (خطابات الضمان) كصيغة لتدويل وتأبيد هذا الشكل الذى تتوصل إليه جميع الأطراف!

وفى موازاة هذه التطورات الفلسطينية، كانت التطورات العراقية حيث قفز «التدويل» إلى المقدمة منذ اكتمال حالة الاحتلال الأمريكى وتحالفاته «للقطر» العراقى، وتم فرز السكان وفق صفات جديدة، فوجئ الكثيرون أنها أكثر من ست صفات طائفية ودينية وعرقية وجهوية، وحيث لا تكفى «الفيدرالية» المطلقة قاعدة لرسم الخريطة الجديدة، فإنها تضمنت شروطاً خاصة تمكن من رفض هذه الخريطة عندما تقتضى الحاجة الدولية وبغطاء إقليمى جاهز. وهنا نعود مرة أخرى لنلاحظ أن قلق الإمبريالية الأكبر يتركز على معنى «الدولة الوطنية» واحتمالات التعامل معها، فشرط «تكامل الدولة» منقوص دائماً فى واقع التفكير «الدولى» تجاه القطرين، فلسطين والعراق. والقلق من الدولة والوطنية ظاهر للعيان عند راسمى الخريطتين، والألغام كامنة فى البنيتين المحتملتين! ومع ذلك فإنه ليس من الصعب على المراقب أن يلحظ قدراً من التماسك الداخلى رغم كل الظروف القائمة فى البلدين، يجعل مستقبل الخريطة الأمريكية غير مستقر، ولا أبدى مثلما يأمل المخططون، ولا يبدو أى من الشعبين مستسلماً لهذه الخرائط بقدر ما يتوفر للشعبين من قدرة على التعبير فى تنظيماتها الحالية.

فى السودان، يبدو الأمر أخطر كثيراً، إذ يتدخل «الدولى» مسلحاً بالاعتبارات العرقية والدينية والجهوية فى آن واحد، ويضاعف من الأزمة، مأزق الفئات الحاكمة أو المسيطرة على الموقف دون خريطة مقابلة تحمل شعار: «الدولة الوطنية» هى الأبقى، أو أن معالجة وطنية داخل «القطر الوطنى» يمكنها أن تحجب مناورات ومؤامرات صانعى الخرائط، أو «صانعى العاهات» من الخارج! أى أن «الاعتبار الداخلى» الذى يعطينا الأمل فى حالة صمود أمام «عملية التفكيك» للوطن بفلسطين أو العراق، هذا «الاعتبار الوطنى» يتعرض لحالة من الوهن الداخلى فى السودان، يعطى فى أضعف حالاته كل الثقل للعامل الخارجى، كما يدفع الأطراف الداخلية للمضى كل فى طريق، بل ويبحث كل من هذه الأطراف عن خريطته – وقد يرسمها- بشكل منفرد، وبالطبع لن تكون بعيدة فى النهاية عن أعين هذا الطرف الخارجى أو ذاك!

من منا لم يتابع خلال بضعة شهور حتى لو تجاوزت العام، اجتماعات طرف سودانى وخارجى فى أسمرة، وآخر فى نيروبى، وثالث فى جنيف، ورابع فى نجامينا، ودائماً فى القاهرة! ومن منا لم يلحظ أن ممثلى الحكم المنفرد بالخرطوم يقبلون على هذه العواصم نفسها أحياناً للقاء أو حوار يبدو شكلياً. والأساس فى كل ذلك صراع داخلى، عرقى أو جهوى أو دينى أو حتى طائفى، لا تُطرح له أية «خريطة داخلية» جادة أو بعيدة النظر، أو عميقة التوجه للحل، وإذ بأطراف خارجية تسارع لطرح خريطتها، فتقبلها الأطراف الداخلية، ولا يثير قبولها الدهشة إلا عندما يكون القبول سريعاً من الطرف الحاكم الذى كان المرء ينتظر منه أن يمثل «الحل الوطنى» المتوقع، لحماية «الدولة الوطنية القائمة أو المهددة. وقد حدث ذلك - لدهشتى الشخصية- من قمة المشاكل فى «جنوب السودان» حتى أصغرها فى «جبال النوبة» ثم لأحدثها فى دارفور... ولن أستبعد أن يجر «ناس البجا» الحكم قريباً إلى أديس

أبابا أو أسمرة مجدداً.

أين يقع تهديد «الدولة الوطنية» هنا إلى الحد الذى نعتبره أخطر منه فى الحالات «الخطيرة» الأخرى؟ الأمر هنا يتعلق بتهديد الأرض، والثروة، والمواطنة، ومستقبل «الحالة الإنسانية» للشعب السودانى. فالأرض مهددة بالتقسيم المباشر طالما حق الانفصال قائم كحد السيف، والثروة مطروحة فى كل لحظة للتقسيم بدورها من خمسين بالمائة لإقليم إلى ٣٪ لآخر! وهكذا، والمواطنة مقسمة مع تطورات «دار فور» بين الأفريقية والعروبية، ناهيك عن تقسيمها فى «العاصمة» بين من سيطبق الشريعة، أو التعاليم المسيحية، أو «الأعراف الكريمة»، ومستقبل الحالة الإنسانية- مهدد الآن كما هددها تأخير التنمية الاقتصادية والبشرية وهددتها الهجرة للعوائل والأدمغة وكما سيؤخرها تصور غريب لثروة البترول السائلة، أو التصورات الجديدة حول المياه، وحول الثروة الحيوانية وحول طبيعة التعليم الذى يجب أن يراعى الدين والجهة والعرق.. إلخ، والحالة البشرية تتعرض للانقسام الحاد فى الجبهة الحاكمة التى سبقت وقادت الوطن كله فى طريق «الجهاد» الأصغر (العسكرى) لأن الجهاد الأكبر- جهاد النفس، لم يستطع أن يصمد لوضع خطة تحالف وطنى ديمقراطى يجمع الناس عند كلمة سواء وبوجه خاص عندما احتدمت الأزمة منذ بضعة سنوات.

قد أذكر هنا - بين قوسين- أننى فزعت يوماً منذ بضعة شهور - عندما سمعت الفضائيات تتحدث عن اجتماع «زعماء العشائر» فى بغداد مع الحاكم بريمر.... إلخ فلم أكن أتصور أن عاصمة الرشيد، وجوهرة المدن والتمدن لآلاف السنين تروضها «عشائر» تلتئم فى أحضان بريمر! لكن ذلك كان جزءًا من «عملية مقرطة» العراق! وفوجئت بنفس حالة الفزع تنتابنى وأنا أسمع عن صراع «القبائل الأفريقية» مع «القبائل العربية» فى دار فور! حتى كلمة «الجنجاويد» التى تصورتها

«فورية» أتضح أنها تخص «الرعاة العرب» بقارة أو شكرية أو ما شئت من تصنيفات المنطقة التي باتت تصيغها لنا وكالات الإغاثة والمعونة الدولية! إذن فنحن أمام مسميات صراعية جديدة، تنفى تاريخاً مجيداً آخر لبناء الدولة السودانية، مثلما بنيت دول كثيرة من تحالف تاريخى بين الإمارات والدويلات والسلطنات، رغم الصراعات العرقية والدينية الدائمة، لقد عرفت أرض السودان ممالك وسلطنات تاريخية فى النوبة الشمالية و«سنار» ودار الفور، والذاندى والدينكا، وحكمت اعتبارات تاريخية تواصلها جميعاً على مر بضعة قرون حتى كونت السودان الذى نعرفه، وقبل أن يؤسس «الأمهارة» إمبراطورية الحبشة ثم أثيوبيا... وكانت التفاعلات الحضارية والمدنية مستمرة فى زمن تكوين الدول مبكراً، وليس وفق خريطة برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ وغزو أوروبا لثلاثة أرباع العالم فى فترة الاستعمار التقليدى.

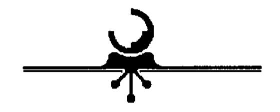
ووسط كل ذلك لم توضع وحدة السودان موضع التساؤل إلا عندما أغلق الإنجليز الإقليم الجنوبى لعشرات العقود ثم فتحوه، وإذ به يختار «الوحدة السودانية» منذ مؤتمر جوبا ١٩٤٧ مع الشروط المألوفة للبنية الفيدرالية التى لم يراعيها الشماليون!

إذن فحالة السودان الآن هى الحالة النموذجية لمسئولية العامل الداخلى إلى جانب العامل الخارجى المدان سلفاً. والكل يعلم أن عنصر البترول يلعب الدور الرئيسى خاصة منذ اتسعت «البحيرة» لتشمل غرب السودان إلى جانب جنوبه. والكل يعلم احتمالات قلق فرنسا من موقع نفوذها فى تشاد فى مواجهة التوسعات الأمريكية بالمنطقة بما يعيد سيرة اتفاق فاشودة سنة ١٩٠٤ بين الفرنسيين والإنجليز وما تبعه من اتفاق ودى لتقسيم شمال أفريقيا نفسه. وها نحن أمام «اتفاق فاشودة» آخر بين الفرنسيين والأمريكيين.

لكن السؤال يظل قائماً عن مسؤولية الحكم والقوى السياسية فى الخرطوم، الحكم الذى يترك الأوضاع الداخلية على اضطرابها حتى يضطر لمعالجتها فى عاصمة أو أخرى وفق شروط هى دائماً شروط خارجية مجحفة ومهددة للوحدة الوطنية.

ولذا يظل السؤال قائماً حول طبيعة «إعادة التكوين» المتوقعة للسودان، ووفق أى خريطة قادمة؟

إن السؤال يعنى الوطن العربى كله ونظم الحكم القائمة فيه، وهو يتعلق بخريطة «التكوين» كما يتعلق بما يسمى «خريطة الإصلاح» وما معنى أن ترفض النظم العربية أية معالجات داخلية مخلصة ومسئولة بديلاً لانتظار خرائط التكوين والإصلاح من خارج العواصم الوطنية! وهل من الصعب على حكوماتنا الرشيدة، إدراك مخاطر تجاهل الأسئلة التى طرحت مبكراً حول التكوين الاجتماعى والطبقى والثقافى فى بلادنا فضلاً عن مصائر الثروة الوطنية هنا وهنالك؟ هل هذه الأسئلة صعبة إلى هذا الحد والخواتيم النهائية لبعض الحكام مفزعة أمام كل العيون؟ لماذا ننتظر عصابة «رامسفيلد» لتكشف لنا عن علاقاتها «المفزعة» مع حكومات يستعصى عليها إقامة علاقات ديمقراطية معقولة مع القوى السياسية المحلية على أرضها؟ لقد أدهشنى فى عديد من «مؤتمرات الإصلاح» المتنوعة هذه الأيام أن أياً منها لم يعالج طبيعة السلطة القائمة فى مجتمعاتنا العربية، ولا طبيعة التحالفات الوطنية المحلية الضرورية للإصلاح قبل الحديث عن لجان مراقبة الانتخابات أو حتى مؤتمرات الوفاق السياسى... وعلى الجميع أن يدرس حالة السودان بعناية كافية، ويحدونا الأمل أن يتدارس أهل السودان شأنهم أولاً، وهم أدرى بأمور دنياهم!



أزمة العروبة والأفريقية في السودان

تتجدد دائـمًا مـع اشـتداد الأزمـات السـودانية أحاديـث العروبـة والأفريقيـة فى السودان. وها هى أزمة دارفور تنقلها عبر وسائط الإعلام العالمى والأطماع الدولية إلى «قضية دوليـة» تخص أطرافا غريبـة حقـا، مـن منـدوبى إغاثـة «إنسـانية» لجميـع الأجنـاس، إلى الـرئيس بـوش شخصيًا. لكـن الملفـت فى الموضـوع هـو تسـاؤلات مصادر الفكر العربى والمعرفة العربية أنفسهم حول حقيقة الموقف، وعنـدما لايبـدو أن الجميـع قـد تعـرف جيـدا مـن قبـل أو فى اللاحـق عـلى «حقيقـة الموقـف» فـإنهم «يسـارعون إلى »العـدو... الخـارجي» يعتمـدون أولا عـلى مصـادره ـ ويـا للغرابـة ـ وذلـك للتعـرف عـلى المشـكلة ثـم يسـارع الـبعض إلى «الموقـف الـوطنى» بمشـاركة «السلطات الوطنية» أو المحلية فى التصدى للتدخل الأجنبى الذى «يخلـق المشـاكل» لتبرير التدخلات المتوقعة إلخ ولا أنوى هنـا العـودة لتفاصـيل الحـديث عـن حقيقـة مشكلة دارفـور فى الواقـع السـوداني، لأن الحـديث عنهـا قـد تـراكم بشـكل كـاف فى تقديرى كمشكلة سياسية وحتى محلية تطرح لها الحلول من كل جانب الآن.

لكنى أريد أن أذهب بالقارئ إلى زاوية أخرى من الموضوع تخص الفكـر العربـى وخاصـة فى اتجاهاتـه القوميـة التـى لم تشـأ أن تتعـرف جيـدا عـلى الواقـع الاجتماعـى وتيـارات الفكـر الـوطنى فى السـودان منـذ وقـت مبكـر رغـم ضـخامة المؤسسـات والمؤتمرات التى تردد متابعتها لقضايا الفكر العربى واحتياجاته من المعرفـة المدققـة، ليصير بدوره استجابة محققه لاحتياجات مجتمعاتنا العربية.

أمامى على وجه الخصوص عدة عناوين لمثقف، عالم، مدقق، لم تتـوفر لـه مسـاحة التعريف المستحقة التى تجعله أحد مصادر المعرفة بالفكر السوداني؛ ذاك هو الدكتور

عبد الغفار محمد أحمد، وكتابه بعنوان: «السودان بين العروبة والأفريقية» فى طبعته الثانية بالقاهرة ١٩٩٥ أما طبعته الأولى عام ١٩٨٨ فكانت بالخرطوم تحت عنوان «قضايا للنقاش»، وبينهما صدر له جامع آخر من الدراسات القريبة للموضوع بعنوان: «السودان والوحدة فى التنوع» ١٩٩٢. وما أطرحه هنا هو ما أشار له هذا الأستاذ الجامعى المجتهد فى مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية والاجتماعية حول «الحوار الفكرى فى الوطن العربى وموقف الهامشيين. ففى هذا الفصل من كتابة عن العروبة والأفريقية فى السودان، وبعد أن تحدث فى فصول أخرى عن المناطق المهمشة فى السودان ومشاكلها الحقيقية قبل أحاديث اليوم السيارة، فإنه راح يشكو من تهميش الحوارات الفكرية العربية للاجتهادات الفكرية السودانية. وتتلخص فكرته ببساطة فى أن الفكر المشرقى سيطر بآليات ملفتة على حركة الفكر العربى وقضاياه القومية وأدت «القبلية الثقافية» بين متحاورى المشرق إلى عزل المغرب نفسه لبعض الوقت، لكن المغرب استعاد مكانته فى ظروف الضعف المعروفة التى نالت المشرق، ومن هنا بات التهميش مؤكدا بالنسبة للسودانيين والموريتانيين والصوماليين، رغم الاجتهادات المتنوعة فى البنية الثقافية بهذه البلاد. ولم يقم من يتم انتقاؤهم «للحضور» فى المؤتمرات العربية بالدور المنتظر منهم إما رياء للقبيلة السائدة، أو لضعف نسبتهم بين الحضور، حتى عندما يكون الموضوع من خصائص المجتمعات المهمشة.

ويقدم عبد الغفار محمد أحمد اجتهادات ملفتة فى مجال التنوع الثقافى والاجتماعى بالسودان، مؤكدا على أن العروبة مكتسب ثقافى وليست موروثا عرقيا، وأننا لابد أن نعترف بضعف العناصر الثقافية «العالمة» التى وفدت للسودان مع موجات وفود ضعيفة أصلا من الجناح المغربى بأكثر مما جاءت من الشرق، خاصة فى منطقة الغرب السودانى التى يدور الصراع حول عروبتها وأفريقيتها اليوم، ثم يلمح إلى ضعف دراسات الأنثروبولوجيا الثقافية نفسها لواقع العالم العربي، وهذا مما لم يتح لثقافة المشرق المهيمنة فرصة التعرف جيدا على منهجية بل ورؤية التنوع فى الوحدة. ويلفت

النظر فى جهد الدكتور عبد الغفار محمد أحمد كشفه لطبيعة التنوع القائم فى السودان والذى كان يمكن لبرنامج تنموى عادل وديمقراطى أن يحقق وحده حقيقية تجنبه لتلك المعارك العرقية المزعومة، وهنا يشير المؤلف إلى عنصرين هامين فى مصير السودان، هما التنوع الاجتماعى الذى لم يكن مسيسا بشكل دائم ضد وحدة السودان، وكذلك الفيدرالية التى طرحت من الجنوب والغرب منذ وقت مبكر ورفضتها مركزية الخرطوم غير المبررة؛ بل وصاغتها «جبهة الإنقاذ» فى شكل إدارى فاشل بالضرورة.

وأظن أن الثقافة السياسية العربية لم تنتبه كثيراً لهاتين المسألتين أو لم تشأ أن تعالجها بالعناية الواجبة فى الواقع العربى. وهنا يمكن ملاحظة النجاح النسبى فى معالجة الفكر والواقع الأفريقى لهما منذ وقت مبكر، ويمثل الوضع فى نيجيريا وأثيوبيا، فضلاً عن الصياغة الحديثة فى جنوب أفريقيا أمثلة حية على المعالجة الواعية لأوضاع التنوع الاجتماعى وحتى العرقى من جهة، والشكل الفيدرالى وحقوق تقرير المصير من جهة أخرى. هذا فى الوقت الذى يتمسك الفكر القومى العربى بشكل عصبى «بمطلق الوحدة» فلم ننجح للأسف فى إقامة «الوحدة القومية» أو «الوحدة القطرية» بسبب غياب التصور العلمى لمفهوم «التنوع فى الوحدة» أو الفيدرالية كما طرحته أطراف من المدرسة السودانية الوطنية، ورفضته المدرسة القومية والإسلامية على السواء. وكان أحرى بإدراك هذا التنوع واستيعابه اجتماعياً وسياسياً أن يخلق فكراً فيدرالياً قومياً جديداً يتعامل مع الحقائق القائمة بحدة فى الواقع العربى دون تجاهل يودى بالأخضر واليابس على النحو الذى نعاينه.

وما يلفت النظر هنا هو وفرة الدراسات السودانية وغير السودانية التى تشير لها بحوث عبد الغفار محمد أحمد. والتى لم يأبه لها مثقفو الوطن العربى خلال محاوراتهم الواسعة عن قضايا الوطن، فها هو يعرض لمفكر من جنوب السودان مثل «فرنسيس دينق» الذى ألف ـ قبل عبد الغفار نفسه ـ عنوان «ديناميات التوحد ـ

أساس للاندماج الوطنى فى السودان» إصدار جامعة الخرطوم ،١٩٧٣، ومثله بونا ملوال فى نفس الاتجاه تقريباً كما يذكر عمل مفكرا آخر هو محمد المكى إبراهيم الذى أثرى مكتبة الفكر العربى والإسلامي، والوطنية السودانية فى نفس الوقت بكتابة عن «الفكر السوداني: أصوله وتطوره (١٩٧٦)»، وذلك فضلا عمن أرخوا للتنوع الاجتماعي فى السودان فى علاقته بقضية الانتماء وتكوين الدولة الوطنية مثل محمد عمر بشير رائد الفكرة الأفرو- عربية، ومدثر عبد الرحيم، ويوسف فضل كمؤرخين سياسيين. وفى مواقع مختلفة من أعمال عبد الغفار محمد أحمد وخاصة الكتاب الذى نرصد هنا تفاصيله نجد تحليلات مبكرة للصفوة السودانية، وأوضاع الحركة السياسية فى جنوب السودان، كما نجد دراسة مبكرة عن أثر البترول على المجتمعات التقليدية فى تحليل اقتصادي اجتماعى معمق للصراع المبكر فى جنوب كردفان بين «البقارة» و«المسيرية» وجيرانهم شمال بحر الغزال من الدينكا، والتحول فى هذه المنطقة - مثل مناطق الصراع الحالية فى دارفور - بين الزراعة التقليدية للمحاصيل الغذائية وتبادلها المحدود، ثم الانتقال إلى زراعة المحاصيل النقدية كزراعة رأسمالية بالآلآت مموله من «فئات اجتماعية» من خارج المنطقة لا تعرف أن الأبقار هناك تسمى «المال» والأغنام تسمى «الفضة الصوفية»..! وبهذا الجهل أو التجاهل من قبل الرأسمالية المحلية أيضاً ينطلق الصراع الذى نراه.

لقد أعقب موجه دراسات عبد الغفار محمد أحمد أو إدريس سالم الحسن فى الأنثر بولوجيا الاجتماعية والثقافية فى السبعينيات والثمانينات بالأساس موجه دراسات أخرى قدمها مركز الدراسات السودانية الذى بدأ نشاطه فى القاهرة (١٩٨٨) فترة الهجرة الاختيارية للعقول السودانية حتى عودته مؤخرا، حيث أثرى المكتبة بموجه جديدة من الكشوف الثقافية بحق عن واقع الحياة الاجتماعية والثقافية بالسودان، وانطلاقا من فكرة التنوع والوحدة فى السودان وعلاقتها ببناء

الدولة الوطنية أفرد لها المركز مجلدا هاما أصدره عام ١٩٩٥.

وحيدر إبراهيم المشرف على المركز مثقف له إسهامه بدوره فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية قبل أن ينشغل بالرد على الفكر الإسلامي فى السودان، كما يبرز بين المثقفين المنشغلين بمثل هذه القضايا عبد الله على إبراهيم فى مجال سوسيولوجيا الثقافة بل وقضية الثقافة والديمقراطية فى السودان، وإبراهيم النور ومحمد سليمان وسامية النقر فى التنمية ومن قبل ذلك كان الراحلان محمد عبد الحى وعلى الملك فى الأدب وغير هؤلاء الكثيرون ممن نقدرهم ويصعب حصرهم.

والخلاصة: أنه يهمنى فى هذه «الجردة» السريعة، أن أنبه القارئ العربى إلى أن مياها معرفية غزيرة تمر من تحت قدميه فى التعرف على ما يجرى لمجتمعه العربى الذى تشكل فيه «الأطراف» مخاطر تفوق ما يتعرض له «المركز» أحيانا، إن جازت هذه التعبيرات. إلا إنني لابد أن أشير هنا إلى مسؤولية الفكر «القومي» تارة و«الإسلامي» تارة أخرى فى تجاهل المنتج الثقافى الهام الذى يصدر هنا وهناك فيما يسمى بالأطراف، نتيجة الخطاب السياسى الخطابى الذى يصاغ فيه الفكر أحيانا، أو التعصب لصياغات معينة لاتقبل التنوع فى هذا التفكير أحيانا أخري. ولا أريد هنا أن أدخل فى جدل البعد السياسى للقضية ولكنى أشير إلى أن ذلك كثيرا ما وضع «البحوث العلمية موضع كتب الرأي والتثقيف السياسي، فنفتقد القيمة الهامة والحصيلة الضرورية لتكوين مصادر معرفية موضوعية بمجتمعاتنا، أو نتوقف فى معارفنا عند المركزى لا «الطرفي»، من هنا جاء تقديرى مرة أخرى لإنتاج المدرسة السودانية التى لا تنشر أعمالها بأى قدر من العناية فى المشرق أو المغرب.

ولذلك فعندما يتحدث الرئيس «بوش» عن «أوضاع السودان» «والتطهير العرقى»، ويفتى فى شؤون فرق الجن من «الجنجاويد» بلكنة رعاة البقر الأمريكية! فلا يلومن العرب إلا أنفسهم!

تشكيل صورة السودانيين.. في مصر [*]

يصعب كثيراً الزعم بمعرفة كافة العوامل المؤثرة فى تشكيل صورة الآخر، فى إطار ثقافة وطنية أو قومية معينة. وسرعان ما تغلب آلية البحث عن الإيجابى والسلبى فى هذه الصورة أو تلك، إزاء الرغبة الجامحة فى ظرف معين «لتوطين» صورة الآخر (تعريبها أو سودنتها..)، أو التماهى معها (التغريب)، أو استبعادها وإقصائها (الأسود- البدوى- أو اليهودى.. الخ). ومن ثم فقلما يمكن الادعاء أن ثمة «صورة موضوعية» لشعب لدى شعب آخر، لصعوبة القول دائماً -وموضوعياً- بما هو إيجابى أو سلبى فى الصورة، أو الاتفاق على معنى أن تكون موضوعياً فى هذا الصدد.

وعلى رأس «الصعوبة الموضوعية» التى نشير إلى مواجهتنا لها فى علاقة هامة، تأتى العلاقات المصرية السودانية، فهنا صعوبة خلق «نموذج» واحد للصورة على أى من الجانبين بمعنى «الصورة المميزة» الثابتة فى معظم العصور، ومعرفة موقف القبول أو الاستبعاد إزاءها. فإذا قصدنا تفكيراً علمياً صحيحاً فإننا لابد أن نكون قادرين على رصد «نمط العلاقات» فى المراحل التاريخية المختلفة وفى ظروف سياسية اقتصادية مختلفة، وبعناصر اجتماعية بل ولدى قوى اجتماعية وأشكال من التعبير والإعلام متنوعة أيضاً.

وقد تلعب جملة «الثقافة السياسية السائدة» الدور الأكبر فى معظم الأحيان، إذا توفرت لها عناصر الهيمنة، أو الاستجابة فى جانب أو آخر... وهذه النقاط جميعاً

(*) هذه دراسة أولية للكاتب ضمن مشروع أكبر حول الموضوع جدير بالعناية ويجرى له المتابعة وخاصة للفترة الحديثة وما بها من مشكلات!

تنطبق على العلاقات الطويلة والمعقدة بل والديناميكية أيضاً بين المصريين والسودانيين.

لا تدعى هذه الورقة جهد الإحاطة المتكاملة بأحوال صورة السودانيين فى مصر، لأنه دون ذلك عجزًا متصوراً عن معرفة شاملة بتراكم التاريخى والمعاصر، من التنوع الرسمى والأهلى، أو من المكتوب والشفوى؛ بما يتطلب مسحاً علمياً لا يجوز المغامرة بغيره، لإطلاق «الأحكام المدققة» فى مواجهة ثقافة عامية، تبدو للأسف أكثر شيوعًا وتأثيرًا أحيانًا- على مستوى النخب أو القطاعات الحاملة بطبعها للقيل والقال الأقرب للنميمة بين الشعبين! ومن هنا آمل أن ندفع فقط ببعض نقاط البحث التى قد يقوم عليها القادرون - بعد- لتقديم دراسة علمية وافية فى هذا الصدد. ونكتفى هنا ببعض الافتراضات حول:-

١-أصول تشكيل الصورة.

٢-دور الأدبيات السابقة فى وضع الحالة «السودانية» فى الثقافة المصرية.

٣-تنوع الحدث والصورة منذ خمسينيات القرن العشرين.

٤-ماذا يبقى من «صورة السودانى» فى مصر.

٥-خاتمة ومصادر القراءة....

-١-

أية صورة؟ وأية أصول لتشكيلها؟

تقوم النخب القائدة للرأى العام عادة بتشكيل صورة الآخر لمجتمعاتنا، وفى تقدير معظم الدارسين لهذه المسألة أمثال إدوارد سعيد فى الاستشراق وما بعده أو تيودورف فى «غزو أمريكا» أو فرانز «فانون» و«ألبرت ميمى» عن صورة «المستعَمر» عند المستعمرين..إلخ فإن ثمة ميلاً لتكوين «صورة الآخر» على النحو الذى يريدها صانعها سواء ورثها أو توارثها، كذلك.

ولابد أن ننتبه فى الحالة السودانية لدى المصريين إلى عدم الالتزام قطعاً بمنحى «تبادل الصور» من واقع القوة والضعف بالضرورة، وعلى سبيل المثال فصورة الريفى أو الصعيدى المصرى فى «الحضر» القاهرى المركزى لا تخضع لمثل هذا المعيار، إذ هى مجرد توصيف لإقليم آخر «غير المركز» أو نتيجة اختلاف موقع الهيمنة القيمية.. وسوف يعكس أى استعراض لتطور الصورة السودانية فى مصر ومصادرها فى الحياة والأدبيات عن مثل تلك العلاقة بين الصعيد «ومصر» «القاهرة» وذلك لظروف تاريخية معروفة.

ويمكن أن نسجل هنا أن الشائع هو أن صورة السودانيين لا تخرج عن حضور صورة أبناء النوبة فى القاهرة أو أبناء القطاعات «الشمالية» من السودان، وهى صورة حاكمة حتى لأهل الخرطوم، وتتجادل، بالتبعية أو الاستقلالية، مع الحالة المركزية فى مصر.. وفى الحالتين لا يمكن اعتبارها النموذج المطلق، لأننا سوف نظلم صعايدة ونوبى مصر، وكذلك الأقاليم السودانية المتعددة!

قد ينفع هنا منذ البداية أن نشير إلى ملاحظتين متكررتين فى الكتابات التى عرفتها عن الصورة المتبادلة:-

*****أحدها:** إقرار معظم الكتاب بضعف المعارف المتبادلة بين الشعبين، وإن كانت والحق تشير أكثر إلى ضعف المعارف المصرية عن السودان والسودانيين.

فهكذا كتب حسين هيكل باشا (١٩٢٦) وغيره، مروراً «بمحمد حسنين هيكل» (منذ ١٩٦٤) حتى مؤخراً، ووصولاً إلى يوسف الشريف فى معظم كتاباته أطال الله عمره.

*****ثانيها:** سيادة الحديث عن «حساسية» طرف تجاه الآخر عند التعرض لصورته.

ولذلك أثره فى الإعلان على حقيقة الصورة. وللدكتور «حيدر إبراهيم على» نص جامع جميل فى هذا الصدد؛ يقول فى تقديمه لكتاب «يوسف الشريف» عن «السودان

وأهل السودان»: لم ينحز إلى السودانيين بعاطفية، ولم يقل عنهم ما ليس فيهم، لأنه عرفهم جيداً، فالسودانيون ليسوا «حساسين» بالمعنى المرضى الذى يردده بعض الكتاب المصريين عنهم. والمقصود بهذه الصفة بطريقة غير مباشرة، عدم النضج، والانفعالية وبالذات سرعة الغضب، بل العكس، التجارب الديمقراطية وطبيعة المجتمع السودانية البسيطة وشبه البدوية، جعلت من السودانيين محاورين ومناقشين جيدين.. وللمفارقة يرى السودانيون أن المصريين حساسون، ولا يحتملون أى نقد... إذ يرونه «إساءة لمصر» وأى تعليق ناقد يعد «تطاولاً على مصر».... ومن هنا يأتى سوء الفهم أو عدم الرغبة فى الفهم...»

هذا النص فى حد ذاته يشكل حجر الزاوية فى كثير مما نريد أن نقوله أو قد نقوله على طول هذه الورقة المتواضعة. فقط أريد أن أضيف عليها أن تجربتى فى قراءة المادة المتوفرة عن صورة طرف عن الآخر، قادتنى إلى اعتقاد -أرجو أن يكون محدوداً- أن السودانيين هم الأكثر تعبيراً- سلباً أو إيجاباً- عن رأى المصريين فى السودانيين أو صورة السودانيين عند المصريين، إما قلقاً عليها أو الرضى وعدم الرضى.... الخ.

الإضافة الأخيرة فى هذه المقدمة أنه قد أتيح لى منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضى علاقات وثيقة مع كثير من الأصدقاء السودانيين، بل والأقاليم السودانية، أحياناً فى القاهرة وأخرى مسؤولاً فى برنامج التكامل بين مصر والسودان فى السبعينيات، وثالثة من التدريس فى جامعة جوبا لبعض الوقت فى الثمانينيات... وكانت ألفة ممتدة....

والآن... يظل سؤال «أية صورة؟» قائماً إذا أخذنا بالشائع الحضرى التقليدى أو المألوف فى الكتابات المبسطة أو «الونسات» الأليفة فى العاصمتين، وهى فى النهاية ولدى أغلبية هذه الأطر صور سلبية فى مصر رغم ما تحمله من نعومة النفاق

الاجتماعى، الذى آثار مخاوف حيدر إبراهيم، وجعله بادياً فى نزوع حسنين هيكل لعدم العودة للكتابة عن السودان منذ ١٩٦٤ (رغم أنه عاود «الحساسية» مع جماهير الرئيس السابق جعفر نميرى فى السبعينيات)!

وتنشأ الأسئلة دائماً عند وقوع أحداث كبيرة ومدى تأثيرها السلبى أو الإيجابى على تكوين الصورة. فقد نتساءل عما فعلته مثلاً صورة «ثورة السودانيين» فى ١٩٢٤-١٩٦٤-١٩٨٥ وهل أدت إلى جعلهم مثالاً بطولياً فى نظر المصريين؟ أم بقوا «مثال الغدر» - فقط- بطلب استقلالهم عن مصر (٥٤/ ١٩٥٥)؟ هل أثر وجود الآلاف من مهندسى وموظفى الرى المصريين فى السودان ومثلهم من المدرسين وأساتذة «فرع الخرطوم» لجامعة القاهرة، فى بناء صورة أخوية؟ أم عجز كل ذلك عن تغيير فى الصورة مثل عجز وجود الملايين من السودانيين الذين هاجروا إلى مصر فى التسعينيات، أو اتخذوها معبراً للهجرة لخارج البلدين، ولم يؤثر هذا الوجود «الملايينى» فى تكوين أية صورة جديدة، ناهيك عن احتمال زيادة سلبياتها إذا قسنا على المشاعر التى تفجرت فى أحداث ميدان مصطفى محمود (ديسمبر ٢٠٠٥) والعنف «المصرى» ضد بضعة «مئات» من السودانيين مهما كانت قسوتها؟ وهل ثمة مكتوم أو مسكوت عنه هو الذى منع - بهدوء- قبول العمال المصريين فى السودان منذ وقت مبكر، أو فجر - بعنف- مشاعر السودانيين مع أحداث ميدان مصطفى محمود؟

كيف يمكن تفسير ذلك كله إذا ذهبنا للوجود الإنسانى المشترك فى القضايا العامة؟ أو اختبار الموقف فى الأزمات الكبرى، وما رددته بعض الدراسات عن التناغم الودى عند الوجود معاقى الخارج (دراسة سعد الدين إبراهيم عن اتجاهات الرأى العام العربى)؟ لكن يظل السؤال الأكثر إثارة للدهشة فى تقديرى هو انعدام أثر بارز لوجود ملايين السودانيين فى مصر على طول عقد أو أكثر من الزمن فى

التسعينيات دون «بريق» سلبى أو إيجابى بارز لتحولات الصورة، مما قد يوحى بأن ذلك من أثر «الأخوة التقليدية»، أو «الألفة الاعتيادية» عند شعبين متجاورين، أو طبيعة شائعة فى مصر عن الموقف «الناعم» من «الآخر» عمومًا، فتذوب صورة «الأخ» ضمن ذلك، على ما رأت أيضًا الباحثة الأمريكية «أنيتا فابوس» فى كتاب «إخوة أم آخرين» بعد معايشتها للسودانيين المسلمين فى مصر لعقد كامل من الزمن فى التسعينيات انتهت بالحديث عن إحساسها بإشكالية «المواطنة» بالنسبة للشعبين وغموض صياغات العلاقة بينهما وأثر الثقافة والسياسة فى طبيعة صياغة الهوية المتمايزة أو الغامضة التى تفرض معنى «الأخوة» أو «الأخرية» للسودانى فى مصر.

إذن.. فثمة عوامل كثيرة فرضت نفسها على تقلبات الصورة، ومع ذلك لا ينكر الكثيرون أن ثمة صورة قاهرية أكثر ثباتاً إيجاباً وسلباً عن الصراحة والأدب مرة، وعن الانفعال والكسل أخرى، رغم أن موقع الحديث فى ذلك قد لا يكون ذو صلة بالمرة كمصدر لهذا الموقف فى ذاته

أية أصول -إذن- لتشكيل الصورة السودانية فى مصر؟

أبسط ما يتناوله كتاب الطرفين، هو اللجوء لعنصر الجغرافيا والتاريخ على الأقل، لتأكيد العلاقة «الأخوية»، «الأزلية»، والصور الإنسانية.. الخ. ولن أدخل هنا فى تفاصيل العناصر التى تُستدعى من هذين الفضاءين، الجغرافيا والتاريخ، ولكن دعونا نتأمل صلاحية هذا المنهج فى الوصول «لنموذج» قالبى Stereotype أو نمط ثابت للعلاقة يُكتب عنه دائماً ويدفع عند هؤلاء بالصورة الإيجابية فى مصر فيما يبدو دفاعاً عن «السودانى الطيب»، المتمسك بالوحدة الكاملة... الخ.

الأمثلة «الإثنية» فى معظمها لا تثبت أن الجوار الجغرافى مرتبط دائماً بحسن الجوار، أو بدفع صور إيجابية للآخر المجاور، إذ لا نرى ذلك مثلا فى أجزاء أوروبا أو مجاوريها حتى بتأثير التشابهات شبه الكاملة فى النظم، ولا فى أنحاء آسيا حتى

بالأيديولوجيا أو بالدين، وكذلك الحال فى أفريقيا، ناهيك عن صراعات العالم العربى منذ تصارعت عواصم الأمويين والعباسيين وهى متجاورة، أو السنة والشيعة المتجاورة أيضاً فى مناطق الجوار الجغرافى المزعومة. لكن الجغرافيا أيضاً يمكن أن تحدث سيولة فى حركة شعبين تجاه بعضهما الآخر، ومن هنا كان أثر المساحة الشاسعة فى تعدد أقاليم الكره والمودة!

وترتبط الجغرافيا كثيراً بالتاريخ أيضًا، لأن الجغرافيا المصرية القطرية نفسها كثيرا ما كانت حكماً فى التطور التاريخى، ورسم صورة الآخر عند المصريين ومنهم السودانيين. ولن أطيل هنا أيضاً إذ لا يمكن إنكار أثر تكوين نمط دولة الوادى النيلى المركزية فى مصر على تكوين نمط شخصية المصرى نفسه لفترات طويلة؛ بقدر ثباتها، وهو نمط «المحافظة» على واديه الزراعى، وتحديد ذلك لطبيعة استيعاب الآخر محبة أو استبعاداً بحيث يعتمد جزء من ذلك على سلوك الآخر فى الاقتراب أو الهيمنة. وقد حكم ذلك مثلاً علاقة المصرى بممالك النوبة منذ حددها الحجر الفرعونى الشهير لمنع «التدخل النوبى» مع إمكان عبوره بالصيغ العسكرية وحدها. ولذا أتخيل أن صورة «السودانى» فى مصر بقيت هى صورة «النوبى» معظم الوقت، ولم أتعرف كثيراً على صورة خاصة أو شائعة «للسودانى» فى مصر إلا عمداً.

ولأن التاريخ المصرى شهد فى فترات عديدة هذا «النزوع الإمبراطورى» المصرى فيما يشبه الكر والفر فى المنطقة المحيطة، فلابد أن نأخذ فى اعتبارنا أثر ذلك فى تكوين صورة الجوار الجغرافى على طول هذا التاريخ وخاصة مع «السودان النوبى» المشار إليه، ثم سودان محمد على بعد، وحتى ما قيل عن «مطامح يوليو» تجاه السودان... فهل يمكن القول أن الصورة السودانية ستتكون إذن وفق حالة التمدد أو الانكماش المصرية، لننفى عنها سمة الثبات التى يسعى إلى تأكيدها البعض؟

بقى أن ننتقل لفعل تاريخى كبير آخر، وهو فعل الثقافة العربية الإسلامية. فهذه

الثقافة وتوسعاتها فى التاريخ أو قل ظروف تطور إمبراطوريتها، هى التى وسعت أفق الجغرافيا أمام الشعب المصرى، ولنقل - اختصاراً- أنها نقلت «الحس النوبى» فى مصر إلى «الحس السودانى» «تجاه السودانيين».

الثقافة العربية الإسلامية، بلورت فى مصر صورة «الأسود» أو الأفريقى، ومفهوم «الخدمة» فى «أوضاع دونية» وليست خدمة المقهور أو الخاضع فقط، وهى عموماً صورة «أبناء الإمبراطورية» فى نفس الوقت، وأذابت المواطنة والهوية انتقالاً لصورة المسلم المعولم بعد ذلك، عرف المصريون «أخانا فى الإسلام» ولم يؤكدوا فى معظم أوقاتهم مسألة العرب أو العروبة خاصة على المستوى الفردى؛ أخذتهم الفاطمية مغرباً، والصوفية جنوباً وغرباً دون أن يكون ذلك بدافع تبعية أو سيادة، وإنما بدافع تفهم السلوك الإمبراطورى الذى اعتادوه لأنفسهم تجاه الآخرين فأصبحوا تابعيه، هنا دخل السودانيون أبناء شرعة واحدة لهم حق اقتسام الرزق الباقى من خزائن الإمبراطوريين، مماليك وعسكر وعثمانيين، حتى كان محمد على موحداً لشعور المصريين والسودانيين على السواد. ولا بد أن البعض لاحظ أن آلاف الأفارقة الذين جاؤوا مع منسى موسى من غرب أفريقيا، أو مع محمد على من السودان لم يتخذوا صفة أو وضع العبيد بالنسبة «للمواطن المصرى» المقهور هو ذاته من المواطنين «الأجانب» «المسلمين»، وإنما سادت صفة العبودية على «المقهور» لتمثل كل الأطراف الخاضعة، فأصبح «المواطنون» «إخوة» فى القهر مع «الآخرين» دون أن تتحقق «تبعية» «نتيجة» «الأخروية» القائمة.

أشاعت الثقافة العربية الإسلامية معرفة معينة عن «بلاد السودان» لتشمل خطاً أفقياً طويلاً جنوب الصحراء فى القارة الأفريقية، ولم يُعرف هذا المصطلح مقصوراً على «السودان» الذى نعرفه حالياً، فـ «السودان» –لفظاً- تشير «لصيغة جمع» عن الأفارقة فى بلاد أفريقيا عموماً حيث لم تعرف كلمة «أفريقية» فى التراث إلا عن

تونس نفسها.

من هنا يمكن بحق القول أن المصرى لم يأخذ «السودانى» على أنه الأسود الأفريقى الذى يُعرف به أبناء أقصى بلاد الفور غرباً ويقصد به التشاديين والنيجيريين فى أروقة الأزهر وخارجه، حتى أنه يطلق على الأثيوبيين وحدهم اسم الحبش كما يطلق المسميات القطرية الخاصة على حالات ترد بواقع معين مثل الموريشان والسنغال فترة الحرب العالمية الثانية. لم تكد «سنار» و«دارفور» إلا أن تكون صوراً خاصة موازية للسودانيين أو «السودان» بالجمع، كما بقى «النوبة» من شمال السودان «نوبة» بالمطلق المصرى عنهم، وانضم الجنوبيون لصورة الأفارقة عموماً أبناء الإمبراطوريات الإسلامية أو العثمانية. ومن هنا نعود للقول أن السودانى الذى تشير إليه الدراسات المختلفة ليس إلا ابن المديريات الشمالية فى جمهورية السودان.

بقى أن يبحث الدارسون فى مجال «تأسيس الصورة» عن أثر الأحداث الكبرى، ونرشح هنا أحداث التاريخ الحديث أو المعاصر لنعاود السؤال: هل خلقت ثورات السودان الكبرى نموذج «السودان البطل» الديمقراطى فى العقل المصرى بل وارتبط بذلك الحديث عن صراحة السودانى وشجاعة السودانى؟ إلى أى حد أثرت أجواء وزخم التحرر الوطنى المصرى بعد ثورة ١٩٥٢ فى سرعة القبول بصورة «استقلالية السودانى» رغم الشعور المباشر وقتها «بالغدر» و«المرارة» لبضعة سنوات؟ من روّج صورة السودان، تلك البلاد المنقسمة المفتتة التى لا تضبطها إلا الانقلابات؟ ومن ثم فالمواطن «مهاجر» يستحق العطف دائماً؟ وهل كان التسامح القائم على الجانب المصرى تسامحًا حقيقيًا أم قبول «السودانى» باعتباره الطرف الضعيف، أو المتدنى؟ وهل يقف ذلك وراء قبول ملايين من السودانيين فترة اضطراب «مجتمعهم» دون مشاكل أو احتكاكات متوقعة من هذا العدد من

اللاجئين؟

ولهذا نفسه يمكن الاعتقاد أن أحداث ميدان مصطفى محمود (ديسمبر ٢٠٠٥) لا تدخل ضمن قائمة عناصر القبول أو الرفض الموجه للسودانى بوجه خاص فى مصر، حيث أن ذلك سلوك يومى للبرجوازية المصرية تصوبه نحو جماهيرها بسهولة فى المواقف المماثلة؟

الآن يمكننا من قراءة ما سبق أن نرى كيف تصعد الصورة وتهبط نتيجة عوامل دينامية متحركة، وأن الصورة تتشكل «بفعل فاعل» وليس بمجرد فعل الجغرافيا أو التاريخ تلقائياً. وهذا «الفاعل» غالباً، هو ثقافة سياسية تؤثر فى التنشئة الاجتماعية وفى التعليم والإعلام فى كل فترة وفق ظروفها، ووفق صياغة الطبقة السائدة وتوابعها لمحمل الأفكار والكتابات وتشكيلها للحركة والمصالح بين الشعبين ومن ثم تتشكل آلية متجددة لبناء الصورة تخضع لظروف التطور- إن وجدت- أو تتجمد مع ظروف الجمود إن سادت، وهو ما قد نلمسه فى بعض النقاط التالية فى البحث عن صورة السودانى فى مصر.

-٢-

دور الأدبيات المبكرة فى وضع الحالة السودانية فى الثقافة المصرية

لن نذهب بعيداً فى معالجة هذه النقطة، لأن المعالجة الأكاديمية أو الموضوعية الكاملة تقتضى - وفق المنهج السابق الإشارة إليه- أن نصطحب القارئ من حجر حلفا الفرغونى إلى كتب الرحالة فى العصر الوسيط، وحتى الآن، وهذا ما لا يرى الكاتب ضرورة له، كما لا تتوفر الاستجابة لمطلب آخر فى هذا الصدد يرصد دراسات الثقافة الرسمية والشعبية فى ظروف مختلفة. لذا دعونا نقول أننا فى عصر الدولة الوطنية الحديثة أو التحديثية - إن جاز ذلك فرضًا- وهى التى توفر بعض الكتابات المعبرة عن «سلطاتها الثقافية»، أعنى قوة الثقافة السياسية والشعبية

السائدة، خاصة وإن ثمة كتابات فى مطلع القرن الواحد والعشرين لا تختلف كثيراً عن تلك التى صيغت فى القرن التاسع عشر!

من الكتابات الشائعة وذات المكانة فى مصر ولكنها قدمت -مبكراً- صورة سلبية للحالة السودانية، تلك الصورة التى وضعها رفاعة رافع الطهطاوى- رائد الثقافة التحديثية فى مصر- فى أطراف من كتاباته، جاءت عابرة تقريباً، لكنها بدت مؤثرة أو ملتقية مع صور أخرى سائدة، وعندما صدرت عن «رفاعة» بدت أكثر تأثيراً. والنصوص مقروءة فى كثير من المواقع، وبعضها يمكن قراءته بمنطلقات مختلفة. أقصد هنا مثلاً ما جاء فى كتابه «تخليص الأبريز فى تلخيص باريز» الصادر عام ١٨٥٠ عن «مراتب الخلق»، وإشارته إلى «أهل بلاد السودان» باعتبارهم من الهمَّل المتوحشين...الخ.

لكن من يذكر ذلك يتجاهل وصفه لأهل سنار ومصر.. والأفرنج.. وبلاد أمريكة معاً بين مرتبة أهل الأدب والطرافة.. والتحضر والتمدن.. والتمصر....« (وذلك فى الباب الأول من كتابه...) بل إنه حين يذهب فى الباب الخامس إلى ترتيب أهل السمرة والبياض، يبذل الجهد ليوازن بين اللونين فى بيان جمال النساء، بيضا وسمرا، وإن بالغ فى النصوص عن فضل البيض داعماً رأيه بانحياز الصحابى »على« ضد المرأة السمراء»... الخ.

ومع تقديمه لهذه المدركات بعد عودته من باريس ومديحه العالى لما رآه هناك بما ورد فى «تخليص الأبريز» فإنه يتألم كثيراً من إبعاده عن مصر ١٨٥٠ فيكتب فى «مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية» ١٨٦٨ معبراً عن غيظه بالشعر فى «داليته» المعروفة والتى يقول فيها: وما السودان قط مقام مثلى«... الخ حتى يقول ونصف القوم أكثره وحوش.. وبعض القوم أشبه بالجماد..

وهذا قول لرجل أبعد منفياً فى مناطق وصف فيها ريح السموم وزفير اللظى« مما

يردده المصريون جميعاً عن «طوكر».... لكن ذلك يأتى فى فصل عن «السودانيين والتمدن» وعن سفره للسودان بوشاية بعد سفر محمد على «الجليل الشان إلى بلاد السودان لاستكشاف المعادن الذهبية... مما صرف همته العلية إلى توسيع استخراج المعادن بتلك الجهة»... وهو يقدم تقريراً فى هذا الفصل يوحى بأنه كان مبعوث التحضر إلى تلك البلدان، بأكثر من ضيقه بأهلها، رغم التعبير الغاضب لنفيه إليها.. تاركاً مشروعه الهام فى مصر المحروسة.

هذا نمط لتعبير «خاص» أو «نوعى» يجرى تعميمه طبقياً بحكم وضع رفاعة فى طبقته. لكنا إذا أخذنا فى تلك الفترة نفسها من حياة البلدين رسائل الضابط محمد توفيق، حاكم سواكن (١٨٨١) إلى صديقه القاهرى وهما معاً من وطنى تلك الفترة نجده يقول: «ولقد جئت السودان.. وأنا مثلكم أجهل كل شيء عنه.. فأدهشنى أن أرى جنوب الوادى صورة طبق الأصل من شماله فى الهواء والسماء والماء والطبيعة والخيرات... وكأنهما فلقتان من حبة واحدة.... كل منهما يكمل الأخرى...» وأهمية هذا النص فى تاريخه، ومع معرفتنا أن سواكن هى «العاصمة» لطوكر المغضوب عليها فى تراث آخر لكن ثمة معنى آخر أيضاً هو أن محمد توفيق كان من الضباط الغاضبين على الحكم مع عرابى. وهكذا يمكن تحليل المعنى فى بناء رؤيتى رفاعة وتوفيق من تصور موقعهما فى النخبة المسيطرة. وتعبيرهما عن «الذات» وليس «الآخر»....

بعد حوالى نصف قرن أو يزيد يتكرر مشهد آخر من مشاهد التعبير «المتنوع» - فى فترة واحدة- عن رؤية السودان فى مصر. ففى نماذج ممثلة على نحو ما للرأى العام السائد بين أكثر من فئة سياسية ثقافية يمكننا قراءة محمد حسين هيكل باشا، ومحمد صبيح على سبيل المثال. الباشا محمد حسين هيكل يكتب «عشرة أيام فى السودان» (١٩٢٦) عن وقائع زيارته بعد عودة الجيش المصرى طبعاً وثورة ١٩٢٤

فى السودان، وحرصه مع البرجوازية أو الإقطاعية المصرية على مياه النيل بالأساس، لكن ما يهمنا هنا هو ما ينقله للمصريين، إذ يرى منذ البداية أن الصورة فى أذهان المصريين ليست مضبوطة «مثل الاعتقاد أن السودان لا يصلح لمقام ولا يمكن أن يكون إلا منفى... فهذه الأفكار تسود فى مصر والكثير منها فاسد ولابد من صورة صحيحة». (تراه يسترجع كلام رفاعة؟) لكنه وهو يستعرض بعض الصور السيئة عن حالة السودانيين، نسائهم وطعامهم وعراهم، يربط ذلك بالإهمال السائد فى إدارة البلاد، ويستنكر من المصريين عدم مودتهم مع السودانيين مما يجعلهم يعاملون بنفس القدر فى السودان، بل ويلوم المصريين على عدم تعاطفهم مع ثورة على عبد اللطيف ١٩٢٤، ولينتهى إلى اقتراح فيدرالية بين مصر والسودان تراعى مصالح بريطانيا «وتُحَضِّر السودان وتعاونه»! (ص ١٣٠-١٣١). فى هذا الإطار يرى «هيكل» السودان مجتمعاً غير متحضر، ويقيس الخرطوم فى وقائعها مقارنة بالقاهرة، فيصف أهلها بالصورة المزرية التى أوردها... فإذا انتقلنا من نظرة «الباشا» إلى نظرة كاتب من الحزب الوطنى أو مصر الفتاة «محمد صبيح» فى كتاب «كنت فى السودان» ١٩٤٧ - ورغم فارق السنين، إلا أنها نفس طبيعة المرحلة الاستعمارية فى السودان وشراكة مصر فيها. و«محمد صبيح» صحفى من مدرسة الحزب الوطنى التى تتمسك بالعلاقة مع السودان كجزء من الوطن الإسلامى المتحرر من الاستعمار، وليس من الإمبراطورية التى كتب عنها عمر طوسون، وأحمد فخرى، كما أنه ليس نصاً معرفياً من الأنثروبولوجْيا الكولونيالية على طريقة محمد عوض، ومع ذلك فلا يدفعه هنا الواقع الاستعمارى إلا الانحياز للشمال العربى فقط حيث الباقون «ثلث الشعب من العرايا»، وحيث «الجهل والخرافات والقذارة هى الشعار الباقى من آثار الحكم الاستعمارى فى جنوب السودان، والذى يكنس المتكلمين بالعربية هناك». ثم هو هنا مثل هيكل باشا يتحدث عن مطلب

«الحكم الذاتى» ببرلمان وحكومة... الخ. ويكشف تعاطف الكاتبين على هذا النحو عن تعاطف عام فى مصر مع مطلب «استقلالية» السودانيين قبل ١٩٥٢ وتسليم مصريين بذلك قبل أن يبدو الأمر «غدر» السودانيين بمصر واستجابة ثورة يوليو ١٩٥٢ لهم على نحو ما صاغته بعض القوى السياسية لعدة عقود.

لابد أن نسجل هنا أنه فى مقابل تلك الصورة السياحية عن «السودان» «كموضوع» للاستعمار، أو العطف من قبل البرجوازية المصرية حتى الأربعينيات على الأقل، تفاجئنا مجلة اليسار المعروفة «الفجر الجديد» (١٩٤٥/ ١٩٤٦) بصورة «المناضل السودانى» الذى يشارك المصرى رفضه للرأسمالية التابعة للاستعمار، وكفاحه المشترك من أجل الاستقلال، مع تطلع مشترك أيضاً «للاتحاد» الذى يضمن «وطنية» الطرفين.

بل وتشغل قضايا السودان حيزاً ملحوظاً فى إعداد المجلة (من ١٢-٢٤) يعرض فيها أيضاً بعض كتابات اليسار أو ينقد أخرى. وكان ذلك متوقعاً من قوى سياسية جعلت «الشريك» السودانى جزءًا من حركتها (توحد عناصر حدتو المصرية مع حستو« السودانية بما هو معروف فى تاريخ اليسار المصرى.

-٣-

تنوع الحدث والصورة منذ خمسينيات القرن العشرين

ما الذى ورثه الرأى العام فى مصر من تلك الأوضاع التى تجمدت لقرون على يد «الإمبراطوريات» العربية الإسلامية بما فيها فترة محمد على أو لعقود على يد الفترة الاستعمارية الحديثة أو قل الحكم الثنائى إن شئت؟ أظن أنها صاغت صورة «الغريب» لا «القريب»، أى «الآخر» لا «الأخ» خلافاً لما يُشاع فى الكتابات التقليدية. وما يتردد فى الكتابات التى رأيناها عن «عدم المعرفة» بالواقع السودانى رغم وجود الكثير من السودانيين والمصريين فى البلدين. ويكشف هذا «الاغتراب»

عن الآخر السوداني وغرابة صورته فى مصر- وهى على الأكثر بالنسبة لسكان الوادى الحضرى بالأساس – يكشف عن «صورة التخلف» ومن ثم «الاختلاف عنا» بأكثر منها صورة قبح أو جمال. ولا يبقى هنا إلا صور شعبية عن عالم الزار الذى تتوفر فيه «ساحرية» السودانيين و«جنهم»، حسب معتقد هو فى الواقع أثر بقايا «عبيد» فى بعض القرى والأحياء الحضرية، ممن يعودون فى الغالب إلى الوافد من «بلاد السودان» وليس من «هذا السودان» الذى يقع جنوب البلاد.

وقد احتفظت بكثير من الصور من هذا النوع أفلام فترة الحرب الثانية وبعدها عن صورة «النوبى» أو «البربرى» المرتبطة بنوبة مصر وليس بالسودانى، ولا نكاد نعرف الإشارة لهذا النمط على أنه «سودانى» تحديداً أو أن سمات «السودانى» هى تلك الواردة فى تلك الأفلام.

وقد ساهمت الأحداث الكبيرة المتتالية بعد الحرب الثانية فى التعامل مع صور أخرى لعلاقة السودانى بمصر ورثت فيها آثار «العصر الإمبراطورى» الذى ارتبط ببروز شخصية الخليفة، الحاكم، الملك، كشخصية جامعة، أو التى تتماهى فيها شخصية المواطن مع رمز الأمة، ومالكها بحكم الثقافة السياسية المهيمنة كما سبقت الإشارة، ويمكن أن نلاحظ هنا مشاركة الأخوَّة السودانيين فى رمزية الملك؛ كرمز توحيد، أو رمز للمحبة أو الكره المشترك، ويمكن أن استدعى هنا صورة الملك فاروق «ملك مصر والسودان»، التى سادت لبعض الوقت. فالجلال الذى يأخذه «على أعناق المصريين» يرجع لكونه يملك السودان، ولا يتوفر شعور بكره السودانيين له أو رفضه، فيزداد تعبيره عن الإمبراطورية المصرية فى الوادى... وهذا «التوحد» هو الذى ظل يتحرك فى شخص محمد نجيب أو من خدم من الضباط الأحرار –الحكام الجدد- فى السودان، وهى نفس الرمزية التى استمرت «جدلاً» حول أنور السادات وذُكرت سلباً مع حسنى مبارك فى واقعة ضرب جزيرة أبا!

لم تكن ثورة يوليو مجرد مشروع وطنى يتوحد حوله شعب مصر كما هو مفترض نظرياً، ولكنها كانت حجراً فى بركه «النظام القائم» لأكثر من قرن ونصف وذى الجذور فى عدة قرون خلت. أصبحنا الآن فى تفاعل جديد للطبقات، الإقطاعية والوسطى والعمالية والفلاحية، وفئات العسكر والبيروقراط، ومجالات الأدب والفنون...

ومن ثم لم نعد أمام صورة واحدة لذلك المجتمع الآسن، بل أمام زخم مجتمع متحرك منتج لعديد من «الصور» المتنوعة للأخر الداخلى والخارجى على السواء خاصة مع تفاعلات كافة المجتمعات المحيطة بعد الحرب الثانية، ومن ثم استحال توفر الصورة الواحدة لشعب لدى الآخر طول الوقت؛ وخاصة فى الحالة السودانية.

ظلت «جماعة يوليو» وإعلامها الكاسح فى مقدمة مصادر «الصور» للرأى العام، فى الإعلام والتعليم بوجه خاص، أى فى مجمل الثقافة السياسية، وشاركت «يوليو» قوى أخرى من الوفديين والإسلاميين فى أنها تمثل «رؤية الأمة» سواء فى تقديم صورة مصر للآخر أو فى رؤية الآخر، أو فى تشكيل صورة الآخر على النحو الذى تريده. وظل ذلك سائداً على الأقل بنمط ناصرى فى عقدى الخمسينيات والستينيات، حتى بدأت التغييرات الجديدة فى الصورة الوفدية والإسلامية تظهر ثانية على السطح فى فترة سخونة التفاعلات السياسية بمصر مع بداية السبعينيات هذه، ومعها تحولات الصورة السودانية.

كانت قد سادت لبعض الوقت صورة «السودانى» «الناكر» لما بذله المصريون له من خدمات وتعليم... الخ، ويظل ذلك كذلك لبعض الوقت مع تصعيد حزب الأمة للتحدى أواخر الخمسينيات، وحتى يواصل «العسكر» (عبود وجماعته) لهذا التحدى مع تصاعد قضية حلايب. لكن الإعلام المصرى لثورة يوليو يعتبر هذا

«الجزء من الأمة» مجرد «منحرف» عن الجسد الرئيسى الذى وقف مع مصر ضد الاستعمار (١٩٥٦) ممثلاً فى صمود موقف السودانى «الاتحادى»... ولأن التمايز الاجتماعى والسياسى حدث فى السودان مثلما حدث فى مصر بدرجة أو أخرى يستمر التمايز فى استقبال الصورة، بعد اختفاء صورة «المندمج» أو «التابع» لتصبح صورة «المتضامن ١٩٥٦» وليس الخارج على الأمة (حزب الأمة وانقلابه ١٩٥٨).

ومع اصطناع أزمة مشكلة «حلايب» وخروج المظاهرات «المعادية لمصر» فى ذلك الوقت برزت صورة التحدى بالفعل. لكن صورة المتضامن سرعان ما عادت بتمرير اتفاقية السد العالى (١٩٥٩) والتعاون فى مواجهة مشكلة النوبة. ومنذ ذلك الحين تمايز دائماً السودانى «المعادى» (من حزب الأمة والجنوبيين الرافضين) والسودانى «الشقيق» «المتعاون» أى «المسلم بمصالح مصر» وحدها. وتبقى صورة السودانى «الشقيق» أساسية على السطح فى مصر رغم أنها لا تملك هذا الواقع دائماً فى السودان. لكن زخم يوليو على الساحة العربية والإفريقية كان لا يُقاوم فى مجال «التوحد» مع موقفها فترة التحرر الوطنى المؤثرة فى الستينيات، ومعها جاءت ثورة أكتوبر الشعبية ١٩٦٤ فى السودان فكان «الارتياح العظيم» للصورة فى البلدين. ولم تمتحن فى مصر صورة «السودانى» إلا بقدر تمسكه بعروبته، وفرض هذه «الصورة العربية» على جميع أقاليم السودان.. ومواقفه، وأورثت يوليو المخاوف القومية من إسرائيل فتكثفت الصورة العربية للسودانى «مقاوماً لإسرائيل»؛ و«محاربًا» فى جنوب السودان ضد «عملاء إسرائيل»!

وكذلك فرضت أوضاع «ثورة مايو» السودانية أيضاً عام ١٩٦٩ تلك الصورة على مصر الناصرية لتظل كذلك حتى الآن عند الناصريين الذين يصنفون «السودانى» على هذا الأساس.

لكن السبعينيات حركت مزيداً من الصور المتنوعة للسودانيين، من وضع

«السـودانى» «الأخ المتضـامن» مـع مصر إلى وضـع «الأخ المسـتقل» بمشـكلته فى الجنوب. ولم تدفع سياسة النميرى صورة إيجابية أفضل لبعض الوقت. فظل ترددها رغم الحركة الواسعة فى إطار برنامج التكامل الذى وقع بين البلـدين ٧٣/ ١٩٧٤. وقد أتيح لى أن أعمـل فى إطـار هـذا البرنـامج، لأتـابع الـروح البيروقراطيـة المصرية وصورة السودانى لديها «متعنتاً رافضاً للتكامل الفعلى» الذى يذكره بالتبعية، مهاجماً دائماً للمصريين وما وراءهـم مـن «السلوك المصلحى» لمصر مـن أجـل الميـاه و«قنـاة جـونجلى» والتجـارة؛ أو.. وفـق التعبـير السـودانى «حاتتكاملونـا» إشـارة إلى «الاحتواء» لا التعاون. ولم يُجد «النفاق» البيروقراطى المصرى فى التغلب على صورة السودانى «المقاوم» للود المصرى« هنـا، كما لم يـنجح فى كسـب «السـودانى الطيـب» بمزيد من النفاق إلا فى التعامل الشخصى طبعاً. وحتى برنامج التكامل نفسـه الـذى ضم عشرات اللجان، ولقاء جميع أعضـاء البرلمان ومجـالس الـوزراء فى البلـدين، فى مظاهرات غريبـة؛ لم تـنجح فى تحقيـق تقـدم أيـة خطـوة حقيقيـة فى العلاقـات الماديـة للبلدين... بسبب تناطح «السـودانى البيروقراطـى» مـع قرينـه المصرى. وكـان هـذا تنوعاً ملفتاً فى الصورة الجديدة.

لكن التنوع فى الصورة لم يقتصر على مـا بـدا فى العلاقـات الحكوميـة، فقـد كانـت الحركـة السياسـية فى مصر حريصـة بـدورها عـلى التعبـير عـن نفسـها تجـاه السـودان والسودانيين وقد رأينا منها الناصرية والبيروقراطية الحاكمة.

ولا نحتـاج لإيضـاح الموقـف الإسـلامى الـذى رأى فى إسـلام نمـيرى وقـوانين سبتمبر ١٩٨١ من جهة ثم حكومـة الإنقـاذ بعـد ذلـك مما قـدم «السـودانى» حامياً للإسلام»، وفاتحاً نوافذ أفريقيـا عـلى الأقـل فى مواجهـة صعوبة اخـتراق مصر لأداء هـذا الـدور. وكانـت مانشـتات صـحيفة «الشـعب» (حـزب العمـل ذو الطـابع الإسلامى) مثلاً تتحدث عقب استقرار حكومـة الإنقـاذ عـن «جماعـة الصـحابة» فى

السودان، تحية «للسودانى المبشر» بل وكتب المرحوم عادل حسين مرة «منشت» عن السودان «دولة عظمى فى بداية القرن الواحد والعشرين»! وكان «جون جرنق» (ومن ثم الجنوبى) عند الكاتب الإسلامى فهمى هويدى عميل إسرائيل رقم واحد.

وفى هذا الوقت قام حزب الوفد بتحولات ملفتة فى الصورة الثنائية عن «السودانى» التوأم أو المهدى «الخارج على الولاء لمصر»، وأقر برنامج حزب الوفد الجديد أواخر السبعينيات صيغة «السودانى المستقل» احتراماً لإعلانه «الاستقلال و«الانفصال» منذ ١٩٥٤ (لاحظ التعبيرين) أما تنظيم اليسار، فإنه فى برنامجه التأسسى الأول لحزب التجمع ١٩٧٧ لم يذكر السودان بأية خصوصية إلا فى إطار استمرار الحديث عن «الثورة المصرية والنضال العربى» بمعنى تأكيد الشخصية القطرية «الوطنية» للسودانى، وإن كان برنامجه عن المشاركة الشعبية ليعطى برنامجاً تفصيلياً فى التسعينيات بدا منتبهاً أكثر لمكانة «السودانى المستقل» بالأساس وبمرجعية موقف تاريخى منذ الأربعينيات عن «النضال المشترك لشعبى وادى النيل ضد الاستعمار»، لكن هذه المرة «النضال من أجل الديمقراطية والتكامل».

-٤-

ماذا يبقى من «صورة السودانى» فى مصر الآن؟

لولا بعض الأحداث السودانية الكبرى وردود أفعالها لقلت أن «السودان» والسودانيين قد شملتهم موجة «التجاوز» الكامل فى مصر لكل ما ليس أمريكيًا، أو أوربيًا أو توابعهم من العالم الثالث قاطبة منذ جرى الانفتاح العظيم فى السبعينيات وحتى الآن، ويكفى أن يكون فى مقدمة ذلك «الوطن العربى» نفسه ناهيك عن «القارة الأفريقية» أو «القارة السوداء»... أو السودان! لم يُجد فى ذلك استمراراً «صوت العرب» ولا تحولات محطات وادى النيل، ولا تعدد القنوات الفضائية إلا

ليكون مصدراً لمنافسات قطرية أو تزييف الصور الواقعية لتبقى دفاعية عن واقع شبه ميئوس من تنمية علاقته بالآخر لهدف إيجابى.

ومع انتشار أنماط الاستهلاك، والرفه والفنون الرخيصة والنمط الخليجى فى هذا المجال بوجه خاص، ساد قياس «الهويات الأخرى» فى علاقتها بهذا النمط أو ذاك أو تسارعها فى عملية العولمة مع التوجه إلى بلدان الخليج ولا يتيح ذلك بالطبع فرصة لظهور صورة «السودانى» «الفقير» فى هذا الصدد. فإذا أخذنا معيار «المسكوت عنه»... تعبيراً عن مكانة الصورة فى الحضور.. فليكن الأمر كذلك إذن. ومن يشأ تصور ذلك جيداً فليتصور السكوت عن وجود بضعة ملايين من السودانيين فى مصر طوال التسعينيات... دون أثر يذكر فى الذاكرة المصرية، لذا نقول لا يجوز القياس كثيراً على أحداث مثل الاستياء من محاولة اغتيال الرئيس فى أديس أبابا على يد سودانيين (١٩٩٥) أو حدث مهاجمة سودانيين فى ميدان مصطفى محمود بالقاهرة (٢٠٠٥)... الخ. لأنها عملياً بدت كأحداث عابرة لأية جالية أجنبية، وليست كمثال يُذكر عن شغب يومى فى الشوارع والأحياء بين مصريين وسودانيين بسبب ضيق وطنى من وجودهم، وهو ما لم يحدث، بما يشير فقط إلى «الوجود الأخوى» الهادى للسودانى فى مصر. وهذه الصورة نفسها هى التى يستخلصها المرء من دراسة سعد الدين إبراهيم عن اتجاهات المصرى تجاه السودانى والعكس وكيف أن النسب تضع كليهما قريبا من أى «آخر» رغم مكانة «السودانى» الأكثر وهنا نستطيع القول أن فترة الهدوء هذه قدمت أيضاً للرأى العام المصرى «صورة الجنوبى» العامل، الجاد، الراغب فى المعايشة، وإن بدا عاملاً متواضع المكانة بالطبع، إلا أن «أبناء الجنوب» فى الجامعة الأمريكية لم يشاءوا للصورة هذه القبول والرضى الأليف فى البيئة الشعبية المصرية، حيث قرروا العيش والتصرف والتعبير، بنمط «المهاجر الجنوبى» فى أوروبا، وهم المنتظرون دائماً للرحيل إلى أمريكا أو

كندا.. أو ماليزيا، وصورة السودانى هذه التى طرحوها على المصريين هى أنهم غير راغبين فى السودان نفسه (العروبى ذاك) أو فى مصر بالطبع، رغم إن كاتب هذه السطور قدم مرة دراسة عن الجنوبى الأكثر «وحدوية» مع الشمال من الشماليين! فى السياسة واجه كتاب الحكومة، وحلفاؤهم يميناً ويساراً، ذلك «السودانى» الذى تجرأ على مصر بزيادة، بسبب الأصولية الإسلامية التى «ترفضها مصر» أساساً؛ فهو شريك -أو «داعم» أحياناً- للمتطرفين المرفوضين فى مصر من المصريين أنفسهم! وعند كتاب آخرين استمرت «الحساسية عند السودانيين» كما سكها محمد حسنين هيكل، ممتنعاً عن تناول أو معالجة موقف «السودانى» من مصر الآن، آخرها كان فى حديث لهيكل نفسه فى نادى القضاه أوائل ٢٠٠٩ (بل وبعدها عبر عنه البعض بنفس طريقه «الحساسية» خلال أزمة المحكمة الجنائية الدولية) وقد عبر عن ذلك جيداً حيدر إبراهيم فى تقديمه لكتاب يوسف الشريف عن السودان وأهله فى طبعة عام ٢٠٠٨. والسودانى هنا إما أن «يتجرأ» على مصر فى صحافته أو فى ميدان مصطفى محمود، أو «حساس» من تناول مصريين له، وفى أفضل الحالات بدت «الحساسية» أقل فى معالجة برامج التعاون وفق الحريات الأربعة (التنقل- العمل...) ومدى قبول «السودانى» للمصرى للعمل فى الزراعة والاستثمار... حيث بدا عالم الاستثمار أكثرهم ترحيباً بالطبع، لأن «السودانى» أصبح «أقل حساسية» الآن من عمالة المصريين هناك (الاستثمارات أكثر عولمة!).

فى جعبة النفس المصرية عن «السودانى» الشىء الكثير، رغم تعدد المصادر والمراحل التى ذكرناها، وتعدد «الصور» معها وفق المنهج الذى اتبعناه، ولكنى لا أستطيع أن أنتهى من هذه الورقة قبل الإشارة إلى جمود البرامج التعليمية والإعلامية عند صور تقليدية، فيها موروث المدرسة الجغرافية والأنثروبولوجية عن إنسان «الرعى والزراعة المطرية» وعن آلاف اللغات والأعراق فى جنوب

السودان وغربه، وعشرات القبائل فى شماله، وعند الإعلاميين الصور الموروثة من مدارس النفاق البيروقراطى، والاستبداد الحاكم، والكذب المعرفى مما يقدم صورة هلامية يستنكرها المصرى عن المصريين والسودانيين على السواء.

ومع انفتاح الإعلام والفنون المصورة (سينما ومسرح وتلفزيون) على الأنماط البرجوازية الاستهلاكية المغتربة، وتصوير الرفه المبتذل، عادت صورة «النوبى»- التى ليست هى «السودانى»، وإن كان «الإخوة السودانيون» يصممون على وحدة «بلاد النوبة» وما ينتج عنها من صور!!

وفى هذه الأجواء يبقى «السودانى» اللامع والمبدع عملة نادرة، فيبقى الطيب صالح –رحمه الله- هو الأديب السودانى الوحيد، وفى أحسن الأحوال يذكر «وردى» بين المغنين العرب. بعد أن فشلت برامج ثقافية متعددة أن تنقل صورة لتعدد أنماط الإبداع الفنى، وبروز فنانين، أدباء وتشكيليين ومغنيين .... بالعشرات على الساحة السودانية، بل وفى قلب القاهرةى نفسها.

وعند تجميد الصورة السودانية على هذا النحو، أو السكوت عنها، يصبح حديث «الخبراء» حديثاً فى الغرف المغلقة، يحاورون فيه أمثالهم فى مصر أو رفاقهم فى السودان، ومثال ذلك كتاب «السودان وأهل السودان» الذى يبدو رسالة يوسف الشريف إلى السودانيين أكثر منها للمصريين وهو عمل كريم بلا شك وإن ظل على حرصه فى الحديث «إلى أهلنا فى السودان عشاق الحرية والديمقراطية والسلام وألوان الفرح والمسرات وكل جميل ونبيل فى الحياة....

فهذه الصورة الرومانسية مقدمة للمصريين إمعاناً فى التبسيط، لكنه يبقى عملاً مسئولاً لم تتحقق أهدافه لغياب موجة مرجوة من هذا النوع لكى لا يبقى كتابا فريداً يطبع لثلاث مرات فى فترة وجيزة مما له دلالته بالنسبة للتقبل المصرى للصورة المطروحة. ويذكرنى ذلك بدراسة لكاتب هذه السطور عن «المسألة السودانية.. من وجهة نظر

الجنوب» بدا فيها سودانياً أكثر من السودانيين (الشماليين على الأقل)! وذلك لرصده للمواقف التوحيدية عند الجنوبيين فى مقابل تعنت الشماليين منذ ما قبل الاستقلال.

فماذا عن رأى بعض الشخصيات السودانية فى الرؤى المصرية؟

فى مصفوفة لحيدر إبراهيم عن «الخبراء» المقدرين عنده لإضافاتهم عن صورة السودان أظنه كان يقصد من تجاوزوا معركة «الهيكلين» فى منتصف القرن الماضى ونهايته، أقصد «الباشا» و«الصحفى»، أو «المستاء» و«الحساس» وقد عرضنا لرأى «حيدر» فى مواقعه!.

وإذا كان حيدر إبراهيم قد تأمل بهدوء، وصنف ما رآه من خبرة المصريين تجاه السودان، فإن المساحة لا تتحمل العرض الوافى أو التعليق على «حساسية» منصور خالد وزير الخارجية السودانى الأسبق فى مجلده الضخم عن «جنوب السودان فى المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخى» والصادر عام ٢٠٠٠، فعبر مئات الصفحات لا يقدم إلا صوراً منتقاه - وهى من حقه- لكنها مثيرة للحذر من أن تكون صورة كاملة تلك التى تقتصر على مجادلة فهمى هويدى أو نظرائه فى التيار الإسلامى ليصل بها إلى افتراض المصريين لسذاجة أهل السودان، أو طلب إقامة أبارتيد جديد للقلة العربية المسلمة فى السودان.... الخ.

وبينما يبدى د.منصور خالد قلقه من هذا الاهتمام السلبى «المكثف» بالسودان، فإن ثمة نص آخر للدكتور عبد الغفار محمد أحمد بعنوان: «الحوار الفكرى فى الوطن العربى وموقف الهامشيين.. غياب المثقف السودانى». وكما يبدو من العنوان؛ «وهو فصل من كتابه عن «السودان بين العروبة والأفريقية». «فالسودانى» المثقف مهمش فى ثقافة «الوطن العربى» لا يدعى للندوات بسبب «القبلية الثقافية».. والمصريون وغيرهم يرون السودانى ذا صراحة وجرأة لا ترضى العرب، ولا تيسر بالتالى حضوره للمشاركة، فالمصريون «مشارقة» أكثر ولم يروا السودانيين كذلك.

هذا الجدل الحديث، وملاحظات «حيدر» و«عبد الغفار» ذات المعنى الجدير بالتأمل شدتنى إلى نص أحدث ورد ضمن حوار مع مثقف وسياسى مصرى مثل مصطفى الفقى (مجلة الملتقى- يناير ٢٠٠٩) يبدأ باتهام «السودانى» أنه «دقة قديمة» لأن «الدنيا تغيرت» «بينما هم »قابعون فى مفاهيم الحقبة الناصرية«.. ولكل عصر تقاليده ورموزه»... الخ. وبينما هو يفكر بهذا المنهج «المتطور» تجاه «السودانى» القابع فى الماضى، وإذ به عندما يتحدث عن الجنوب وفق «المصالح المصرية» و«الرؤية القومية العربية» التى ينتمى إليها «الفقى» تاريخياً، نجده يصور «الجنوبى» و«دوداً جداً» إلى حد أنه -بعد مقابلة جون جرنق وجده- «رجلاً وحدوياً... و«كان يطالب بتعريب الجنوب.. وفتح مدارس للغة العربية هناك»!! وهذا مثال جيد «لرؤية الآخر» «على نحو ما نريده».. لا كما هو فى ذاته، لأن جرنق وحركته إنما قاموا أصلاً «ضد تعريب الجنوب» كما هو معلوم.

-٥-

خاتمة

هذه هى بعض آثار التطور الذى يصيب الواقع والعلاقة بين بلدين فى مراحل مختلفة لكنها لا تلامس صياغتها من قبل الباحثين ناهيك عن السياسيين والإعلاميين. ولا شك أن ما يصيب الصورة من تغيير هو ما ينتج عن طبيعة الخيارات الاستراتيجية للفئات القائدة للمجتمع بأكثر مما تكنه الثقافة الشعبية التى تحكمها عناصر أخرى كثيرة جديرة بالدراسة السوسيولوجية والأدبية. أما «الخيار الاستراتيجى» لشعب ما تجاه الآخر وبناء صورته فإنه فى الحالة المصرية يحكمه عنصران: كوزموبوليتانية العاصمة التى تتحكم فى «بناء الصور»، وطبيعة التطور الاقتصادى الاجتماعى ومدى التشوه الطبقى والفئوى الذى بات يحكم الحالة المصرية. أما كوزموبوليتانية القاهرة، والتى تتضاعف مع ظروف عولمة الإعلام

والثقافة والنمط الاجتماعى فيها، فهى المسئولة عن الاستيعاب للأخر بطريقة أقرب للصمت تجاهه، وهذا ما ينال السودانيين بدرجة متقدمة حيث ينشغل المصرى الآن، بالهجرة لأوروبا والغرب عموماً، أو العمل فى الخليج أو الانشغال المحلى «بالبيزنيس» الصغير والكبير، ويصبح غير ذلك فى دائرة المسكوت عنه، وهذا فى ذاته خيار استراتيجى مصرى، منذ استضاف جمهور مصر ملايين السودانيين دون أن يفكر حتى فى «الشغب معهم كآخر» معتدى أو منافس.. الخ.

ولعل تلك «الصورة» - ويا للغرابة- هى التى تجعل المصرى يفكر فى الذهاب إلى السودان حالياً إزاء ما يسمعه عن ثروة السودان المتزايدة، دون أن يهتم الآن بتصوير «عدوانية السودانى» تجاهه، أو رفضه «الكامن» لوجوده كخبرة فى السودان، لأن «المشروع» القائم الآن على الجانبين يتجه لعمل المصرى فى المشروع الاستثمارى الكبير الذى لن يتطلب اختلاطاً أو احتياجاً يومياً «للآخر» المضيف، وحتى عندما يعمل فى المشروع الصغير، فإنه سيكون بينه وبين السودانى منطق «بين البائع والشارى يفتح الله»، وأظن أن تلك أفضل الصور المتوقعة فى علاقة المصريين بالسودانيين. لكن ما الذى نستطيع أن نفعله عن قصد بما لا يحققه السلوك العادى؟

لقد قلت أن بناء الصور للأخر، كثيراً ما يتطلب فعل فاعل. وأرجعت ذلك لعنصر الثقافة السياسية التى تفتقد إطارها فى مصر الآن من حول مفاهيم الوطنى والقومى، العربى أو الأفريقى أو الدولى. وفى تقديرى أن الأقطار – فى عصر العولمة- باتت تفقد خصوصيتها بين شعب وآخر، فنحن فى عصر الكتل الإقليمية، قومية أو مجرد اقتصادية سياسية، ومن هنا فلا مجال للقلق الخاص بالعلاقة مع «السودان الشقيق» بوجه خاص، وإنما القلق على مفهوم المصرى عن نفسه وتجاه «الآخر»، وهذا يتطلب عملاً فى الثقافة والفنون، يجعلهما فاعلين حقيقيين رغم صعوبة الظرف السياسى المحيط بعملية بنائهما لهوية الوطن، وعلاقاته مع «الآخرين».

التضليل .. في قضايا النيل !

تظن ماكينة الإعلام الحكومى والدبلوماسية فى مصر، أن قدراتها الفائقة على التضليل فى قضايانا الداخلية، يمكن أن تنفع بنفس القدر فى قضايا خارجية استراتيجية مثل مشكلة المياه فى حوض النيل . ولا ينسى الإعلام المصرى أن يضلل نفسه أيضا بانتصارات بالغة الوهمية، لا فرق عنده بين «الفيفا » الكروية أو الاتفاقيات الدولية ! وقد أذهلنى التشابه بالفعل فيما قيل عن هزيمة «الفيفا» أثناء تحقيقاتها ضد مصر، وما قيل عن غياب كينيا وبوروندى ليوم واحد عن توقيع اتفاقية مياه النيل الجديدة فى كمبالا، باعتباره « انقساماخطيرا» لصالح مصر!

تعالوا نبحث بعض الجوانب الهامة فى هذا الموضوع ذى البعد الإستراتيجي لمصر ومخاطر شغل «الماكينة » إياها، والتى ندركها جيدا على المستوى الداخلى، ونأمل أن تكون فى الإدراك الشعبى الحقيقى بالنسبة لقضايا الخارج مثل مشكلة مياه النيل ...مكتفين بالإشارات المختصرة التى تتطلب - فيما بعد- دراسات مفصلة :

- عن دور الأجنبى :يقوم الإعلام الحكومى على الاتهام الدائم للحركة الديمقراطية أو المجتمع المدنى أو المطالب الاجتماعية بأنها ذات صلات بأدوار أجنبية لتريح الحكومة نفسها من مسؤوليتها المعروفة، بينما تعرف أجهزة الحكم المسؤولة دور البنك الدولى فى وضع مبادرة حوض النيل أواخر التسعينات من خلال المؤتمرات الدولية حول المياه و«تسعيرها» وضبط البنك الدولى - بإشراف أمريكى طبعا- لآليات تحديد أوضاع مياه النيل، كما يدرك الحكم دور إيطاليا وفرنسا أكثر من غيرهما فى بناء السدود بأثيوبيا - وإن كان معظمها مازال لتوليد الكهرباء، ودون مراعاة لعلاقة مصر المخلصة للبنك والأكثر إخلاصا لمبادرة

المتوسط بإشراف الصديقين « ساركوزى » و«بيرلسكونى». وكأن كل ذلك – بالإضافة لما جد من وصول الصين واليابان، والتلويحات الفارغة من المضمون لإسرائيل، كل ذلك ليس تدخلا خارجيا جديرا بالعمل المبكر الدؤوب . ! وكأن سد تيكيزى مثلا الذى افتتح يوم توقيع الاتفاقية الإطارية، قد بنى خلال« أسبوع المعركة» بالدعم الإيطالى والفرنسى .

- عن الاستقرار ..والتهديد بالقوة: أظن أن الشعارين معروفان جيدا على المستوى الداخلى، والسؤال : كيف ساهمنا فى حماية الاستقرار فى حوض النيل؟ ألا تسأل الدبلوماسية المصرية عن دورها الذى كان واجب التأثير، من أجل تحقيق الاستقرار، والاستفادة من معنى القوة الإقليمية فى مسائل تعرفها جيدا فى دارفور التى تكتفى فيها بمشاركة القوات الدولية، والصومال الذى بدونا «متفهمين» للدور الأثيوبى على أرض الدولة العربية، بل والحرب الأثيوبية الأرترية التى كنا فيها « متفهمين » «للحياد»، وذلك كله مع غياب عن محادثات واتفاقيات «نيفاشا» لجنوب السودان ...هل كان كل ذلك هو القدر الكافى لتمثيل قوة مصر الإقليمية؟

- السلام والمبادئ الدولية : عرفت مصر السلام المتين مع إسرائيل بنتائجه المعروفة رغم الرفض الداخلى المتصاعد، وعدم سلام الحكم مع القوى الديمقراطية، لكنها تعرف جيدا المساعى الدولية السلمية مع المبادرة الرباعية، رغم التخاذل الأوروبى، والآن الأمريكى- كما تعرف نفس المساعى فى العراق . ويفرض الحكم « جوا سلميا» كاملا فى الداخل عبر أجهزتها الإعلامية والدبلوماسية الحاكمة، فإلى أى حد شغلت الأجهزة نفسها بالأبعاد الدولية والقانونية لوضع مبادرة حوض النيل التى صمم البنك الدولى عليها بديلة للعمل فى إطار التنظيم الدولى، ومشروعات العمل عبر الأمم المتحدة وليس البنك . و قد كان ذلك سائدا عند إقامة مجموعات البحوث الهيدروميترولوجية ١٩٦٨، و«تيكونيل» فى أول التسعينات، والتى كانت مشروعات

مشتركة استقلالية قائمة على مبادئ السلام الدولية فعلا فى أحواض الأنهار فى إطار المؤسسة الدولية . وليس صدفة – مرة أخرى- أن تأتى مشروعات «البنك» مع التكيف الهيكلى وتنظيم مياه الحوض وفق مبادئ «دبلن ولاهاى» حول معاملة المياه كسلعة، وإخضاع استثمارات السلام فى المنطقة للاستثمارات الدولية بدلا من مشروعات التكامل التنموية المشتركة.

- افتقاد دبلوماسية العلاقات الناعمة :مثلما لايعرف نظام الحكم فلسفة «التفاوض الاجتماعى »، أو «السياسى » فى الداخل فإنه لم يعرف فلسفات القوة الناعمة فى العلاقات الخارجية ونفهم بالطبع أنه لايعرف إلا فلسفة «القوة»...فقط كلما أمكنه ذلك، لذلك فبقدر ما نلاحظ نهجه أو ميله لاستعمالها فى الداخل، فإن الإعلام لايستطيع إلا الصراخ، والتلويح بها فى موقف خارجى حساس مثل التعامل مع دول حوض النيل !وننسى أن القوة الناعمة –فى بلد آخر، ومع حكم آخر- كان يمكن أن تعمل فى إطار متعدد الجوانب للسلب والإيجاب فى العلاقات مع دول الحوض، قد تكون مجاملة أثيوبيا فى العقد الأخير، مختلفة عن طبيعة علاقاتنا بها خلال معالجتنا لأزمتها مع أرتريا والصومال، كما أن علاقاتنا لفترة مع «موسيفينى»،غيرها من قبل مع عيدى أمين، وعلاقاتنا السابقة مع حركة التحرر الكونغولية، مختلفة عن علاقاتنا مع «موبوتو»، بل إن علاقاتنا فى كينيا بدءا من «أودنجا » الأب الذى كان مكتبه بالزمالك فى القاهرة تعنى شيئا آخر مع الابن، الذى يرأس حكومتها حاليا.

وهكذا يحتاج الموقف لمفهوم ديمقراطى وتفاعلى فى العلاقات الخارجية يختلف تماما عن التجاهل الذى ساد بهذا الشأن فى حوض النيل . ولا يجدى هنا التضليل من قبل الحكم،ولا الصراخ من قبل الإعلام وبعض أطراف المجتمع الشعبى نفسه فى معالجة الموقف.

إننا نحتاج لبناء منظمة فاعلة بين دول الحوض مثل كافة المنظمات الإقليمية القائمة فى القارة والتى تغيب عن معظمها – ونحتاج لإقرار مبادئ حول المياه فى الاتحاد الأفريقى شبيهة بمبادئ الحدود الثابتة التى قررتها منظمة الوحدة الأفريقية ، ونحتاج لوضع علاقاتنا بأفريقيا ضمن سياق علاقاتنا الدولية الغارقة فى الحوض الأوربى والأمريكى باسم المتوسطية والشرق أوسطية، ونحتاج لحركة شعبية ديمقراطية تلتقى مثيلاتها فى دول الحوض وعلى المدى الطويل الذى تستغرقه عادة مشروعات المياه نفسها، وقد يغرى ذلك بالتنسيق مع أطراف عربية أو مراجعات جادة مع أطراف آسيوية (الصين- ماليزيا-....) و ذلك قبل أن نعاود بحرص قراءة معركتنا السابقة مع البنك الدولى.



البحث عن هوية جامعة لشعوب حوض النيل

لا شك أن غياب الرئيسين المصرى والسودانى عن اجتماعات القمة الإفريقية فى كمبالا مؤخراً، يجعل التساؤل الأفريقى شرعياً عن مدى حرص مصر على العمل فى هذه الساحة، ناهيك عن مدى الاستثارة للرئيس الأوغندى المضيف والذى كان مجروحاً من العمل الإرهابى فى بلاده قبل أسبوع واحد من استضافته للرؤساء الأفارقة بما جعله يلوح مستاء فى إشارته إلى المصدر «الشرق أوسطى» لهذا الإرهاب.

وبين مسئولية المجاملة التى كانت واجبة بحضور الرئيس المصرى للقمة الجامعة، وبين ضرورة الالتقاء برؤساء دول حوض النيل المتوترين أيضاً، يستطيع القارىء تصور الدهشة التى تصيبنا من تصريحات رئيس الوزراء د.أحمد نظيف بأن كل شىء على ما يرام، وأنه اتفق مع الرئيس الأوغندى على لقاء رؤساء دول حوض النيل «فى وقت لاحق» لمعالجة كافة الأمور المغلقة. ولابد أن القارىء قد لاحظ غياب أى جهد أو ملاحظات على بنود القمة الأفريقية الأخرى. وما يثير أكثر فى هذا الصدد هو نتائج اجتماع رئيس الوزراء فى الأسبوع الأخير من يوليو مع المعنيين فى اللجنة العليا لمياه النيل فى مصر وقد بلغ عددهم ١٢ وزيراً والإعلان عن تقديم عشرات المشروعات والخدمات الاستثمارية، الزراعية والصحية والتعليمية حتى السياحة وزراعة النباتات الطبية فى دول حوض النيل فى أقرب فرصة، وكأن الأموال والدراسات كانت فى انتظار هذه الاجتماعات ولا نعرف سبباً لتأخيرها حتى الآن (عددت فى هذا الصدد أكثر من ٢٠ مشروعاً لذلك اتجه التساؤل إلى مدى قبول الطرف الآخر بهذه العروض السخية تعويضاً له عن خسائر تكاد مصر تؤكدها بهذه التصريحات. ومع ذلك فإن كافة «التصريحات المقابلة من مسؤولين فى

دول الحوض فى نفس الفترة تتحدث عن مجرد «النوايا الطيبة» - مع إخلاصهم - عند التقسيم «للمصالح المشتركة» التى تضمن «حقوق الجميع»! وبدون قلق! ومعنى ذلك أن مشروع الاتفاقية الإطارية ما زال قائماً فى تقديرهم ولا يرون فيه «قلقاً» لأحد!

والحق أن كثيرًا منا كتب مبكراً عن افتقاد مبادرة حوض النيل منذ بدايتها ١٩٩٨ لسقف أو إطار سياسى ينتهى مؤسسياً باجتماعات منتظمة لرؤساء هذه الدول لمعالجة تطور كالذى حدث على أساس توافقى رسمى، وليس انتظاراً لاجتماع طارىء يتوقعه د.نظيف وبدون تاريخ- فى كمبالا. وقد لا يستطيع أى من الرؤساء أو عدد منهم حضوره- وخاصة بعد الغضبة المتوقعة من غيابنا فى كمبالا. ولذا لا يبقى الآن إلا الاقتراح العملى الأقرب إلى المنطق بحدة الأدنى وذلك بدفع الفكرة المصرية- السودانية عن إقامة «مفوضية» ذات طابع سياسى تدرس مثل هذه المشكلة وتعطى قوة تنفيذية جماعية للمشروعات الممكنة - نؤكد الممكنة والمدروسة- وليس هذا الفيض من المشروعات التى تبدو- والحق- جوفاء بسبب انطلاقها العشوائى لأسباب إعلامية وليست ذات لياقة سياسية اقتصادية.

وإذا ما تركنا الرؤساء والحكومات وشأنهم فى تضييع فرص اللقاء المسئول حول مصالح بهذه الخطورة، فدعونا نفكر فى طرح أبعد مدى وأعمق تأثيراً فى المستقبل، وهو الانطلاق من «المفوضية» المقترحة إلى أفكار «ثقافية» و«ديمقراطية» للعمل طويل المدى حول استنفار قوى متنوعة فى المنطقة تشكل أساساً «لهوية حوض النيل» كهوية لتنظيم إقليمى، من نوع هوية مجلس التعاون الخليجى أو التجمعات المغاربية والمشرقية؛ وهى هنا تنطلق من تطوير أفكار سابقة عن «وادى النيل: تكاملاً أو توحدا والتى لم تمتد بالبصر إلى بقية شعوب حوض النيل، أو قد تكون تطورت نسبياً فى إطار «رابطة» دول الجوار.

الدعوة هنا للمثقفين وعناصر المجتمع المدنى المتوفرة فى مصر والسودان، وفى إثيوبيا وإريتريا، وأوغندا وكينيا وتنزانيا ودول بحيرة فيكتوريا وسط القارة.

وهى لا تبدو دعوة مثالية، فهذه المنطقة التى سمينا بعض عناصرها تشهد أغنى حركة تجمع فى القارة دون أن يكون لمعظمها مصدر إطارى «للهوية» لتثبيتها؛ ففضلاً عن العلاقات الخاصة بين مصر والسودان، فهناك ما يتوفر أيضاً بين شعوب القرن الأفريقى مثلما يتوفر لرابطة دول شرق أفريقيا أو الكوميسا، ثم هناك مؤخراً دول الساحل والصحراء وكلها تتحرك فى إطار اقتصادى دون تعبير ثقافى.

ومن المؤسف أيضًا أن مصر تكاد لا تكون موجودة بقوة مناسبة أو بحجمها المتوقع فى أى من هذه التجمعات، ليس لأنها فاعلة أكثر على مستوى القارة وقمتها الدورية، ولكن لأنها منكفئة على ذاتها وطبقتها الرأسمالية الرثة فى ركن من القارة، أو محشورة بين مشرق ومغرب! وقد أدهشتنى مؤخراً كتابات عن منطقة حوض النيل أو «الدوائر الثلاث» بسخرية لا تليق إلا بمن يتحدث وكأنه يحصد أكثر من ذلك فى روابط نشطة فى إطار العولمة أو من أفلح أكثر فى الدائرة الأوربية أو العروبية أو المتوسطية، وذلك لم يحدث، حيث انشغل بعض مفكرى النظام بالكتابة فقط - ساخرين من كل جهد سابق دون طرح صيغة نعمل فيها بتؤده توفر لشعوب هذه المنطقة مستقبلا أفضل.

وفى مخزون الذاكرة الوطنية أن أول اتصال نشط لثورة يوليو منذ ١٩٥٣ كان فى اتجاه هذه المنطقة تحديداً فى مواجهة مع معوقى الاستقلال الوطنى ممثلين من القاعدة الأمريكية بإثيوبيا أو لخنق ثورة الماوماو فى كينيا، حتى الحركات الوطنية فى أوغندا واللومومبيين فى الكونغو.... الخ وحتى أمراء التوتسى المناوئين للبلجيك فى رواند وبوروندى. كان ذلك أيام فورة الاستقلال وقبل صياغة فلسفة الثورة أو فلسفة الدوائر الثلاث ومشروع الوحدة العربية نفسه.

وها نحن الآن فى فورة التنمية المستقلة والبحث عن هويات جديدة لمشروعاتها،

وكم تعب بعض الأصدقاء بحثاً عن هوية الشرق أوسطية والمتوسطية، أو الانكفاء على الفرعونية والقطرية... الخ دون أن يلتفت النظر إلى إمكان تطوير علاقات متميزة مع دول وشعوب حوض النيل.

ونحن لا نبحث هنا عن مشروعات رومانسية أو وهمية «للوحدة»، ولكن الهويات تتبلور وفق مصالح مؤكدة أو تاريخية يتاح لقوة ذات إمكانيات أن تكون العنصر الفاعل فيها والجامع لها، وهذا ما نتصوره لمصر جادة ومخلصة لذاتها. ومن قبل تحدثنا عن السودان كنواه للتكامل التوحيدى، وتوقفنا، ثم تحدثنا عنه كمعبر أو نموذج للقاء العربى الأفريقى، وفشلنا حتى فى إطار حركة التعاون منذ اجتماع القمة الأفريقية العربية ١٩٧٧.

وقد جعلنى ذلك أعود مؤخراً إلى أفكار كان قد طرحها المثقف والدبلوماسى السودانى الراحل جمال محمد أحمد (١٩٠٩-١٩٨٦) عن «ولايات النيل المتحدة» فى محاضرة له بالإنجليزية ١٩٨١ تم نشرها فى الخرطوم ١٩٨٥ وها هى صحيفة الرأى العام السودانية تعيد نشرها فى يوليو ٢٠١٠ احتفاء بهذا المفكر اللامع. وهو فى مشروعه ذاك ينطلق من أن منطقة حوض النيل من المناطق الإستراتيجية لهامة فى القارة، وتتواصل شعوبها منذ أجل طويل ويمكن إعادة النظر فى تشكيل عناصرها على أساس من مراعاة «الاجتماعى» و«الاقتصادى» و«السياسى» بل ومراعاة المصالح.

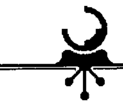
إذن ثمة إمكانية لحركة ثقافية واعية ومنظمات مجتمع مدنى نشط أن يطرح على نفسه مثل هذا العمل المستقبلى خاصة عند البحث أيضًا عن حلول للمسألة السودانية والصومالية. وأعتقد أنه لن يعوق هذا التفكير إلا طبيعة المرجعية فيه، وكيف تكون مرجعيته ديمقراطية بالضرورة بينما تتسم النظم القائمة على طول هذا الخط باستبداد مبرح لا إمكانية فيه بوضعه الراهن لمثل هذا العمل الديمقراطى الثقافى!

وإذا كان جمال محمد أحمد قد طرح هذه الفكرة الطموحة أو الحالمة على حد تعبيره

والتى ضمنها إعادة توزيع خريطة وشعوب الإقليم كله بما يناسب طبيعة الحلم بإقامة مشروعات بشرية وجغرافية متكاملة، فإننا يجب إلا نيأس من تصورات حالمة أخرى عن إمكانيات لقاء شعوب حوض النيل وليس فقط وادى النيل المهدَّد بانفصال الجنوب السودانى فى وقت قريب.

ومن حسن حظى أنى استمعت فى القاهرة مؤخراً، فى لقاء مع «باقان أموم» أمين عام الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى طرح نفس الفكرة كحل يراه بسيطاً للقبول بانفصال الجنوب عن الخرطوم مقابل الاندماج فى خط توحيدى جديد يمتد من الإسكندرية حتى آفاق منطقة البحيرات! إذن فثمة تفاعل للفكرة فى جيل واحد من ١٩٨٠/ ٢٠١٠. وفى إطار مثل هذا التفكير، سيتعرى من يطلقون الكلام والتصريحات على عواهنها لتمضى فى الهواء كالعادة بعد بضعة شهور، أليسوا هم من تحدثوا عن زراعة مليونى فدان فى أوغندا لنفاجأ بأوغندا مقراً لاتفاقية التقسيم؟ ومع ذلك فثمة من يمكن أن يمضى بجدية فى العمل عبر تيسير لقاء الباحثين والمثقفين وممثلى القوى السياسية والديمقراطية. لقد راعنى فى الفترة الأخيرة تجاهل أى مشروع لدى القوى السياسية المصرية حول التقاء هذا الوطن مع غيره من الدوائر المحيطة به، ومن يريد أن يشاركنى الرعب فليراجع الخطاب السياسى للقوى المتفاعلة الآن فى مصر وكيف يخلو من أى معالجة للقضايا الخارجية ناهيك عن فقر الخطاب الثقافى والفكرى لعشرات الكتاب وفلاسفة العزلة. فيما يتعلق بالعلاقات المصرية، جنوباً أو شمالاً.

إن الموضوع يظل مطروحًا للبحث، ويتوجب عمل الجهد اللازم لمعرفة شعوب المنطقة ومتابعة حركتها وطموحاتها لأن ديمقراطية العلاقات الخارجية لا تقل أهمية عن ديمقراطية الأوضاع الداخلية.



ملاحظات حول تجارب التكامل بين مصر والسودان (*)

تقديم

موضوع هذا المقال فى مجمله هو محاولات التكامل بين مصر والسودان فى السبعينيات والثمانينيات، ويعنى بوجه خاص تجربتى «منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى» الذى وقعه رئيسا البلدين (السادات ونميرى) فى ١١ فبراير ١٩٧٤ ثم ميثاق التكامل بين مصر والسودان« الذى وقعه رئيساً البلدين (حسنى مبارك ونميرى). فى ١٢ اكتوبر ١٩٨٢. وحيث يعتبر «ميثاق الإخاء» بعد انتفاضة ١٩٨٥ وقيام حكومة الديمقراطية الثالثة ١٩٨٦ انسحاباً هادئاً من المواثيق السابقة فإنه يدخل فى معالجات أخرى خارج سياق هذا المقال.

أى إطار لاستراتيجية «التكامل»؟

لابد أن نسلم منذ البداية بأنه ليس ثمة حتمية «لتكامل» أو اندماج دول لمجرد أنها متجاورة، أو من أصول طبيعية أو تاريخية أو عرقية واحدة، أو حتى بسبب تشابه النظم السياسية أو الاجتماعية، ذلك أن «إرادة التوحد» العضوى أو الوظيفى تحكمها اعتبارات أخرى معقدة وفق تطور الثابت والمتغير فى علاقة بلدين أو أكثر متجاورين أو متباعدين وتفرض تفاعلات عوامل داخلية وخارجية مدركات

(*) وضع هذا المقال لندوة الدراسات السودانية بالخرطوم عن العلاقات المصرية السودانية (٢٠٠٦)، مستخلصاً مادته من دراسة للكاتب عن أجهزة التكامل ووثائقه أثناء قيامه بالعمل مسؤولاً عن القطاع الثقافى لوزارة الدولة لشؤون السودان بمصر ١٩٧٥/ ١٩٧٩ ونشرت فى مجلة دراسات عربية.

متغيرة بالضرورة. وفى هذه الأطر تصدر التساؤلات عن مختلف أنماط الفصل والتوحد والتكامل فى علاقات الهند/ باكستان، مصر وسوريا، سوريا والعراق، دول الاتحاد الأوربى، وغير ذلك الكثير.

وقد اختارت مصر والسودان طريق «التطور المستقل» فى لحظة الاختيار التاريخى التى أعقبت مرحلة الخيارات الاستعمارية عقب الحرب العالمية الثانية، ويبدو أنه كان خيارًا استراتيجياً للشعبين رغم الخطاب المتعالى عن كل مظاهر وحدود العلاقة القائمة بين البلدين فى ذلك الوقت لذلك لم يفلح هذا الخطاب فى أن يكون حقيقياً فى أوقات الاقتراب أو التباعد.

ولقد كان البلدان محملين طوال فترة الاستقلال الوطنى هذه بعوامل التباعد بأكثر مما يوحى به خطاب التكامل أو التوحد، ولذا يبقى لأية مواثيق تكاملية فضل إبقاء «الحد الأدنى» وليس دفع مسار الخطاب عالى الصوت، والسقف معاً.

ولنتأمل على سبيل المثال ارتباطات مشروع الدولة الوطنية فى مصر، وبعده الدائم فى الإقليم العربى والنظام الدولى متجاوزًا «الإقليمية الأفريقية» التى يقع السودان فى القلب منها، لتتأمل عين مصر المسلطة والساهرة بقلق دائم من الشرق أوسطية منذ حلف بغداد حتى المشروع الأمريكى الصهيونى الأخير بينما عين السودان الاستراتيجية على القرن الأفريقى و«بلاد السودان» والبحيرات والبحر الأحمر بما كان يوحى بمسارات «للتكامل» متعددة الأطراف، وليس فى اتجاه الشمال فقط. وبينما نشطت مصر كثيراً فى آفاق اختياراتها، فإن السودان لم يفعل الكثير، ولذا بدا التكامل بين مصر والسودان دائماً بدون أفق، مهما حسنت صياغاته. ولم يكن متوقعاً أن تؤسس «حكومات» ذات شواغل استراتيجية مختلفة لحالة اندماجية ما دامت ثورتها الوطنية أو الشعبية لم تؤسس لذلك، هذا واضح فى تواريخ برامج التكامل فى علاقاتها بتواريخ ثورة التحرر الوطنى فى مصر الستينيات والثورات

الشعبية فى السودان ١٩٦٤-١٩٨٥ . حيث راحت مصر تتوحد مع سوريا واليمن والعراق وليبيا، بل وتعانى الفشل بصورة وبأخرى فى كل هذه التجارب، ولم يطرح التوحد مع السودان إلا فى حدود سقف مواثيق التكامل الصورى بدوره فى الغالب. وحيث أن القوى الاجتماعية والثقافية المنظمة سياسياً والتحديثية بطبعها فى عصر الدولة الوطنية، لم تضع مسألة التوحد على جدول أعمالها فى فترات سابقة فإنه لابد من أسئلة عميقة حول ما تم من مواثيق للتكامل. وأسئلة جديدة حول إمكانيات تكامل حقيقى فى ظروف العولمة الراهنة التى تتجاوز الوطنيات والإقليميات معًا!

دعنا نقرأ بعض الظروف التى أحاطت بتوقيع مواثيق «التكامل» ١٩٧٤، ١٩٨٢ بين مصر والسودان للتعرف على أفقها المحدود بمصالح الحكم المباشرة فى البلدين، وليس الاستجابة لعمق العلاقات الاستراتيجية المتخيلة. ونحن نعرف أنه من الطبيعى أن يكون ثمة اعتبارات مباشرة وراء مثل هذا الالتقاء، ولكن الطبيعى أيضاً أن تجعل من الظرف الناشىء أساسًا لخطوات أعمق وليس احتفالياً لأداءات وظيفية محدودة.

ففى ١٩٧٤، كان يمكن القول أن النظامين قد استقرا عقب حرب ١٩٧٣ فى مصر وبعد اتفاقية أديس أبابا فى السودان، ومن ثم كان يمكن الانطلاق فى عمل بنيوى داخل المجموعة العربية والأفريقية على السواء. لكن ما وضع فى الحسبان بالفعل كان شيئاً آخر يتعلق بانهيار ميثاق طرابلس ١٩٧٠ بالنسبة لمصر وبدء توجس العرب من خطط السادات واتجاهه، وكذا انفضاض قوى اليسار والدول الاشتراكية عن النظام فى السودان. بل وكانت مصر تعد بتقوية الحملة على السوفيت بعد طرد خبرائهم بينما يستقر السوفيت مع الثورة الآثيوبية على حدود السودان ومياه النيل، ومعنى ذلك أن أجواء العزلة وليس التفتح، سواء على

المستوى الإقليمى أو بالنسبة للقوى الحية فى البلدين كانت وراء توقيع «منهاج التكامل»- فبراير ١٩٧٤. أما ميثاق التكامل- أكتوبر ١٩٨٢ فإنه جاء تكرارا لنفس الإطار، حيث ازدادت عزلة مصر العربية بتوقيع كامب ديفيد ونقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس، وما صحب ذلك من توترات مع الدول العربية ومثلها كان مع عدد من الدول العربية الأفريقية بسبب الموقف مع حركات التحرير، والوجود الكوبى والسوفيتى فى القارة مقابل التحالف الاستراتيجى مع الولايات المتحدة. كما كان نظام مايو فى الخرطوم يعانى توتراً متصاعداً فى الجنوب، وتوترا آخر مع أثيوبيا وليبيا. واقترابا مكثفاً من الولايات المتحدة. من هنا يجرى تحليل «المنهاج والميثاق» كعمل ثنائى لا تدعمه رغبة فى التوحد الذى تؤسسه حركة سياسية أو شعبية عميقة الجذور، ذات صلة بالحركة العربية أو الأفريقية التى أطلقت بالفعل فى فترات ازدهارها، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٥٧، واتفاقية السوق العربية المشتركة ١٩٦٤ بل وميثاق طرابلس ١٩٧٠ كما كان للبلدين أدوار متميزة فى إطار الوحدة الأفريقية منذ ميثاق الدار البيضاء ١٩٦١ وميثاق الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ وتأسيس لجنة تنسيق تحرير المستعمرات ١٩٦٤.

وسوف يلاحظ القارىء معنا غياب مثل هذه الإشارات خاصة فى منهاج التكامل، بما يثير سؤالاً آخر حول طبيعة القوى الاجتماعية التى دفعت بالرؤساء السادات ونميرى لهذا العمل الصورى فى وقت تغيب فيه تلك البنى البرجوازية القديمة التى وقفت وراء وحدة وادى النيل وملك مصر والسودان؟ إن الذى يمكن قوله هنا وفى غياب برجوازية وطنية أو حركة شعبية تحمل هذا التوجه أن البيروقراطية التى أفشلت تجارب سابقة لمصر هى نفسها التى احتوت روح المواثيق المصرية السودانية، فى وقت لم تكن فيه مسيسة بقدر كاف لتفهم التحفظات السودانية الطبقية بدورها، كما لم تتوفر لها إمكانيات مادية تجعلها اقتصادوية ذات

فائدة فى النهاية.

المنهاج والميثاق: خطاب مثالى وإنجاز بيروقراطى

لم تتوفر الظروف إذن لوجود- أو إقامة- بنية تحتية أو جيوبوليتكية كافية لإنجاز مشروع «التكامل» خارج إطار الخطاب «المثالى» أو الانجاز البيروقراطى. وقد أدى ذلك إلى خطاب عروبى يبدو «حمائياً» لمصالح طبقية قطرية محدودة، أو دينيا لتأكيد هيمنة أيديولوجية أو عرقية. كما أن الإطار البيروقراطى لم يعن التنفيذ التقنى المتباطىء كصفة لازمة لهذا المعنى بقدر ما استغلت الكفاءة فى رصف قوائم المشروعات الكبيرة غير الممولة، وغير المرتبطة بخطط تنمية متكاملة.

ولنلق نظرة سريعة على بعض التفاصيل.

أولا: الخطاب المثالى: تسود منهاج التكامل ثم ميثاق التكامل تلك اللغة المثالية المألوفة فى صياغة العلاقة بين مصر والسودان بشكل تغيب معه دائماً الحقائق والالتزامات. يتحدث المنهاج (١٩٧٤) عن الوشائج التاريخية الخالدة بين شمال الوادى.. وجنوبه» وأن «مسار الحركة الواحدة للشعبين قادر دائماً على اجتياز العوائق والعقبات المصطنعة.. وأنه «كان طبيعياً والأمة العربية تشهد أياماً خالدة فى تاريخها أن تواكب هذا البعث الجديد جهود حثيثة.. تستهدف ترجمة (ذلك) إلى منهج عملى.. وواقع ملموس...» ويؤكد الرئيسان «حرصهما على المضى قدماً فى طريق العمل الوحدوى الرشيد.. وتجنيد الجهود المشتركة» ... «ويتوازى مع هذا إيمان الشعبين بأن هذا الجهد المشترك جزء لا يتجزأ.. من إيمانهم بعروبتهما والتزامها بخدمة القضايا العربية... وتحرير الأراضى العربية وتمكين الشعب الفلسطينى من الحصول على حقوقه الوطنية...».

ثم يأتى حديث الميثاق (١٩٨٢) أكثر شمولاً ومثالية فى نفس الاتجاه الذى لخصه الرئيس مبارك فى زيارته للخرطوم فى مايو ١٩٨٣ بأن التكامل أصبح تجربة رائدة

تنشر خيرها فى ربوع الوادى الأمين وتقيم نموذجاً يحتذى.. للشعوب الصديقة التواقة إلى الخروج من شتات التجزئة والفرقة إلى الوحدة الشاملة....».

ولأن ميثاق ١٩٨٢ قد داهمته الثورة فى الجنوب ٨٣ ثم الانتفاضة الشعبية ١٩٨٥ فإن تقارير متابعته فى عمره القصير اكتفت بذكر ما جرى فى إطار منهاج التكامل، موضع تعليقنا الأساسى. ويمكن للقارىء أن يلاحظ معنا دون جهد غياب رؤية معمقة للواقع الذى يعيشه البلدان وقت الصياغة سواء فى العالم العربى أو أفريقيا، طالما أنه لا يعلن حتى التزامه المثالى بأية مواثيق عربية أو أفريقية مما يدور حول التوحيد والتنظيمات الجامعة سياسية كانت أو اقتصادية.. الخ، ولا تسعف أى منهما ظروف الانطلاق الإقليمى الذى تجعل من توجههما الوحدوى المثالى مثالا يحتذى بينما كان التمرد يحاصر الخرطوم، والأصولية تحاصر القاهرة فى مطلع الثمانينيات، وكان أولى بهذا الوضع أن يدفع إلى خطاب عملى ذى مصداقية أكبر بقدر براجماتيته على الأقل، ومن هنا يبقى حجم المثالية بقدر حجم المسكوت عنه فى المنهاج أو الميثاق محبطاً للتوقعات، وتاركاً الساحة للبيروقراطية وحدها.

ثانياً: هجوم البيروقراطية:

لا نقصد بهجوم البيروقراطية هنا ذلك المعنى التقليدى الذى يرى مسيرة «التكامل» تمضى بالرؤى الصحيحة والمشروعات التنموية المتكاملة، تعوقها أجهزة البيروقراطية هنا وهنالك، ولكنى أقصد الإشارة إلى ذلك الجو «الاحتفالى» الذى تسارع «البيروقراطية» بخلقه من حول الأجهزة العليا فى الدولتين لترضيتهما بالإيحاءات، وتعدد اللجان ومسميات المشروعات، سواء ما كان منها قديماً يمضى تلقائياً أو ما يرصد على خريطة المشروعات طموحاً ينقصه التمويل وإمكانيات التنفيذ، وحيث يغيب الجهاز السياسى «المتسائل» أو مسؤولية الشفافية والمصداقية، فإننا يمكن أن نفهم بسهولة كيف تختفى مواثيق ومشروعات التكامل فى أية لحظة

مع تغير المزاج السياسى أو كيف يعلن عن خطتها المتكاملة بعد خمس سنوات من الإعلان عنها (١٩٧٩) لتنفذ فى السنوات الخمس التالية إن توفر لها التمويل، وإلا فإن رئيساً جديداً يعلن عن ميثاق جديد (١٩٨٢) بروح وخطط جديدة بالطبع، بينما الجهاز الإعلامى والبيروقراطى ماض فى ترضية نفسه بالعناوين.

وفى هذا المجال أرجو ألا يمل القارئ من ذكر مسميات اللجان وعناوين الإنجازات، علّها تنفعه فى تأمل ما يمكن أن يعلن عنه فى أية مرحلة أخرى لاحقة، ودرساً للأجيال أن رغبت فى تحقيق تكامل حقيقى بين البلدين.

لقد قامت بنية «التكامل» منهاجاً وميثاقاً على اجتماعات «اللجنة الوزارية العليا المشتركة» التى يحضرها أكثر من ٢٥ وزيراً من البلدين ينتقلون كل ستة شهور من عاصمة لأخرى.

-تشكلت تسع لجان فنية ووزارية تجتمع كل ثلاثة شهور بين عاصمة وأخرى وتضم الوزراء المعنيين بكافة المجالات (الزراعة والرى- التنمية الصناعية والتعدين- النقل والمواصلات- المالية والاقتصاد والتجارة- الشؤون الدينية والثقافة والإعلام والشباب والسياحة- التعليم والبحث العلمى- الشؤون الاجتماعية والصحة والعمل والتعاون- الشئون القانونية- المنطقة المتكاملة: أسوان والشمالية). ومن قراءة تفاصيل إنجازاتها ومصيرها فى الواقع المصرى السودانى يمكننا استنتاج الكثير!

*الاتفاقيات والمشروعات فى مجال الزراعة والرى: سبع عناوين أهمها مشروع جونقلى والرمازين.

*التجارة والاقتصاد: ثلاثة عناوين أهمها شركة الاستثمار المصرية السودانية لإدارة المشروعات الاقتصادية المشتركة.

*الصناعة والتعدين: أحد عشر عنواناً أهمها الشركة المشتركة للتعدين،

مشروعات لصناعة الأغذية- الجلود- الجرارات- الغزل والنسيج- السكر- الورق- الزجاج- الأسمنت.

*النقل والمواصلات: حوالى خمسة عشر عنواناً أهمها الربط بالسلك الحديدية (محطة السد العالى إلى وادى حلفا الطريق البرى بين أسوان والخرطوم- النقل النهرى- المواصلات اللاسلكية).

-الشؤون الدينية والثقافة والإعلام والشباب والسياحة: عشرات العناوين الثقافية المشتركة أهمها إقامة المجتمعات الثقافية والمراكز الإسلامية فى الخرطوم والجنوب، ومعارض بيع الكتب فى القاهرة والخرطوم، واستراتيجيات الإعلام المشتركة والإنتاج التلفزيونى والسينمائى.

*الصحة والشئون الاجتماعية والتعاون والعمل: ستة عناوية أهمها: اتفاقية تبادل تشغيل العمال- مركز صحى فى جوبا- تنسيق التشريعات الاجتماعية.

*التعليم والبحث العلمى: ٦ عناوين أهمها: توحيد الهيكل التعليمى- ٤٠٠ منحة سنوية للجنوبيين – الإعفاء من المصروفات لحوالى ٢٠٠٠ طالب سودانى فى مصر- دعم فرع جامعة القاهرة فرع الخرطوم- مدرسة صناعية فى كادقلى.

*الشؤون القانونية: تنسيق القوانين فى البلدين لخدمة التكامل الاقتصادى- توحيد القوانين المدنية والجنائية- تقنين أحكام الشريعة الاسلامية.

*المنطقة المتكاملة: بين أسوان والمديرية الشمالية تمهيداً لإنشاء مناطق أخرى: تضم تنظيم تجارة الحدود- تصاريح المرور المفتوحة- مشاريع زراعية مشتركة- تيسر النقل النهرى.

لقد عقدت هذه اللجان الوزارية أكثر من خمسين اجتماعاً فى العاصمتين على مستوى وزارى خلال خمس سنوات، ويمكن تصور عدد اللجان الفنية الفرعية على المستويات الأخرى. وفى تقديرى أن هذا الحشد نفسه حتى من موظفى الحكومات

كان كفيلاً أن يخلق قاعدة ثقافية واجتماعية بل ومعرفية لصالح العمل التكاملى واستمراره مهما تغيرت الأطر السياسية، لكن ذلك لم ينعكس فى الواقع حيث يلاحظ القارئ تغير لغة التقارير فى الميثاق ١٩٨٢ عن لغة المنهاج بسبب تغير الرئاسة فى مصر، وانعكس ميلها لتحجيم هذه الظاهرة المتضخمة من البيروقراطية إلى حصر الهيكل التكاملى فى اللجنة العليا، واللجنة البرلمانية والصندوق والأمانة دون ذكر لمسميات اللجان الوزارية إلا باعتبارها اللجان الوزارية الفنية.

يذكر هنا أيضاً أن «المسائل الكبرى» بين البلدين لم تدخل فعلياً فى إطار العمل التكاملى إلا عند ذكرها فى مجال الإنجازات العامة، فاتفاقية قناة جونقلى وقعت قبل منهاج التكامل (١٩٧٤)، كما أن اتفاقية الدفاع المشترك وقعت عام ١٩٧٦ بعيدة عن أجهزة التكامل ومرتبطة بالدفاع عن النظام السودانى من تهديدات جيرانه ولم ترتبط- كما يشير البعض بعلاقتها بالجنوب حيث كان الموقف هادئاً تماماً فى الجنوب عند توقيعها. كما ظلت مسائل الرى ذات الحساسية عند الجانبين فى حدود الهيئة المشتركة لمياه النيل التى ظلت عملياً كيانا مستقلاً.

لماذا يتعثر التكامل؟

سوف لا نناقش هنا «الأبعاد الكبرى» Macro dimension إن جاز التعبير وراء هذا التعثر؛ مثل مدى ديمقراطية النظامين، أو مدى حضور المجتمع السياسى والمدنى- أو حضور تقاليد العمل المشترك بين الدول عربياً وأفريقياً، أو توجه الإرادة السياسية عند الشعبين وفق مكونها الداخلى أو خطابها تجاه الآخر (عروبة- أفريقية)، ولكن غياب هذه الأبعاد التى تبدو لى حاسمة، لا تمنع بعض قضاء المصالح لو اتسمت الحركة نحو التكامل المحدود بالعقلانية الملحة على المجتمعات فى هذه الفترة . لذلك سوف نكتفى هنا بمناقشة منطق الصيغة التى طرحها النظامان السياسيان للتكامل وهما فى حالة من الاستقرار (١٩٧٤-١٩٨٢) تسمح

بقدر من العقلانية فى الصياغة لو توفرت النوايا لذلك. ولنذكر هنا بعض النقاط لا كل ما تتطلبه دراسة فنية موسعة:

*القيادة السلطوية لا السياسية لعملية التكامل: لم يتح المنهاج أو الميثاق مجالاً للاقتراب من هيكلة وضع النظامين السياسيين، حيث اكتفى «المنهاج» بتصديق الرئيسين على ما يتم من قرارات وتوصيات، وأسماهما «الميثاق» اللجنة العليا بعد تعيين الرئيسين لأربعة أعضاء آخرين. أما اللجنة السياسية فى المنهاج فكانت خاصة بقيادة التنظيمين الحاكمين (الاتحاد الاشتراكى فى البلدين) باعتبار نظام الحزب الواحد فى البلدين، ولذا لم تجتمع هذه اللجنة إلا مرتين قبل أن تدخل مصر فى نظام التعدد الحزبى عام ١٩٧٦، ودخل النظام السودانى فى «المزاج الإسلامى» عام ١٩٨٢. ومعنى ذلك افتقاد البرنامج «للعقل السياسى» خاصة وأنه لم تتوفر نصوص خاصة بمقرطة الشكل القائم. كما أن عدم إعطاء «سلطة التشريع» للبرلمانية التى أُقرت فى المنهاج والميثاق جعلت هذه البرلمانية صورية بحتة، والكل يضخ قرارات تنتظر تصديق الرؤساء.

*بقيت الشؤون الاستراتيجية، خارج إطار المعرفة الشعبية، مثل الدفاع المشترك- الرى- العلاقات الخارجية والنشاط الدبلوماسى، ويرتبط ذلك بغياب دور «التعددية السياسية» فى البلدين، واستمرار مفهوم «الحساسيات» أمام اللجان المشتركة، فلم تعالج قضايا المؤسسات التعليمية، أو الحدود وحلايب أو تشغيل العمال وانتقال الفلاحين ولا تنمية الجنوب... إلخ.

*افتقدت حركة وأجهزة التكامل الحضور العضوى فى خطط تنمية البلدين.

ولا يعنى ذلك ضرورة توفر اتباع النظامين للاقتصاد المخطط ولكنى أعنى مدى اعتبار النظامين لمشروعات التكامل كجزء من عملية التنمية المتكاملة، بدليل تعثر عملية التمويل وضآلة الإنجاز المادى نتيجة افتقاد هذا الوضع طوال عشر سنوات

من اجتماعات لجان التكامل.

ولننظر لمعنى وضع خطة التمويل الشاملة بعد مضى خمس سنوات (١٩٧٩) لتظل عاجزة عن الاكتمال فى السنوات الخمس التالية، وهى خطة بحوالى مليار جنيه (كان الجنيه فى البلدين متعادل وقتها تقريباً ويبلغ الجنيه حوالى ٣ دولارات! وتوزعت الخطة رغم ذلك بشكل غير متوازن فاستولت مشروعات الرى التقليدية على ٦٠٪ منها تقريباً وهى خارج خطط التكامل الجديدة، والنقل الذى لم تتم بصدده مشروعات تذكر ٣٠٪، والصناعة والخدمات أقل من ١٪. وقد أدى افتقاد العضوية إلى عدم الاستفادة مثلاً من التكامل فى الجنوب حيث وفرت مصر مئات المنح الدراسية والتدريبية ولم يتح التعليم هناك فرصة لإيفاد المستفيدين، وحيث يتصور السودانيون طبيعة الحاجة لعملهم فى مصر فلم يتحمسوا بالتالى لتنظيم فرص حضور المصريين للسودان، ولم يتصور المخطط حجم مشكلة حلايب لينتهز فرصة وروح التكامل لوضع حل جذرى لها.... الخ.

هل ثمة فرصة مستقبلية؟

هناك ملاحظتان بالغتا الدلالة فى موضوعنا، أنه بينما يستمر الخطاب بلغته المتعالية بعد كل انقطاع، فإن المشروعات أو الخطط لا يتوفر لها مثل هذه الاستمرارية؛ مما يشير إلى عدم وجودها أصلاً أو عدم جدواها على الأرض. وقد حدث هذا حتى بالنسبة «للمنهاج»، والميثاق، اللذين كانا فى عهد رئيس سودانى واحد ولكن حدث أن اختلف الرئيس المصرى فبدأ الخطاب يتكرر عن الوحدة الشاملة والرشيدة... الخ بينما لم يذكر إلا على استحياء فى تقارير الإنجازات وجود مشروعات متصلة «تجرى إعادة دراستها». من هنا يظل المستمر والمتوازن هو الخطاب الأمنى أو المصلحى الضيق بما يعرض عملية التكامل لتغيرات غير مرضية لكثير من الأطراف. أو يعرضها «بالنفاق السياسى» لصياغات لا جدوى لها مثلما

حدث بعد انتفاضة ١٩٨٥ مباشرة إزاء العجز عن البحث المعمق فى العلاقة مع مصر، أو عقب الحكومة البرلمانية التى تخلصت من الصياغة باسم «ميثاق الإخاء» الذى ولد مجمداً.

ويحضرنى هنا مثالان على مشكلة اللغة والواقع هذه قد يكشفان بعض أعماق التعامل العربى مع القضايا المصيرية.

الأولى: إعلان التكامل بين ليبيا والسودان – مارس ١٩٩٠

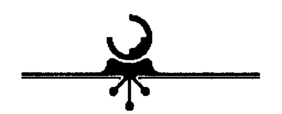
تمتد جذوره من «ميثاق العمل الوحدوى» بين الجماهيرية الليبية وجمهورية السودان الموقع مع حكومة الصادق- أكتوبر ١٩٨٨ حيث تحدث عن الوحدة العربية والأفريقية والإسلامية، وشكل مجلس رئاسى ومجلس تنفيذى ومجالس متخصصة ومجلس قومى (برلمانى) ثم أعقبه مع حكومة البشير «إعلان التكامل» الذى تحدث بدوره عن الأمة العربية والعالم الاسلامى وفلسطين، ضمن مفهوم للوحدة العربية الشاملة كاختيار ثورى، مع إشارة واضحة للانتماء الأفريقى ودور منظمة الوحدة الأفريقية.... الخ. والعمل على نشر الثقافة العربية فى أفريقيا والعالم... الخ وعقب ذلك دخل فى تفاصيل مشروعات محدودة، بجهاز رئاسى سلطوى مرة أخرى (هيئة عليا- أمانة عامة- هيئة زراعية) لتنفيذ برامج ذات طبيعة ثنائية تقع بين أى درلتين ذاتى علاقة تقليدية.

ولا يكفل الإعلان كفلسفة إلا تأكيد رفض الحزبية على الطريقة الليبية، واللجوء مباشرة إلى «الأيديولوجيا الشعبوية» دينية أو سياسية وفق صياغة النظامين.

الثانية: عودة حديث التكامل عقب زيارة الرئيس مبارك للخرطوم فى مايو ٢٠٠٣ ثم زيارة الوفد الكبير برئاسة د.عاطف عبيد فى يوليو من نفس العام. وقد بدأ الحديث بعودة البرلمانين للاجتماع وهذه بداية غريبة لمعرفتنا بظروف الحياة البرلمانية فى البلدين فى الوقت الراهن ومدى الحضور الشعبى الديمقراطى فيها، ثم

أعقب ذلك هجوم صيفى بيروقراطى من حكومة د.عاطف عبيد فى منتصف يوليو ٢٠٠٣ ارتبط بأحاديث العلاقة الخالدة مع ميل إلى الاقتصادوية والبراجماتية وزخم حضور أكثر من عشرة وزراء وتوقيع أكثر من خمسة عشر اتفاقية ومذكرة تفاهم مع جو ملغوم حول الوحدة الوطنية السودانية التى لم تشأ الحكومتان الحديث عن دعمها إلا فى حدود دعم حكومة الخرطوم بكل هذا الاندفاع المصرى المفاجىء الذى يعيد كل قائمة التفسيرات والتعليقات السابقة عن النوايا المتبادلة.

إن خطاب التنظيمات الإقليمية الأفريقية والعربية فى ظروف العولمة والخطابات المختلفة المتعلقة بها وبعضها ذو خطر جدير أن يدفع البلدين إلى دراسة مسارهما الحقيقى فى هذه الأطر وبحث الدور الليبى فى هذا الإطار بالضرورة وإلا وجدنا أنفسنا فى احتفاليات جديدة لا تخدم إلا الظروف الخاصة لهذا النظام أو ذاك.



تكامل مصر والسودان أمام الأسئلة الصعبة

يقال أن مصر كلما ضاق عليها الأمن القومى العربى، لجأت مباشرة إلى الدائرة الأضيق ممثلة فى الأمن الوطنى، وامتدادها السودانى تحديداً. ولذا لم يدهش العارفون بذلك من الصخب الإعلامى حول دعوة مصر والسودان إلى «دائرة التكامل» القديمة من خلال زيارة الرئيس مبارك للسودان أول مايو ٢٠٠٣. ولسنا فى حاجة لتصوير «التضييق» الأمريكى على مصر، والضغط الأمريكى على السودان، قبل وبعد غزو العراق نفسه ثم الانفراد بسوريا ولبنان مما جعل حديث الأمن القومى العربى أثراً بعد .... كما يقولون!

وإن كانت مثل هذه الخطوة المصرية السودانية ليست جديدة فى تكتيكات البلدين ولا نقول استراتيجيتهما، خاصة وقد غلفتها جولة الرئيس مبارك العربية، بما يوحى أنها ذات طابع عربى شامل لمواجهة الهجوم الأمريكى الكاسح على المنطقة، إلا أن جزئيات الواقع العربى من الخليج للمحيط لا توحى إلا أنها خطوة مصرية سودانية بحتة تعالج أشكال العزلة التى باتت مضروبة على كل قطر على حدة بأيدى أمريكية حديدية لا يغلها إلا صحوة عربية من نوع مختلف، لا يبدو مستحيلا إذا كنا نرقب بعناية ما يجرى فى أوروبا الغربية أو آسيا الروسية أو أقصى الشرق الآسيوى.

ولا يبقى إلا أن ندرس فى الواقع العربى مصير هذه التجمعات القطرية، ثنائية أو سداسية فى المشرق العربى ووداى النيل، لنكتشف أن حجم المشاكل والمصاعب أمام العمل القطرى قد يفوق كثيراً ما نتحدث عنه كعمل قومى - وهنا يظل التساؤل مطروحاً على نظمنا وشعوبنا العربية؛ لماذا لا نستحضر أى معنى قومى

- ولو جزئياً - عندما تتكأكأ علينا الشدائد على نحو ما نعيشه الآن؟ إن ما نراه من المأزق السورى والسعودى والمصرى مثلاً كان جديراً أن يستدعى عند بعض العقلاء طرفا من الحنكة السورية التقليدية، أو الدبلوماسية الهادئة السعودية، أو التحركات المصرية النشطة ليتحقق مثلا نوعا من اللقاء المصرى السورى السعودى الذى بدا مخيفا لقوى معادية كثيرة فى أكثر من مناسبة فى الخمسينيات والسبعينيات وحتى فى التسعينيات. وأتصور أنه ما زال ممكنا وفق قدر ملحوظ من المناورة على مستوى دولى (مع أوربا- دول العالم الثالث)، ووفق تطلعات للشعوب العربية بعد خيبتها فى العراق، تجعلها تطمح لرؤية مثل هذا المحور المركزى نابعنا على الساحة العربية، وهو الذى يصلح الجامعة العربية، ويهدىء من اندفاعات خاطئة فى الخليج، وقد يستفيد من هذه القدرات العربية الأخرى أو تلك الراغبة فى التفاهم أو التعاون على المستوى الأفريقى أو الدولى.

لكن..... والحال يبدو خلافاً لكل ذلك، فإننا سوف نظل نعيش ونرى حلولا جزئية هنا وهنالك، ونظل ندرس فى «الممكن» والمطروح والمسموح به، والذى يبدو أنه يحقق بعض الراحة المؤقتة لنظمنا العربية رغم أنها راحة مشوبة بالمشكلات والأسئلة الصعبة التى لا تجعلها- فى يسر - مستدامة!

وفى هذا الإطار يمكننا أن ندرس تلك الخطوة الاعلامية البارزة حول التكامل المصرى السودانى المعلن عنه خلال زيارة الرئيس حسنى مبارك للسودان مؤخراً ويقتضى ذلك أن نعالج فى عجالة مسألتين هامتين:

١-ما الذى وصلت إليه أو حققته تجربة التكامل السابقة بين مصر والسودان بين ١٩٧٤-١٩٨٥؟

٢-ما هى الأسئلة الصعبة التى تواجهها المحاولة المفاجئة الجديدة؟

أولاً: حملت التجربة الأولى اسم «منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى»

الذى أعلن فى فبراير ١٩٧٤ . ورغم أنها جاءت فى ظرف توفر فيه للتضامن العربى بعض مظاهر الازدهار فى حرب ١٩٧٣ ، وإن التجربة لم تكن بعيدة عن ميثاق طرابلس الذى جمع مصر والسودان وليبيا وسوريا لبعض الوقت، إلا أن أجواء اتفاقات «فك الاشتباك» من قبل مصر، وحاجة مصر والسودان معاً لاتفاقية الدفاع المشترك، وموجة الجفاف على أبواب حوض النيل، جعلت الاتفاق يمضى سريعاً فى اتجاه الثنائية، وليس لتطوير العمل العربى المشترك، أعتمد عليه النميرى لمواجهة عزلته السياسية داخلياً، واعتمدت عليه مصر، لحل بعض مشاكلها الخاصة، مع المياه، ومع العرب، ومع الاندفاع الاستراتيجى نحو «الصديق الأمريكى» الجديد، الذى سارع يجر مصر لمعاركه فى الحرب الباردة بأفريقيا (أثيوبيا- أنجولا- زائير...) لذلك فإن تجربة التكامل تلك رغم تأسيسها لعديد من أوجه التكامل الحقيقى لو خلصت النوايا ورغم الصخب الإعلامى أيضاً الذى أحاط بها فإنها سرعان ما انفضت مع انقضاض حكم نميرى لتراكم مشاكلها فى العلاقة بين البلدين بأكثر مما تتصلب أرضيتها لصالح الشعبين. ولا مجال هنا إلا للأسى إذا تحدثنا عن اللجان الوزارية التسعة التى كانت تجتمع بين كل ٣ أو ٦ شهور، أو اتفاقية قناة «جونجلى» التى استحضرت أكبر حفار فرنسى لتنظيم ورود المياه من منطقة السدود بجنوب السودان، أو عن منطقة التكامل التى وحدت محافظة أسوان والمديرية الشمالية بالسودان تقريباً، أو اتفاق الاستثمار والتنمية المشتركة لمنطقة حلايب المتنازع عليها، أو الشركة الزراعية التى اتفق على أن تزرع حوالى مليون فدان بمنطقة الدمازين ولم تنجز إلا أقل من عشر هذه المساحة. وتوج كل ذلك إعلان قيام برلمان وادى النيل ليجتمع أكثر من ٦٠٠ برلمانى فى القاهرة (١٩٧٧) والخرطوم ١٩٧٩ فى أكبر مظاهرة ممكن أن تتم للعلاقة بين البلدين دون أية سلطة تشريعية لدعم علاقة الشعبين وحين انهار كل ذلك تقريبا مع الانتفاضة الشعبية فى السودان ١٩٨٥ ، قال

البعض أن التجربة كانت فوقية طول الوقت أو أنها كانت أساسا لأغراض عسكرية ولم تكتسب قاعدتها الشعبية، ولم توضع فى أى إطار عربى برغم استمراريتها... وجاءت كامب ديفيد تكمل إجابة بقية الأسئلة!

ثانياً: ها نحن أمام التجربة الجديدة: الظرف العربى والدولى هنا أسوأ كثيراً والشعوب لم تعد تقبل بمزيد من المظاهر بعد أن تأكدت لها هشاشة النظام العربى القومى الذى عاشت تجربته فى الدفاع عن العراق، فجاءتها الضربات من كل صوب. والحلف العربى الثلاثى أو الرباعى أو ما شئت من الأرقام لا يسعى اليه أحد ليحقق قدراً من الصمود العربى الجماعى أمام هذه الكارثة. وحتى برنامج التكامل السودانى الليبى، لا يأتى عنه خبر ليلتحم، ولو فى هذا الإطار الإقليمى الفرعى، مع التكامل المصرى السودانى المطروح. ولذا تثار الأسئلة الصعبة أمام التجربة التكاملية الجديدة بين مصر والسودان:-

*إذا كانت حكومة مصر تركن لاستقرارها التاريخى، فهل النظام السودانى فى حالة تسمح له بتجارب تكاملية وهو يعانى من أوضاعه فى الجنوب والغرب والشرق من البلاد؟

*هل تغامر مصر بدعم نظام متصلب ضد الديمقراطية فى السودان وهى التى عانت عقب الثورة ضد النميرى تمرداً على العلاقات كلها مع مصر توجته حكومة الإنقاذ عام ١٩٨٩؟

*ماذا ستفعل مصر مع القوى السياسية التى حالفتها فى معارضتها وحتى فى حوارها مع النظام السودانى بما فى ذلك الجنوبيين أنفسهم؟ أم ترى ستتحمل مصر اتهامها مرة أخرى بأنها لا ترتاح لنظام ديمقراطى فى السودان وهذا ما لم يكن موقف مصر من القوة للمساهمة فى تطوير الانفراجة السياسية بالخرطوم والجنوب معاً.

*هل سيتيح المخطط الأمريكى فى السودان هامشا للعلاقات المصرية السودانية

السوية بينما تبدو محاولات عزلها صارخة فى المسألة العراقية والسورية والعمل العربى عموماً؟ ولماذا لا تدفع مصر دور الجامعة العربية وصندوق تنمية الجنوب السودانى حيث لا تستطيع وحدها تقديم الكثير للخرطوم.

*وأخيراً هل ترحم البيروقراطية المصرية والإعلام المصرى تجربة التكامل هذه المرة.



المصادر والمراجع

مصادر خاصة بالمسألة السودانية: الرؤية من الجنوب:

*أبل ألير: جنوب السودان: التمادى فى نقض المواثيق والعهود : Southern Sudan too many agreements Dishonured, Ithaka, London 1995.

ترجمة: بشير محمد سعيد- الناشر: دار ميدلايت- لندن ١٩٩٢.

*فرنسيس دينق. دينامية الهوية: أساس للتكامل الوطنى فى السودان: الخرطوم (١٩٧٣) Dynamics of identification, A Basis of National integration in the Sudan, KUP. 1973.

ترجمة: محمد على جادين- الناشر: مركز الدراسات السوادنية القاهرة (١٩٩٩).

* أفارقة بين عالمين (١٩٧٨) Africans of two worlds (KUP).

ترجمة: محمد على جادين- معتصم صغيرون.

الناشر: مركز الدراسات السودانية- القاهرة ٢٠٠١.

* صراع الرؤى: War of visions نزاع الهويات فى السودان (١٩٩٥).

ترجمة: عوض حسن:، الناشر: مركز الدراسات السودانية- القاهرة ١٩٩٩.

* الدينكا فى السودان: The Dinka of the Sudan 1989.

*ترجمة: شمس الدين الأمين ضو البيت: مركز الدراسات السودانية- القاهرة ٢٠٠١.

*حلمى شعراوى: النسيج الاجتماعى للعلاقات العربية الأفريقية: قراءة فى أعمال- فرنسيس دينق عن الدينكا. فى: مجلة الثقافة السودانية- الخرطوم ١٩٧٧

وفى «العرب والأفريقيون وجها لوجه- دار الثقافة الجديدة- القاهرة ١٩٨٤.

*محمد إبراهيم أبو سليم: فى الشخصية السودانية: دار جامعة الخرطوم ١٩٧٩.

*Mohamed Omer Beshir:

a-The Southern Sudan, Background to conflict, Khartoum KUP 1968.

B)The Southern Sudan from conflict to peace: Khartoum 1974.

*بونا مالوال: السودان: رابطة بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية (بدون تاريخ) وزارة الثقافة والإعلام – الخرطوم.

- The sudan- A second challenge

Sudan Democratic Gazette(News letter) (ed) London

*عبد الغفار محمد أحمد: السودان: الوحدة فى التنوع: جامعة الخرطوم ١٩٨٧- ١٩٩٢.

-مكى شبيكة: السودان عبر القرون: دار الثقافة – بيروت ١٩٦٤.

-يوسف فضل: دراسات فى تاريخ السودان- جامعة الخرطوم ١٩٧٥.

-محمد المكى إبراهيم: الفكر السودانى أصوله وتطوره- الخرطوم ١٩٧٦.

* شريف حرير- تيرجى تفيدت: السودان: الانهيار أو النهضة- مركز الدراسات السودانية القاهرة ١٩٩٧.

* محسن عوض: جذور الرفض فى: أفريقيا- كتاب غير دورى- دار المستقبل العربى القاهرة ١٩٨٦.

* منصور خالد: جنوب السودان فى المخيلة العربية- دار تراث للنشر- بيروت ٢٠٠٠.

*عبد الله على إبراهيم: حول البئر المعطلة والقصر المشيد فى السياسة السودانية (دراسة لم تنشر).

- Joseph Lago: Decenlralisation of the south: khartoum 1980.

-Mom, K.N. AROU (ed): North- South Relations in the Sudan Since the Addis Ababa Agreement- Kharatoum 1988.

-Garang, Joseph: The Dilemma of the Southern Intellectuals, is it justified?- Khartoum 1971.

وثائق:

-الواثق كمير (تحرير): جون جرنق: رؤيته للسودان الجديد وقضايا الوحدة والهوية في ضوء زيارته لجمهورية مصر العربية- المجموعة الاستشارية- القاهرة ١٩٩٨.

-P. A. Nyaba, the politics of liberation in south soudan- the fountain publishers Kampala 2000.

- لواء السودان الجديد- الحركة الشعبية لتحرير السودان (بدون).

- دعوة إلى الثورة- إصدار قوات التحالف السودانية (بدون).

Abel Alier: Regional government policy, statement- July 1980 Regional ministry of culture and information- Juba 1980.

- John Garang: Apeal to the Sudanese people on the founding of the sudan people's Liberation Army (SPLA) and sudan peple' Liberation Movement (SPLM) (March 1984).

- Vision and programme of the Sudan people's Liberation Movement (SPLM)- march 1998.

- Joseph Lago: Decentralization: A necessity for the souther provinces of the sudan (1981).

- The SPLM and SPLA, objectives and Guiding primciples....

- US policy to End Sudan War, Report of CSIS taskforce on US- Sudan policy- Feb 2001 cochairs: Francis Deng- S. Marrison

- US Department of state: The Outlook for peace in The Sudan: Report to the president of United states from John C. Danforthe, special Envoy for peace. April 2-2002.

مصادر خاصة بتشكيل صورة السودان في مصر

* أحمد، عبد الغفار محمد: السودان بين العروبة والأفريقية مركز البحوث العربية والإفريقية ١٩٩٥.

* إبراهيم، سعد الدين: اتجاهات الرأى العام العربى نحو مسألة الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ١٩٨١.

* خالد، منصور: جنوب السودان فى المخيلة العربية- دار تراث- لندن ٢٠٠٠.

* الشريف، يوسف: السودان وأهل السودان- دار الشروق- القاهرة- طبعة الشروق ٢٠٠٣.

* شعراوى، حلمى: صورة الأفريقى فى الثقافة العربية فى: صورة الأخر: العربى ناظراً ومنظورات آلية- تحرير: طاهر لبيب، مركز دراسات الوحدةالعربية بيروت ١٩٩٩.

* صبيح، محمد: كنت فى السودان- القاهرة- بيروت ١٩٤٧.

* صبرى، محمد: إمبراطورية مصر فى أفريقيا ١٩٤٧.

* الطهطاوى، رفاعة رافع: مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية فى الأعمال الكاملة- المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت الجزء الأول المقدمة من ٢٤٣.

* على، حيدر إبراهيم: يوسف الشريف ومساهمته فى فهم السودان والسودانيين فى: يوسف الشريف: السودان وأهل السودان- مرجع سابق.

* فابوس، أنيتا، أخوة أم آخرين.- مركز دراسات اللجوء- جامعة أكسفورد عرض: صلاح آل بندر- سودانيل ٢١ نوفمبر ٢٠٠٨.

* صالح، رشدى «مجلة الفجر الجديد ١٩٤٥/ ١٩٤٦- القاهرة ١٩٤٦.

* هيكل (باشا)، محمد حسنين:عشرة أيام فى السودان كتب للجميع شركة التوزيع المصرية- القاهرة ١٩٢٦.

* برامج الأحزاب المصرية: الوفد- حزب التجمع- الناصرى.

* مواقع «المدونات» على الأنترنت خاصة فترة أحداث مسجد مصطفى محمود.

* علام، عباس: دماء فى السودان: قصة فى رسائل من الجندى المجهول- القاهرة- بدون ١٩٤٧.

* برامج الأحزاب السودانية : مطبوعات ومواقع إليكترونية . جوزيف جرنق

* Dilemma of southern Sudan intellectuals

* حسن محمد مكى أحمد : حركة الإخوان المسلمين فى السودان١٩٤٤- ١٩٦٩ .جامعة الخرطوم ١٩٨٢

* حلمى شعراوى: النسيج الاجتماعى للعلاقات العربية الأفريقية ، دراسة فى فكر فرانسيس دينق فى :العرب والأفريقيون وجها لوجه- دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٤.

* حيدر ابراهيم (إعداد) التنوع الثقافى وبناء الدولة الوطنية فى السودان، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ١٩٩٥.

* ديدار روسانو: السودان إلى أين؟ ترجمة مراد خلاف ، دار العالم الثالث ، القاهرة ٢٠٠٢

* الصادق المهدى : الصحوة الإسلامية ، طبعات مختلفة .

* عبد الله على إبراهيم : الحركة الإسلامية واليسار والديمقراطية الليبرالية ، دار الأمين ،القاهرة ، ٢٠٠٦

* عبد الغفار محمد أحمد:فى مواجهة الآخر: الجبهة الإسلامية القومية

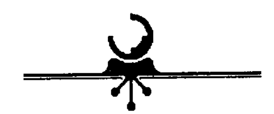
والأحزاب الطائفية والعلمانية فى المستقبل العربى ، يوليو ٢٠٠٩

* فرنسيس دينق: صراع الرؤى، ترجمة عوض حسن، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٩٨

* محمد عمر بشير: جنوب السودان، ترجمة أسعد حليم ، هيئة الكتاب، القاهرة .

* محمد المكى إبراهيم : الفكر السودانى :أصوله وتطوره، الخرطوم ١٩٧٠

* الواثق كمير: جون قرنق رؤيته للسودان الجديد ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ٢٠٠٥.



أعمال للمؤلف

كتب:

-دليل الدول الأفريقية (إشراف) ١٩٧٥ (الجمعية الأفريقية- القاهرة).

-الثورة الأفريقية فى أنجولا ١٩٧٨- وزارة الثقافة- بغداد.

-قراءة جديدة لوقائع العلاقات بين حركتى التحرر العربية والأفريقية- معهد الدراسات الأفريقية الآسيوية/ الخرطوم ١٩٧٨.

-أفريقيا- قضايا التحرر والتنمية ١٩٨١- دار الثقافة الجديدة- القاهرة.

-العرب والأفريقيون وجهاً لوجه ١٩٨٥- دار الثقافة الجديدة- القاهرة.

-محاورات مع سمير أمين- دار كنعان- دمشق ١٩٩٥.

-حقوق الإنسان فى الوطن العربى وأفريقيا (مع عيسى شيفجى) دار الأمين ١٩٩٥.

-الشرق أوسطية مشروع أمريكى صهيونى (تحرير) مدبولى ١٩٩٨.

-فى ثقافة التحرر الوطنى- مدبولى- ٢٠٠٠.

-أفريقيا فى نهاية قرن- دار الأمين ٢٠٠١.

-أفارقة وعرب فى مهب الريح- دار الأمين ٢٠٠٢.

-إسرائيل وأفريقيا- مع د.عواطف عبد الرحمن- دار الفكر العربى.

-تراث مخطوطات اللغات الأفريقية بالحرف العربى (تحرير) المعهد الثقافى الأفريقى العربى- باماكو ٢٠٠٥ (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).

***

بالإنجليزية

-Racism Storms the South (AHRG) 2001.
-Afro Arab Times (dar El Alam Al Thaleth) 2005.
-Heritage of African Languages Manuscrepts (Afro Arab Cultural Institute, Bamako) 2005.
-Papers For African International Conferences.

ترجمات ومراجعات

-علم الفولكلور- يورى سوكولوف- مع عبد الحميد حواس طبعة أولى ١٩٧١ والثانية ٢٠٠٠.

-من تجارب الحركات الديموقراطية فى أفريقيا والوطن العربى (مع آخرين)- مركز البحوث العربية ١٩٩٥.

-اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير- كويسى براه- القاهرة ٢٠٠١- دار الأمين.

-حوار البندقية حركة تحرير إريتريا (تقديم) ٢٠٠٣.

-حركات التحرير الأفريقية (مراجعة) المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٤.

-روح الشعب الأسود- وليم ديبويس- تقديم

-أفريقى من القرن الثامن عشر- كويسى براه، ٢٠٠٧.

-التشكيلات الاجتماعية الأفريقية- آرشى مافيجى- ترجمة مع مصطفى مجدى الجمال، ٢٠٠٧.

-الحركات الاجتماعية فى أفريقيا والعالم العربى: محمود ممدانى: المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٩.

-المسلم الصالح والمسلم الطالح (تقديم) محمود ممدانى- المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٩.

بحوث ودراسات أساسية:

-الصحافة فى إفريقيا: مجلة نهضة أفريقيا (الرابطة الأفريقية) ١٩٥٨.

-فن النحت فى أفريقيا، وفنون الموسيقى الأفريقية- مجلة نهضة أفريقيا ١٩٥٩.

-القيم النقدية فى الأدب الشعبى: مجلة الآداب- بيروت- أبريل ١٩٦١.

-موقف المثقف المصرى من قضايا العالم الثالث- مؤتمر العلوم السياسية الأفريقية- الرباط ١٩٧٨.

-الثقافة العربية الإسلامية فى كينيا (مع طاهر لبيب) وفي نيجيريا مع عبد الرحمن أبوزيد- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٨٣-١٩٨٤.

-الدراسات الأفريقية فى مصر- مؤتمر العلوم السياسية العربية- قبرص ١٩٨٤.

-إسرائيل قوة إمبريالية فرعية- مؤتمر العلوم السياسية الأفريقية ١٩٨٤.

-النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا. فى العرب وأفريقيا- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت ١٩٨٤.

- مدغشقر على خريطة الثقافة العربية الإسلامية- (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- ١٩٨٥).

-الجاليات العربية فى أفريقيا (دراسة للجامعة العربية وقدمت إلى ندوة: العرب وأفريقيا- كلية الآداب جامعة القاهرة (١٩٨٦).

-المواد الأفريقية فى موسوعة العلوم السياسية العربية- جامعة الكويت- ١٩٩٠.

-صورة الأفريقى فى الثقافة العربية، لمؤتمر الجمعية العربية لعلم الاجتماع- تونس- ١٩٩٥.

-الدولة الوطنية، والسلفية الإسلامية فى الشمال الأفريقى- مؤتمر كوديسريا

١٩٩٨م.

-المجتمع المدنى وقضايا التنمية فى الشمال الأفريقى العربى، مع UNECA ٢٠٠٠.

-ثورة يوليو وأفريقيا، محاورات: محمد فايق يتذكر: مؤتمر: خمسون عاماً على ثورة يوليو ٢٠٠٢.

-نهاية الأنثروبولوجيا- المناظرة الأفريقية فى العلوم الاجتماعية- مؤتمر معهد الدراسات الأفريقية ٢٠٠٣- مؤتمر الأنثربولوجيا الأفريقية بالجزائر ٢٠٠٨.

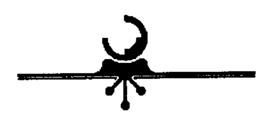
-التعاون العربى الأفريقى، فى: العلاقات العربية الأفريقية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

-المسألة السودانية- من وجهة نظر جنوبية (كتابات سودانية ٢٠٠٥).

-القيادة وآليات العمل الأفريقى فى مصر فى الفترة الناصرية: ندوة الذكرى التسعين لميلاد جمال عبد الناصر- الجمعية التاريخية- يناير ٢٠٠٨.

-العلاقات المصرية الأفريقية- مؤتمر جامعة أسيوط عن التعاون العربى الأفريقى.

-النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا وفلسطين- دراسة مقارنة.



المحتويات

الموضوع	الصفحة